





13N



الكنية

في الحالات الشرجية

تأليف السيد الفاضل

الشيخ احمد الفارسي

رئیس المحکمۃ الکبریا شرعہ مکہ

صحة التناهي

١ | السورة

5 الزمان

٣٣ التفرح

3

٢ الرحمن

۷ اضمحان و الكائنات

151 v

٨ السور

٦ الكا ٢

١٠ المورس

)) الفص

الحجر الزاكره ١٥

۱۳ الفقه

لجائی خفا شمس

١٤ المصلح والنور

۱۵ الفوضرا

المعروف

النباتات والحلقات

Lee

11/11/1916

٢١٦٣ المجلة الحنبليه في المعاملات الشرعيه ، تأليف

المجلد الثاني  
م . ق  
القاري ، احمد بن عبد الله - ٥١٣٥٩ . بخط

حمد القاري ١٣٦٢ هـ  
مختلفة المسطره  
١١٨ ق  
٢٨ × ٣١ سم

١١٨ ٩  
نسخه حديثه، خطها رقعہ حدیث  
معجم المؤلفين ١: ٢٩٨  
الاعلام ١: ١٥٦  
٧٤١

٧٤١  
١٥١١: ١  
١- المعاملات ، الفقه الاسلامي و اصوله  
أ- الموقلف ب- النسخ ج- تاريخ النسخ

١- المولى قاضي - الشيخ -



بسم الله الرحمن الرحيم : حمده ونشكره وبه نستعين وهما على سيدنا محمد وآله النبيين وعلى آله وصحبه  
اجمعين . وبعد : فقد رأيت حاجة الناس الى وضع جملة في فقه الإمام أحمد بن حنبل تحتوي على  
ابواب المعاصد والمخالفات تشمل على قواعد الفقه وأحكام المسائل ومهمات الحوادث التي يكثر وقوعها  
مفرقة في عبارة واضحة ليسهل على الناس فهمها متضمنة لأحكام الوقائع التي يغلب تدوالها مرتبة على تسوية  
النظم ليقرب العموم تداولها . وكنت أتمنى ان يتقدمي له هذا الفراغ من هذا هو هو التقديم لمثل هذا  
المشروع العظيم لنقبس من انوارهم الساطعة دون ذلك يستلزم قاصداً لهذا العمل الجليل ولكنه  
الحاجتي الحوادث واخرتني البواعث فلم تدع لي عذراً في الاستظهار فصرفت العناية والهمة قياماً  
بواجب خدمة الأمة فوضعتها مقسمة الى كتب وابواب وفصول وجعلت في اول كل كتاب مقدمة في  
المصطلحات الفقهية وضمت الى جملة فوائدها تحتوي على القواعد الفقهية والمسائل الكلية التي تندرج تحتها جملة  
من المسائل والأحكام ملتبطة كل ذلك من الكتب المختارة في فقه الإمام أحمد كشرح مسند الأزارق  
وكشاف القناع والمفاتيح والشرح الكبير وتبسيط الفروع وقواعد ابن حبيب وغيرهما مقدماً لما في شرح المسند  
والله اعلم به استعين الله برفقه لأتمامه وان يرفع به المسلمين ويجعله خالصاً لوجهه الكريم

علائق الکریمون

التفهيم لشيخ الإسلام الشيخ نصر بن محمد بن أبي الهيثم المصري الحسيني القزويني  
دهر هاستك - كتاب الفناء طبع بمصر عام ١٢١٩ م الجهد  
الشرقي

الشيخ السادة ابي عبد الله محمد بن مفضل  
رضي الله عنه الشرح على المتن على نيل البيان المقتضى  
لربما يحسنه المعارف عام ٩٨٥ هـ  
١٨٥٠



المقدمة في تعريف المصطلحات الفقهاء

- ١. البيع عقد مبادلة مال ولو في الذمة او منفعة مبادعة بمثل ادهما على التاميد غير با ورض ٢/٢/٢
- ٢. العقد هو العقد وهو المعاملة التي يلتزم بها الطرفان بربط الإيجاب بالقبول
- ٣. العقد الصحيح هو ما اذا صحته المقصود منه كالمالك في البيع
- ٤. العقد الباطل والفساد ما ليس بصحيح
- ٥. العقد المأذون ما يمتنع على أحد المتعاقدين فسخ بمفرده كالبيع الذي يعارضه الممانعات
- ٦. الصفقة هي العقد الواحد بتمه واحد
- ٧. تفرقة الصفقة هو تفرقة ما يبيع صفقة واحدة
- ٨. الإيجاب هو اللفظ الذي يصدر منه البائع لإنشاء العقد قبل قوله بعت او نحو ٢/٢/٢
- ٩. القبول هو اللفظ الذي يصدر منه المشتري لإنشاء العقد مثل قوله اشتريت او قبلت ٢/٢/٢
- ١٠. بيع المقايضة بيع مال بمال كلاهما ماسة غير النقدية
- ١١. الصرف بيع النقد بالنقد سواء كان بجنسه او غيره ٢٤/٢/٨
- ١٢. السلم بيع موصوف في الذمة مؤجل بتمه محجل ٢٦/٢/٨
- ١٣. بيع التولية هو بيع المشتري المبيع برأس ماله كأنه يقول وليتلك المبيع او بعتك التولية برأس ماله او بما اشتريته او بتمته ٢٤/٢/٨
- ١٤. بيع الرجحة هو بيع المشتري المبيع برأس ماله مع ربح معلوم ولو نسبياً مثل انه يقول هكذا ابتعتك ثمنه كذا بعتك به وربح كذا او بعتك بتمته وهو كذا مع ربح خمسة في كل مائة
- ١٥. بيع المواضعة هو بيع المشتري المبيع برأس ماله مع مطلق معلوم ولو نسبياً كأنه يقول بعتك بتمته م وضح كذا او وضح عشرة في المائة ١٤/٢/٨
- ١٦. بيع الشركة هو بيع المشتري بغير المبيع بقطعة من الثمن لقوله اشركتكم في ثمنه ٢٤/٢/٨

- ١٦. او ربحه
- ١٧. بيع الوفاء والأمانة هو البيع المانع انفاقهما على البائع من الثمن رد عليه ٥/٢/٢
- المشتري المبيع
- ١٨. بيع التاجنة هو التقية باطلا - عقد غير مقصور بالحنأ ٢/٢/٨
- ١٩. ربا الفضل هو بيع مكيل او موزون بجنسه مع التفاضل
- ٢٠. ربا النسيئة هو بيع ما اتفقاً كذا وزناً بدونه تعاقب في المجلس
- ٢١. المال هو ما يباح الانتفاع به مطلقاً او قسماً به الحاجة كلية ٤/٢/٨
- ٢٢. العين هو الشيء المعين للشخص
- ٢٣. الذينة هو ما ثبت في الذمة
- ٢٤. المقدرات هي الأشياء التي يعين مقاديرها بالكيل او الوزن او الذرع او العدد
- ٢٥. الخراف هو ما يبيع مجموعاً من غير تقدير
- ٢٦. المثاني - هو ما يوجد مثل في السوق من غير تفاوت مقداره
- ٢٧. القيمي - هو ما لا يوجد له مثل في السوق او يوجد مثله مع تفاوت مقداره
- ٢٨. العقار - هو الأرض وعندها او مع ما اتصل بها للقرار كالدار والبساتين
- ٢٩. الممدود هو العقار الذي تعينت حدوده والخراف
- ٣٠. المنقول هو الشيء الذي يمكن نقله من محل الى اخر
- ٣١. الحقة الشائعة او السهم الشائع هو الجزء الذي لكل جزء من أجزاء المال
- ٣٢. الشائع هو ما اوتى على حصة شائعة
- ٣٣. الربوي هو ما جرى فيه الربا وهو كل مكيل او موزون مطلقاً سواء المعلوم وغيره وما يدخر وما لا يدخر
- ٣٤. النقد هو الذهب والفضة سواء كانت مفردة وغيرها
- ٣٥. الثمن هو ما يجعل بدلًا عن المبيع باتفاقه المتبايعين هيئة لعقد ويعبر عنه ببيع ٨٤/٢/٢

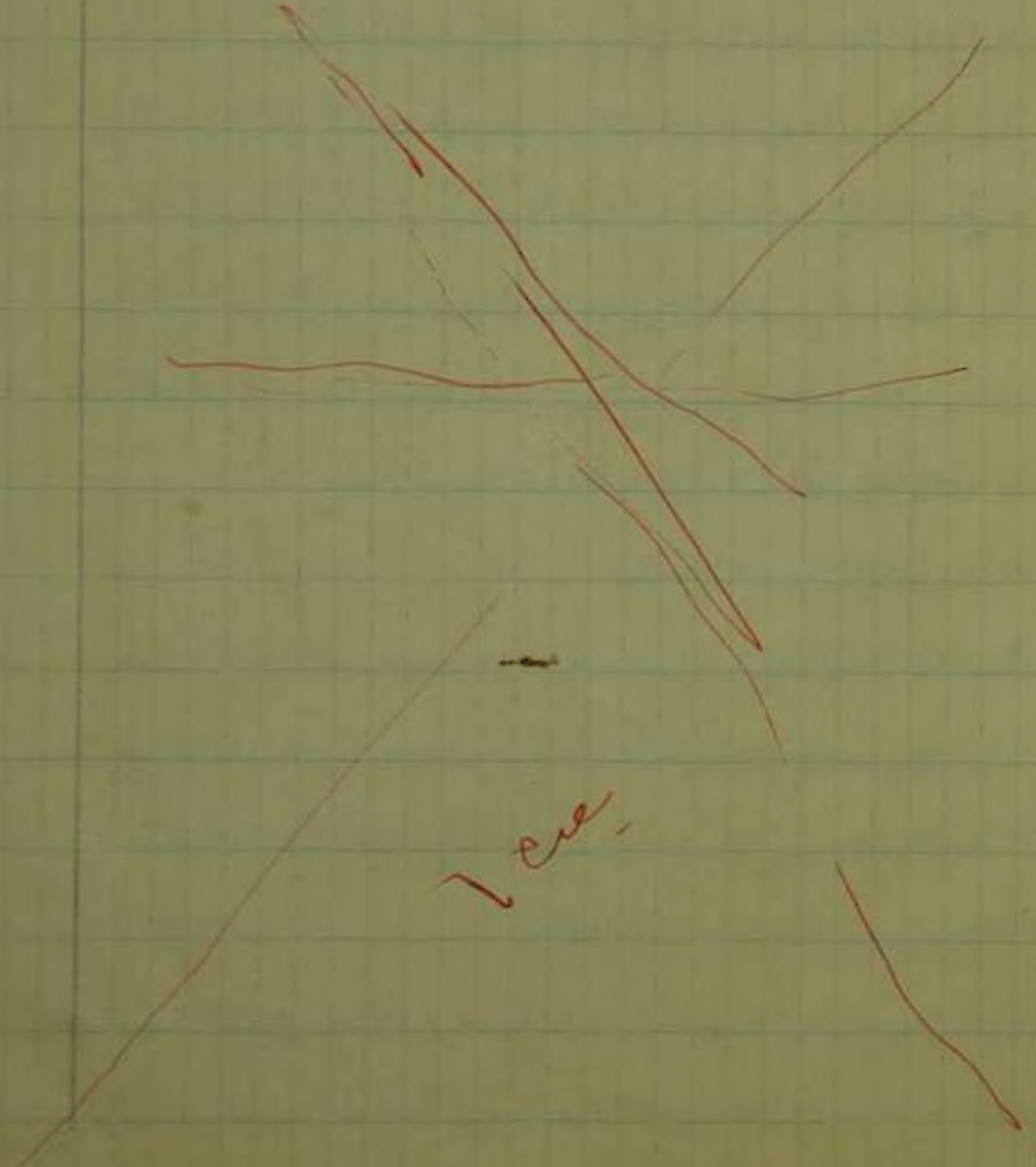


عدد تسلسل رزق الكتاب والصحيحة

السلم بأمر مال السلم وتتميز التهمة بقاء البدلية فانها تدخل على التهمة ولو كانه التهمة احد التقدمة	
القيمة - ما يقوم به الشيء وهو يختلف باختلاف الزمان والمكان	٢٦
التهمة - هو البيع المقابل بالتهمة ويسمى في السلم بالسلم فيه	٢٧
القطر - هو جزء التهمة المقابل لجزء من البيع	٢٨
الوضايع - هما البيع والتهمة	٢٩
الأثر - هو الفرق الذي بين قيمة البيع معيباً وبين قيمته سليماً التهمة	٢٩/٢/١
جائر التوقف هو المالك السيد	٤١
البائع هو المالك لثمة تملك الشيء بسبب ملكه او اذن شرعي	٤٢
ويسمى في السلم المسلم اليه	
المشتري هو المالك لثمة تملك الشيء لنفسه او لغيره باذنه شرعي بطريقه	٤٣
البيع ويسمى في السلم المسلم	
التبايعان هما البائع والمشتري وهما العاقدان للبيع	٤٤
القبول هو المصروف في ملك غيره بدونه اذنه شرعي	٤٥
التأجيل هو تأخير تسليم البيع والتهمة بالتأخير الى وقت معين	٤٦
التقيط هو التأجيل مفرقاً الى اوقات متعده وكل جزء يعبر عنه بالقطر	٤٧
الخيار هو ان يكون للعاقدة هو فتح العقد وضمانه	٤٨
الفن هو زيادة التهمة ونقصه قدراً خارجاً على العادة وعرفاً للبلد	٢٤/٢/١
التليس فعل ما يتوهم به المشتري انه في البيع عتقة توجب زيادة الثمن	٢٥/٢/١
او كتمان العيب	٥٦/٢/٢
العيب هو نقص البيع وما يوجب نقص قيمته	٢٧/٢/١
العيب القديم هو ما وجد في البيع قبل العقد	٥٢

عدد تسلسل رزق الكتاب والصحيحة

العيب الحادث هو ما وجد في البيع بعد العقد	٥٢
الجنس ما شمل نوعاً اي شيئاً مختلفة الحقيقة	٥٢/٢/١
النوع ما شمل شيئاً مختلفة الجنس	٥٧/٢/١
التخليع هو الأذن بالقبض والتصرف به	٥٤/٢/١
الميلة هي التوسل بالحرم بما ظاهره الإباحة	٦٥/٢/١
الغمان لزوم إعطاء مثل الشيء او قيمته	٥٨
الفسخ ازالة العقد وإعاقته	٥٩
الأقالة فتح التعاقدين العقد	٦٠





عدد تسعة من الكتاب الصغير الباب الأول في عقد البيع وحكامه وفي خمسة فصول

الفصل الأول في ركن البيع وصيغته

٦١	٢/٢/٢	أركان البيع ثلاثة . مقود عليه . وعاقبة . وصيغة . فالمقود عليه الموضوع والعاقبة يشتمل المتعاقدين . والصيغة هي الإيجاب والقبول وما يتوابعهما
٦٢	٢/٢/١	ينعقد البيع بالإيجاب والقبول إذا قصد بهما حقيقة البيع إما إذا وقع قولاً أو أو أمانة لم يصح
٦٣	٢/٢/٢	يصح الإيجاب والقبول بلفظ البيع والشراء وكما يورد فيهما قول البائع ملكك أو هبلك أو أعطيك بكذا الإيجاب صحيح وقول المشتري قبلت أو رضيت أو عملكت أو أخذت قبول صحيح ولو قال المشتري يعني هذا أو اشتريت هذا بكذا فقال البائع بارك الله لك فيه أو نحوه صح البيع لدلالة ذلك على المقصود
٦٤	٢/٢/٢	يكون الإيجاب والقبول بصيغة الماضي لا بصيغة المضارع والأمر فلو قال البائع أبيعك هذا بكذا فقال المشتري اشتريت أو قال المشتري أنا اشتري بكذا فقال البائع بعتك لم يصح البيع إلا إذا أعيد الإيجاب في السئلة الأولى والقبول في الثانية يصح لكنه يصح القبول بلفظ الأمر إذا كان مقوداً على الإيجاب كما لو قال يعني هذا بكذا فقال الآخر بعتك انعقد البيع
٦٥	٢/٢/١	الأصل يقدم الإيجاب على القبول
	٢/٢/٢	لكنه إذا كان القبول بلفظ امر أو ماضٍ مجرد عنه سبق له ونحوه يصح أنه يقدم عنه الإيجاب مثلاً لو قال يعني أو أخذت هذا بكذا فقال الآخر بعتك صح البيع إما لو قال هل بعثني أو لم يبع أو لعلك أو عسى أن تبيعي فقال الآخر بعت لم يصح حتى يعيد القبول بصيغة الماضي
٦٦	٢/٢/١	يصح التراضي بين الإيجاب والقبول مادام المتبايعان في المجلس لم يتأخرا عنهما بقوله عرفاً أما إذا انفردا عن المجلس أو تأخرا فيما بعده فاطعاً في العرض لم ينفع البيع
٦٧	٢/٢/٢	يشترط لصحة العقد موافقة القبول للإيجاب في القدر والنقص وصيغته والقبول



عدد مسلسل من الكتب والصيغة

- ٦٧ ٤/٢/٢ والأجل . فلو أوجب البائع في ثوب جماعة درهم حاله فقبل المشتري الثوب بيمين حاله أو نفعه تخمين حاله أو قبل الثوب بعشرة دنانير وإن كانت تساوي مائة درهم أو زيد عليها أو قبله جماعة مؤجلا لم يصح البيع وكذا لو أوجب في أشياء متعددة صفقه سواء بين الكفاية أو لا فليس للمشتري إلا قبل البيع بجميع الثمن وليس له أو أنه يقبل بعضها بما عيّن له من الثمن إلا إذا رضى البائع وأعاد الأيجاب في ذلك البعض
- ٦٨ ٤/٢/٢ يصح الإيجاب والقبول كتابة كما لو كان المشتري غائبا عن المجلس فكاتبه البائع أني بعتك دارى بكذا أو نحو ذلك فلما بلغ المجلس لم يجز قبل صفقه
- ٦٩ ٢/٢/٢ المعاوضة الدالة على التراضي عرفا تقوم مقام الإيجاب والقبول سواء في ذلك إقبيل والكثير والنفيس وغيره فلو قال المشتري أعطني هذا الدرهم جزأ أو هذا البدرار عند إعطائه سألتك ما يرضيه من الجزأ أو العسل . أو قال البائع فخذ هذا الكتاب بدينار فاختار المشتري سائلا أو وضع المشتري يده على الكتاب فاعطاه
- عقده عادة فاختارها فحقه ولو لم يسه المالك ما صرا انفق البيع في جميع الصور
- ٧٠ ٤/٢/١ إذا وجد التراضي في بيع المعاوضة بين قول أحد المتعاقدين وفضل الآخر أو بين فعليهما لم يصح البيع ولو كانا المجلس لم يتأخرا عما يقطعه
- ٧١ ٥/٢/٢ الشاة الأخرى إذا كانت مفرومة تقوم مقام لفظه في البيع فيصح منه الإيجاب والقبول بالاشاة وكذا بالكتابة
- ٧٢ ١٦/٢/١ يصح الجمع بين بيع وعقد آخر يعوض واحد ويحيط الثمة اهـ
- ٧٣ ٤/٢/١ يشترط لصحة البيع رضا المتعاقدين فلو بيع البيع ولا الشراء من هازل ولا من مكره الامكرها بحسب كالمراهة والمديرة

عدد مسلسل من الكتب والصيغة

- ٧٤ ٤/٢/١ ينقذ بيع الفطر وشراؤه كما يصح التورقة وهو ما يشترى شيئا بالنسيئة بالثمن من قيمته ببيعته ويتوسع بثمنه
- ٧٥ ٢/٢/١ لا يصح بيع النجاسة فلو اشتد إذا بيعه فوافقا ونقيه وابعه كانه البيع باطلا
- ٧٦ ١٩/٢/١ الاتفاق كالمراهة فلو بيع منه عقد البيع مثلا لو استولى شخص على مال آخر بلا وجهه أو حقه أو نفعه منه حقه من بيعه إليه فباعه لم يصح البيع . اما لو باع ماله خفية ضاع من باب سرقة أو غش أو غش فخذت طائما هو ببيعته
- ٧٧ ٤/٢/١ لا يصح عقد البيع الا من جائز التصرف فلو بيع من مخونه مطلقا ولا من مقلد بعد الحر عليه ولا من صغير ونفعه وقيل الا من لا يملكه اذا اذن له المميز والسيعة وليها وكفى بيده من ماله في الكثير ايضا
- ٧٨ ٤٩٢/٢/٢ مبايعة الرقيق موصولة بيمينه المثل ولو بيع بيمينه صحيحة
- ٧٩ ٥٤٠/٢/١ ٤٩٢/٢/٢ ٥٤٠/٢/١ مما باه الرقيق لواقته في البيع أو لشراؤه باطله انه لم يجزها الوترة فيقبل البيع في قدرها من الوترة منه ما يساوي مائة تخمين ولم تجز الوترة من البيع في نفعه تخمين ولا من البيع اما مبايعة اجنبيا بمحبات يخرج من الثلاث أو احوارها الوترة صحيحة
- ٨٠ ٦/٢/١ بيع العقول وشراؤها باطل ولو اجماعه من تصرف له الا اذا اشترى في ذمة ونوى الشراء لشخص لم يسه ويصح سواء انفق الثمن من مال الغير ام لا اما اذا اشترى لم يبعين ماله لم يصح
- ٨١ ٢٨٨/٤/٢ ٨٨/٤/٢ السكوت لا يقتضي انما البيع فلو باع ففوتى مال الغير محضوه وكوته لا ينقذ البيع
- ٨٢ ١٧/٢/١ " الفصل الثالث في موانع البيع "
- لا يصح بيع ولا شراء من ثمنه الجمعه بعد الاذنه الثاني ولا من ثمنه السعر اليه قبل كاهل المنازل البعيدة الا من ذى حاجة كغسله ونحوه . اما من لا يملكه الجمعه كالمراهة والمساخر فيصح العقد مع بعضهم اهـ



عدد تسلسل من الكتاب والصفحة

انتفاع

كانوا عالمين

الذي

كل عقد على غير مبيعة فاسد كبيع السبع في القسمة وكقطع الطريق وبيع الشيء لغيره  
 ربيع العيب والريشيان يتخذان غرأ اذا علم ذلك ولو بقرائه  
 لا يبيع عقد على عقد مسلم فيبطل بيعة على بيعة وشراؤه على شراؤه  
 لا يبيع بيع حاضر لباد فلو قدم اهل البادية باسوال يجابها اهل البلدة لبيعهما لبيعهما  
 يومها على هاتين البيعتين فقصده من اهل البلدة فيعرف سرهما وتولي بيعة لاهل البلدة  
 لكنه لو كان لقدام بل ليس من اهل البادية او كانت ليس من اهلها جاز الناس او كل واحد منهما  
 بعد البلدة او لم يقصده اهل البلدة يبيع البيع  
 "الفصل الرابع في البيع بالشرط"  
 البيع بشرط يقضيه العقد صحيح متى لو باع بشرط عول الشئ او بشرط رده  
 يعيب قديم او بشرط تسليم البيع في مجلس العقد صحيح ولا اثر للشرط  
 البيع بشرط فيه صلوة احد المتعاقدين كتابا قبل الشئ او بغيره او بشرط رده او بمن  
 معين به او بشرط حصة في البيع يتعاهد به الا قصده صحيح شرعا لكونه للبدن لبيونا  
 او عداوة او محبة او كونه لطاوعا او مكرها صحيح والشرط معتبر ولو باع الدار -  
 على انه يكون رهنا للديون في الشئ فقبل الشئ صحيح والرهنة او باع الدار على انه  
 يبيع في وقت معلوم كالصباغ والساء او البصايج على ان يربيع او لغيره او بالبار او لغيره  
 على انه صيود صحيح ولو لم الشرط حتى لو باعته على خذوف ذلك كانه لغيره هذا  
 الفسخ او ارضى فقد انصفه اما الشرط الذي لا يمكن الوفاء به لكونه لغيره يفسخ  
 عند دخول او قاتل المصدرة او لغيره لانه تجلب كل يوم كذا وشرط الصفات التي لا يتغير  
 به غرض صحيح شرعا لكونه لكسب مباحا والديون منها غرأ او قرض اما اخبا البائع  
 بالصفة بدونه بشرط فلا عبرة به ولا عبرة لتقديره المشتري اياه  
 البيع بشرط انتفاع البائع بالبيع نفعا معلوما صحيح والشرط لازم ولو باع الدار بشرط  
 سكه لا شرعا او بغير بشرط ركوبه المحل مبيعة صحيح وحبث له هو الانتفاع المعين

٨٤	١٨/٤/١
٨٤	١٩٦١٨/٤/١
٨٥	١٩/٤/١
٨٦	٤٤/٤/١
٨٧	٤٤ و ٤٤/٤/١
٨٨	٤٤/٤/١

عدد تسلسل من الكتاب والصفحة

٨٩	٤٤/٤/١
٩٠	٤٥/٤/١
٩١	٤٤/٤/١
٩٢	٤٥/٤/١
٩٤	٤٦/٤/١
٩٤	٤٧/٤/١
٩٦	٤١/٤/٢
٩٥	٥٤/٤/١
٩٦	٥٥/٤/١

وله استيفاء بنفسه وبغيره بالاجارة والاعارة  
 البيع بشرط فيه انتفاع من البائع نفعا معلوما صحيح والشرط لازم بشرط ان يبيعا على انه  
 يحمله البائع المحل معين او بشرط التوبة على ان يبيعه لغيره او بشرط الترخل والنزع  
 على ان يكون له الجواز والاعادة على البائع صحيح ووجوب الوفاء بالشرط حتى لو مات البائع قبل الوفاء  
 او تلف البيع قبل ان يرضى عوضه  
 البيع بشرط عقد اخرا بطل فلو باعه الدار على شرط ان يبيعه المشتري كذا او لغيره او بغيره  
 لم يفسخ البيع  
 البيع بشرط فيه لا يبيع الا اذا كان من مقتضى العقد او من صلحته  
 البيع بشرط ينافي مقتضى العقد صحيح والشرط فاسد كذا لو باعه على ان يقفه او يبيعه  
 او لغيره او على ان يفسد ذلك او على ان ينقص به ففسده او بشرط ان يبيعه على ان لا يفسد او على  
 ان يرده على البائع اذا لم يجد له مثله صحيح العقد وبطل الشرط الا اذا شرط البائع  
 عقد البيع لزم ووجب على المشتري عقده فاذا ابي اعقده فالحكم  
 البيع بشرط حين غير مبيعة او رهنة فاسد او غيرا لم يبيعا منه او باع على عمه الى اصل  
 مجهول او بشرط تأخير تسليم البيع بدونه انتفاع البائع او بشرط انه لا يعم فهو صحيح  
 به بنفس الشئ صحيح فاخذ والشرط فاسد والشرط فاسد  
 البيع المعلن على شرط لا يفسخ فلو كان بيعه هذا او بشرطه كذا ان يرضى ففسده وان  
 قدم لم ينقصه لكنه لو قال ان يبيعه ولو به داره وقال للمشتري ان يرضى لا يفسخ  
 في اجله ولا خارجه لانه بيعا مطلقا من لبيعه لم يفسخ البيع  
 "الفصل الخامس في الفسخ والاقالة وحكامها"  
 الاقالة فسخ لا يفسخ فلو بشرط لا شروط البيع ولا شفقة فيه ولا فسخا ولا يفسخ بعد  
 اذ انما يفسخه من يرضى ولا بشرط لا اتحاد المجلس  
 الفسخ رخص للفسخ من غير الفسخ سواء كانه بخيار او قالة فانما يفسخه من يفسخ العقد  
 ٤٤/٤/٢



عدد تسلسل من الكتاب والصحيحة

٩٦	الى الفسخ بغيره في المصلحة فليس له ان يفسخ ولو كان له ان يفسخ	
٩٧	يبيع بغيره الفسخ والاطالة الا بالخيار	٥٥/٢/١
٩٨	المبيع بغيره الفسخ والاطالة اما في المصلحة لا في المصلحة الا بعد اقراره في الرد	١٢/٢/١
٩٩	فسخ الاطالة بغيره الفسخ والمصلحة والمصلحة والمصلحة ايضا	٥٤/٢/١
١٠٠	لا يفسخ الاطالة الا بالراضى فاذا لم يرض احدهما لا يجبر	٨٦/٢/٢
١٠١	فسخ الاطالة قبل قبض المبيع وبعده ولا يفسخ بعد قبض المبيع مطلقا ولا بزيادة في الشئ او نقص منه ولا بغيره	٥٥/٢/١
١٠٢	لا يفسخ الاطالة بعد موت احد العاقدين	٥٥/٢/١
١٠٣	فسخ الاطالة من المفسخ بعد المصلحة او المصلحة او المصلحة	٥٤/٢/١
١٠٤	فسخ الاطالة من المفسخ وشروط التجارة ولو بدونه اذ لا يفسخ منها	٥٤/٢/١
١٠٥	افسخ خيار عيب وقوه اما لو كان في الشرا ففسخ الاطالة بدونه	
	المشترى له وصاحبه	
١٠٥	كل مندوب اليه فسخ في شئ مبيع في بغيره ففسخ الاطالة في بغيره المبيع في الشئ	٨٥/٢/١
	وبغيره	
	(الباب الثاني فيما يتعلق بالمبيع من الاحكام)	
	الفصل الاول في شروط المبيع	
١٠٦	يشترط ان يكون المبيع موجودا فلو لم يوجع المبيع لم يفسخ ولو كان له ان يفسخ	
	لم يفسخ ولو كان له ان يفسخ	
١٠٧	يشترط ان يكون المبيع مالا فلو لم يوجع المبيع لم يفسخ ولو كان له ان يفسخ	٥٤/٢/١
	وبيعه المالك مطلقا ما كان له ان يفسخ المبيع او المصلحة او المصلحة	
١٠٨	يشترط ان يكون المبيع وقتا فلو لم يوجع المبيع لم يفسخ ولو كان له ان يفسخ	٦/٢/١
	المال له او الشئ فلو لم يوجع المبيع لم يفسخ ولو كان له ان يفسخ	

لا يفسخه

عدد تسلسل من الكتاب والصحيحة

١٠٨	شئ لا يفسخه بشرطه وبيعه لم يفسخ ولو كان له ان يفسخ	
	المبيع بغيره الفسخ والاطالة الا بالخيار	
١٠٩	يشترط ان يكون المبيع مالا فلو لم يوجع المبيع لم يفسخ ولو كان له ان يفسخ	٨/٢/١
	بأوصاف المبيع فلو لم يوجع المبيع لم يفسخ ولو كان له ان يفسخ	
١١٠	يضمن في الرؤية رؤية جميع المبيع اذا كان له تفادى الأجزاء بحيث لا تحصل رؤية بغيره	٨/٢/١
	بغيره معرفة الباقي اما اذا كان له تفادى الأجزاء فكل من رؤية بغيره فهو كالمشتري	
	توبطوى متساوي الأجزاء وبعض ما في ظروفه وبقية من نوع واحد متساوي الأجزاء كمن كان له رؤية المبيع	
١١١	يعتبر في الرؤية رؤية المقارنة للعقد او القصة عليه بزمه لا بتغيره في المسمى ظاهرا	٩/٢/١
	اما اذا تعدت بزمه بتغيره في المسمى او في المسمى في المسمى فليس له ان يفسخ	
١١٢	المعرفة بالمسمى والمسمى والمسمى والمسمى في حكم الرؤية في المسمى	٩/٢/١
	الأمر وشراؤه فيما يوفى بهذه الحواس ويعتبر في الأجزاء المقارنة والمقدم	
	بزمه لا يفسخه في ظاهره	
١١٣	يشترط ان يكون المبيع مقدورا على تسليمه فلو لم يوجع المبيع لم يفسخ ولو كان له ان يفسخ	٨/٢/١
	ولو لم يقدرا على تسليمه لم يفسخ ولو كان له ان يفسخ	
	منه صحيح	
١١٤	المصلحة في المعاملة ما في نفس الأمر لا ما في ظن المالك فلو لم يوجع المبيع لم يفسخ	٦/٢/١
	انه موقوف او ليس مملوكا او يظن انه مملوك للمشتري او غير موقوف على تسليمه	
	تم تبين ان الأمر على حقيقته ما في ظن المالك فلو لم يوجع المبيع لم يفسخ	
	الفصل الثاني فيما يتعلق بالمبيع بغيره وما لا يفسخ	
١١٥	يبيع بغيره المبيع والمصلحة والمصلحة للمصلحة بغيره بغيره بغيره	٥/٢/١
	وفروعه وبغيره وما يفسخ بغيره بغيره كالمصلحة والمصلحة	







عندئذ يرد الكتاب الصحيح

١٤٥ كل ما يتناول له اسم البيع لغة او عرفاً دخل في البيع شئ ولو باع داراً دخل فيها ارضها وبنائها ومعدنها  
 الجاهل وخلافه ان كان له لافناء واذا باع حديقة او بيتاً دخل ما فيها من غراس  
 وبناء وشجر واذا باع قرية دخل دورها ومعدنها وسورها ولا تدخل فراشها  
 بغيرها ولا حفرية ويدخل في بيع الشجر ورقه واعصانه وعراجه  
 ١٤٦ كل ما وضع في الأرض مما يراة للبقاء يدخل في بيعه تبعاً لبيع بائع ارضاً دخل ما فيها  
 من غراس وبناء واحول زرروع نخرة بعد فري كالبسم والقصب الفارسي  
 والبقول ونحوها وحول زروع شجر رعمتها وزهورها كالقضاء والبناء والورد  
 والياسمين ولا يدخل الزينة النطاهرة والقطعة الاولى الموجودتين حين العقد  
 زكواية ببايع وعليه قطعاً عالياً اما الزروع التي لا تحصد الا مرة واحدة  
 كالبر والسمير والجزر واللفت والبنفسج فلا يدخل الاتبعاً وتبقى للبائع الى وقت  
 احده يواجره ويندر كل نوع في حكمه  
 ١٤٧ كل ما اتقبل بالبيع لمصلحة يتبع البيع فالسهم المشترك في الشجر والحيوان المدفونة  
 والرفق السرم والحيوان المدفونة والاشجار المفروسة والعش ونحوها  
 تدخل تبعاً في بيع الدار  
 ١٤٨ كل ما يتلقاه به حيازة البيع او يصد منه مصلحة عرفاً يدخل في بيعه تبعاً فيدخل في  
 بيع الدابة لما لا يمدحها ويغفل في بيع الفرس لبيع المقاد ولا يدخل  
 الماشي والباس الجميل  
 ١٤٩ كل منفصل عن البيع لا يملكه بائعه عرفاً ولا يصد منه مصلحة عادة لا يدخل  
 في البيع بغيره فلو دخل المنة والجزر المدفون انه في بيع الأرض ولا السرور والافعال  
 والفرش والعروس الموضوعة في الأرض التي تنقل في بيع الدور ونحوها  
 ١٥٠ لا يدخل في بيع الشجر ما يتفرع منه من ثمره ولو لم يورثه بائعه من الثمرة كالسنة

عندئذ يرد الكتاب الصحيح

١٤١ والرمانة او ظهر منه ثمره كالمشمس والنعناع واللوز او خرج منه ثمره كالورد والقطن  
 لا يدخل في بيع الشجر وهو البايع من ذلك الوقت احده طامع ثمر الشجر او الشجر  
 ببقائه ولا قطعاً اما ما يتفرع منه من ثمره لم يدر بغيره تبعاً للبيع  
 ١٤٢ لا يدخل في بيع الشجر ارضها خانه لم يشتر قطعاً ابقاها المشتري في ارض  
 البايع يواجره وله المدخل في الأرض لمصلحة ماله  
 ١٤٣ اذا وجد لغيره باع ارضاً ماله لا يدخل تبعاً او باع ارضاً ماله لا يدخل تبعاً عمل به  
 الاشياء التي تشملها الا لفظاً للعامة التي تراد في صيغة العقد تدخل في البيع  
 ١٤٤ البيع لا يدخل في ملك المشتري منه صفة العقد فزيادة المصلحة قبل القبض  
 ونقصه وكسبه للمشتري فلو باع ارضاً لاشترى فيها فاشترى ارضاً اخرى لاشترى  
 فيها فاشترى ارضاً اخرى فاشترى ارضاً اخرى او اشترى ارضاً اخرى فاشترى ارضاً اخرى  
 لا يدرى  
 الفصل الرابع في مسائل المتعلقة ببيع الشجر  
 ١٤٥ يبيع بيع العقدات بتقديرها كيداً وزناً ودرعاً وعداً شئ ولو باع قطعاً لم يضمن  
 كل شاة بكذا او حبة خنفة كل بكذا او ثوباً او ارضاً كل ذراع بكذا او سخناً كل  
 من بكذا صح البيع  
 ١٤٦ يبيع بيع العقدات جزاً اذا كانت مشاهدة سواء علمها او جهلها او علمه  
 او جهلها دونه الا في  
 ١٤٧ يبيع بيع ما يوعا جزاً مع طرفه او دونه وكذا يبيع موازنة كل من بكذا على انه  
 يسقط منه وزنه الطرف او يوعا له سواء علمه او جهلها او علمه او جهلها او علمه او جهلها  
 ببيع رده الوعد مع ائت زينة على المشتري ان علمه او جهلها او علمه او جهلها او علمه او جهلها  
 ١٤٨ لا يبيع بيع الاخذ في ان يريه شيئاً فريه اعمه على ان يملكه سواء ظهر  
 ان يملكه ام لا



عبد الله بن الخطاب في البيع

١٤٨ ٢٧/٢/١  
 ٢١/٢/٢  
 يبيع بغير العيوب وهو له شئنا ويبيع البائع شئنا من الشئ بغير العيوب انما اخذ البيع  
 فهو من الشئ والاخر هو للبائع فانه تم البيع اعتد العيوب منه الشئ والاخر له للبائع  
 لكنه ان لم يبيع به ذلك لا يكون للبائع اما اذا لم يجر العقد بينهما ورفع له درهما وقال  
 له لا تباع لغيري فانه لم يشره فانه لم يشره فانه لم يشره فانه لم يشره  
 يبيع استثناء قدر معلوم من بيع معلوم القدر مثله لو باع صبرة معلومة المقدر  
 الاصلها من بيع الباع لكنه لو جعل مقدرا الصبرة او المقدار المستثنى لم يبيع  
 الباع فانه يبيع بغير ثمة فلهذا الاصطلاح  
 ١٥١ ١١/٢/١  
 لا يبيع استثناء بجهول من معلوم فلو باع هذا القطيع الاشارة بجهول فانه يبيع  
 ما لا يبيع بغيره فلهذا استثناءه الا في مسئلة وردت ايضا وهو بيع حيوان  
 ما يكون الاثر وعمله وطرافة فلهذا استثناءه الجمل ولا تحم الحيوان  
 ١٥٢ ١٦/٢/١  
 ٢٧/٢/٢  
 اذا باع معلوما بجهول صفقة واحدة وكان الجهول يتخذ العلم بصفته لم يبيع الباع  
 في المعلوم ايضا كما لو باع هذه الفرس مع عمل اخرى بالف لكنه لو كان الجهول لا يتخذ  
 العلم بصفته صح البيع في المعلوم بقطعة من الشئ ما لو يبيع بغيره فانه لم يبيع  
 في المعلوم بغيره الشئ في الصورة  
 ١٥٣ ١٦/٢/١  
 اذا باع ملكه بملك غيره صفقة واحدة او باع ملكه بملك غيره فانه لم يبيع صح  
 في ملكه بقطعة من الشئ ويطلق في الباقي فانه لم يملكه المشتري علما بالاشارة ان كان  
 له الخيارات بين الرد وسائر ما يبيع به فانه لم يبيع فانه لم يبيع فانه لم يبيع  
 « الفصل الثاني من في تلف المبيع وتلافه »  
 ١٥٥ ٥١/٢/١  
 يبيع العقب بغير البيع باقية قبل القبض اذا كان البيع مكين ونحوه او بصفة  
 او برؤية متقدمة واذا بقي المبيع بغيره غير المشتري بين اخذه بقطعة  
 من الشئ وان تركه وتلفه على البائع الا اذا كان عرضه على المشتري فاستمتع  
 به بقطعة فهو على المشتري

عبد الله بن الخطاب في البيع

١٥٦ ٥١/٢/١  
 ١٥٧ ٥١/٢/١  
 اذا تلف المبيع كذا قبل القبض المشتري قبل قبضه فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 اذا تلف المبيع مكين ونحوه بغير البيع او بغيره بغير المشتري بين قبضه واستعاد  
 ويطلب من المبيع في المبيعات والعيوب في المبيعات  
 ١٥٨ ٥١/٢/١  
 اذا تلف المبيع كذا قبل قبضه المشتري قبل قبضه فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 وثبت للمشتري فلهذا في البيع المبيع المبيع  
 ١٥٩ ٥٥/٢/١  
 ٨٦/٢/٢  
 انما على الاثر اذا بيعت بغيره بغيره فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 التلف ولا يفرق بين التلف بغيره بغيره فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 لا يخطئ مما لا يخطئ في التلف بغيره بغيره فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 او لا لا اصلها او افر المشتري اخذها من العادة فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 ١٦٠ ٢٩/٢/٢  
 اذا تلف المبيع عينا كذا الفرس والدار في يد البائع باقية فهو على المشتري لكنه لو طهره  
 المشتري فاستمتع من التسليم فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 ١٦١ ٥١/٢/١  
 ٨٤/٢/١  
 اذا كان المبيع موصوفا في الزمة لا يبيع في العقد بغيره فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 عليه بدله  
 « الفصل الثالث من في التلف في البيع »  
 ١٦٢ ٤٩/٢/١  
 لا يبيع تلف في المبيع بغيره بغيره فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 من اشتري مبيعا كذا دار او فرس ولو مكينا ونحوه جزاء فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 فيه قبل قبضه  
 ١٦٤ ٥٠/٢/١  
 من اشتري مكين ونحوه او بصفة او برؤية متقدمة لا يبيع تلف فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 قبل قبضه فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 البائع ولو وكل غيره ليقبضه لنفسه فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 لا يبيع تلف فلهذه عليه ولا عليه له ولا ارش  
 ١٦٥ ٥٤/٢/١  
 السلم قبل قبضه ولا في بيع ربوي ربوي



عدد تسلسل من الكتاب والصيغة

١٦٦	٥٤/٢/١	إذا تم البيع بثمن معين ولو نقد أو بثمن عاير أو بثمن غير نقد
١٦٧	٥١/٢/١	البيع الذي في الدقة يعبر به وله ثمنه لمن هو عليه
		« الفصل السابع في قبض المبيع وجبه »
١٦٨	٥٤/٢/١	إذا تم البيع بثمن معين ولو نقد أو بثمن عاير أو بثمن غير نقد
		يقبض منها ويسلم المبيع ثم الثمن
١٦٩	١٩/٢/١	إذا كان الثمن رهنًا على شيء غير مبيع ولا يجوز له أن يبيع غيره منه
		المجلس من المبيع تسليم المبيع أو لا يتم تسليم الثمن إلى المبيع وليس له أن يبيع
		المبيع على الثمن إذا كان الثمن غائبًا عنه المجلس فله حين البيع لقبض الثمن
١٧٠	٤٩/٢/١	إذا كان المبيع مالا ينقصه التفرقة فأنقص المسمى بقبض الثمن فله أخذ
		ما يقابل من المبيع إذا أنقصه التفرقة فليس له ذلك
١٧١	٤٩/٢/١	إذا أنقص المبيع على الثمن فليس له أن يبيع غيره من المبيع ولو بشرط
١٧٢	٥٤/٢/١	لقبض المعين رضا المبيع ولو قبضه المسمى بغير رضاه صح ولو كان المبيع
	٨٤/٢/٢	مستعاضًا ولو قبل قبض الثمن وكذلك الثمن المعين
١٧٣	٥٤/٢/١	قبض كل شيء بحسبه عرفا لقبض المسمى المبيع عرفا لقبض الثمن بقبضه
		ما يتناول باليد يتناول له كالأهمل وقبض الحيوان بتمسكه
١٧٤	٥٤/٢/١	قبض الدار ونحوها يحسن بالتكليف ولو كان فيها صناعات المبيع وبسائر صناعات
		الدار أو فتح باب المسمى
١٧٥	٥٤/٢/١	قبض العقار والثمار على الأشجار وكل ما لا ينقل يحسن بالتكليف
١٧٦	٥٤/٢/١	المبيع كسائر الأشياء أو رهنًا أو ضمانًا يقبض في قبض الرهن كسائر الأشياء
		أو الذبح أو الصد بغير المسمى أو ما يشبهه ويصح استناب المبيع المسمى
		في العين المذكور
١٧٧	٥٤/٢/١	المبيع كسائر الأشياء أو رهنًا أو ضمانًا يقبض في قبض الرهن كسائر الأشياء

أرجو



عدد تسلسل من الكتاب والصيغة

١٧٨	٥٤/٢/١	كسائر الأشياء فأنقص المسمى بقبض الثمن فله أخذ
		يعبر به وله ثمنه لمن هو عليه
١٧٩	٥٤/٢/١	إذا تم البيع بثمن معين ولو نقد أو بثمن عاير أو بثمن غير نقد
١٨٠	٥٤/٢/١	يقبض منها ويسلم المبيع ثم الثمن
		إذا كان الثمن رهنًا على شيء غير مبيع ولا يجوز له أن يبيع غيره منه
		المجلس من المبيع تسليم المبيع أو لا يتم تسليم الثمن إلى المبيع وليس له أن يبيع
		المبيع على الثمن إذا كان الثمن غائبًا عنه المجلس فله حين البيع لقبض الثمن
		إذا كان المبيع مالا ينقصه التفرقة فأنقص المسمى بقبض الثمن فله أخذ
		ما يقابل من المبيع إذا أنقصه التفرقة فليس له ذلك
١٨١	٨٤/٢/١	إذا أنقص المبيع على الثمن فليس له أن يبيع غيره من المبيع ولو بشرط
١٨٢	٤٩/٢/١	لقبض المعين رضا المبيع ولو قبضه المسمى بغير رضاه صح ولو كان المبيع
		مستعاضًا ولو قبل قبض الثمن وكذلك الثمن المعين
١٨٣	٥٤/٢/١	قبض كل شيء بحسبه عرفا لقبض المسمى المبيع عرفا لقبض الثمن بقبضه
		ما يتناول باليد يتناول له كالأهمل وقبض الحيوان بتمسكه
١٨٤	٥٤/٢/١	قبض الدار ونحوها يحسن بالتكليف ولو كان فيها صناعات المبيع وبسائر صناعات
		الدار أو فتح باب المسمى
١٨٥	٥٤/٢/١	قبض العقار والثمار على الأشجار وكل ما لا ينقل يحسن بالتكليف
١٨٦	٥٤/٢/١	المبيع كسائر الأشياء أو رهنًا أو ضمانًا يقبض في قبض الرهن كسائر الأشياء
		أو الذبح أو الصد بغير المسمى أو ما يشبهه ويصح استناب المبيع المسمى
		في العين المذكور
١٨٧	٥٤/٢/١	المبيع كسائر الأشياء أو رهنًا أو ضمانًا يقبض في قبض الرهن كسائر الأشياء
١٨٨	٥٤/٢/١	المبيع كسائر الأشياء أو رهنًا أو ضمانًا يقبض في قبض الرهن كسائر الأشياء

قبض

قالة



عدد تسلسل من الكتاب الصغير "الفصل التاسع في ضمان المبيع والمقبوض على وجه السوم"

١٨٩	٥١/٥٠/٢/٨	المبيع في ضمانه المبيع انما يبيع بغير دفعه او بصفة او برؤية مقدمة او كانه مكرراً على نحو ان لا يفيقه المسترئ اما غير ذلك فمضمون المسترئ مضمون العقد
١٩٠	٥١/٥٠/٢/٩	ما كانه مضمون المسترئ فمضمون المبيع مضمون صحت في ضمانه المبيع
١٩١	٥١/٥٠/٢/١٠	ما كانه مضمون المبيع اذا رخصه على المسترئ فمضمون مضمونه لغير مانع مما في ضمانه المسترئ
١٩٢	٥٢/٥٠/٢/٥	المقبوض على وجه السوم في ضمانه قابضة اذا تلف سواء قطع عنه ام لا طرأ ومضى في شئ وقبضه لغيره اهلل سائر فانه ضوؤه الارده فمضمون او صانع ضمه اما لو اخذه لغيره اهلل فانه ضوؤه اشتراه والارده منه غير مسومه فلا ضمان عليه لو تلف بدونه لفريط
١٩٣	١٩٧/٥٠/٢/٤	المقبوض بعقد فاسد كالمقبوض بعقد صحيح فيما يرجع الى ضمان وعنده من هو مضمون على قابضه كالعقب
"الباب الثالث فيما يتعلق بالثمن"		
"الفصل الاول في شرط الثمن وحكامه"		
١٩٤		يشترط في الثمن ما يشترط في المبيع انظر مواد الفصل الاول من الباب الثاني
١٩٥	١٤/٥٠/٢/٨	يصح البيع بالرغم المقتضى على المبيع وبما يبيع به الناس او بما يقف عليه السعد اذا علماه بالمجلس والاكاه فاسداً
١٩٦		الثمن لا يلزم ان يكون نقداً فيجوز ان يكون مطلقاً او مضموناً كما في بيع المقايضة
١٩٧	١٤/٥٠/٢/٩	اذا اطلقت الداهم او الداهية او نحوها انقضت الى المانح او الغائب في الواقع فانه تساوت ضد المبيع
١٩٨	٥٧/٥٠/٢/٨	النفوذ تعين بالتعيين في العقود فاذا اشترى بنقد مضمون اشترى بالبراء
	١٨٩/٥٠/٢/٤	لرغم تسليمه عيناً

عدد تسلسل من الكتاب الصغير

١٩٩		الثمن المضمون نقداً كانه او غيره كالمبيع المضمون في أحكام البيع والشراء والشراء والعقود والعقود وشروط البيع اما اذا كان العقود مضموناً في الدية فهو المبيع الذي في الدية في رهنه
٢٠٠		الثمن يقطع في بعض المبيع اذا تفرقت الصفقة عليه راجع مادته (١٥٣) و (١٥٤) و (١٥٥)
"الفصل الثاني في البيع بالنسيئة والتأجيل"		
٢٠١		البيع المطلق يقضي بتجديد الثمن وتساويه في مجلس العقد
٢٠٢		البيع مع التأجيل الثمن مدة معاملة او تقسيطه صحيح الا ان يبا النسيئة
٢٠٣	٦١/٥٠/٢/٨	لا يصح ما اتفق كسراً او جزاً بدونه قبض العوضين في المجلس ولو عطف عليه او تحدد قدرهما سواء ببيع مبدئيه مبدئيه او الشراء او غيرهما من المكسرات او ببيع بطل عمل بمكسراته او ببيع او غيرهما من الموزونات او ببيع درهم قرين بطل من غير او مبدئيه مبدئيه من الموزونات ولم يقض العوضيه في المجلس فله البيع
٢٠٤	٦٢/٥٠/٢/٨	اذا كانه احد العوضين من النقود سواء كانه الاخر من الموزونات ام لو جاز الساء الا في بيع الهدى
٢٠٥	٦٢/٥٠/٢/٩	يجوز بيع غير المبرويات بالبرويات وبغيرها ساء
٢٠٦	٦٢/٥٠/٢/١٠	يجوز بيع المكسرات بالموزونات ساء
٢٠٧	٧٧/٥٠/٢/٨	الفاسد الراجحة ملققة بالنقد وموالياً بغيره بالنقد فسيئة
"الفصل الثالث في الزيادة والطف في الثمن والمبيع والتأجيل"		
٢٠٨	١٤/٥٠/٢/٩	الزيادة والطف في الثمن والمبيع في مدة خيار المجلس او الشرط صحيح معتبر فيما هو الاصل في غير الثمن والمبيع ما تراضيا عليه اخيراً
٢٠٩	٤٥/٥٠/٢/٨	الزيادة والطف في الثمن او في مدة خيار الشرط صحيح فيما هو الاصل وقت اهل

في بيع الموزونات  
في مخطوط علم الادب والنقدية



- ٢٠٩ ٤٠/٤/١ مدة الخيار -
- ٢١٠ ٤٠/٤/١ لو انعقدت راتبة عقد على ثمن ثم انعقدت عليه راتبة أكثر أو أقل فالتسليم هو الأول
- ٢١١ ٤٠/٤/١ لو عقدت راتبة ثم انعقدت عليه راتبة في مدة خيار المجلس أو الراتبة عليه راتبة أكثر أو أقل فالتسليم هو الراتبة التي انعقدت عليها راتبة بعد راتبة البيع فالتسليم هو الثاني الأول
- « الباب الرابع في الخيارات وفيه تسعة فصول »
- « الفصل الأول في خيار المجلس »
- ٢١٢ ٤٩/٤/١ تكون المتبايعين الخيار في أمضاء البيع وضم ما دارا في المجلس لم يتفرقا إلا بدائنها وأنه طال المجلس
- ٢١٣ ٤٩/٤/١ إذا تباعدت عن أمضاء الخيار أو سقطت في المجلس بعد انعقد لزوم البيع مدين العقد ومن حين الإسقاط وأنه سقطت أمضاء بقى الخيار لغير
- ٢١٤ ٤٠/٤/١ يسقط خيار المتبايعين بموت أحدهما أو بجنونه أو غيابه فانه أحاق به في المجلس فهو على خياره
- ٢١٥ ٤٩/٤/١ ثبت الخيار بالتوكيل في العقد لا إذا حضر الموكل المجلس وجبر عليه فاختار للموكل
- ٢١٦ ٤٥/٤/١ ثبت الخيار في كافة أنواع البيع متى في العرض والسلم وبيع الربوي ربوي
- ٢١٧ ٤٩/٤/١ لا خيار لمن يتولى طرفي العقد لولاية أو وكالة ولا لثمة يفتقر عليه
- ٢١٨ ٥٠/٤/١ لقابة أو عذاف برية أو طيار
- ٢١٩ ٥٤/٤/١ ٢٧ و ٢٥ و ٤/٤ ٢٧ و ٢٥ و ٤/٤ يجوز العقد ينقل البيع إلى المشتري والتمتع به البائع فلو تم تعذر ففوات
- ٢٢٠ ٥٤/٤/١ ٢٧ و ٢٥ و ٤/٤ البائع في البيع ولا تعذر اشتري في التمهيد مدة الخيار مطلقاً ولو كان له التعذر عقلاً
- ٢٢١ ٥٤/٤/١ ٢٧ و ٢٥ و ٤/٤ لو تم تعذر اشتري في البيع ما دام الخيار باقياً لا إذا كان له التعذر معه أو أذنه لكنه عقده ببيع نافذ مطلقاً

- ٢٢٠ ٤٩/٤/١ ليس لأحد العقد قبل قبض البيع أو ثمن المبيعة مدة خيار الشرط والمجلس بدونه ذنه صريح من له الخيار وليس للبائع مطالبة المشتري بثمنه في المدة مدة ما سواد كان الخيار لهما أو لأحدهما
- ٢٢١ ٥٤/٤/١ لو تم تعذر اشتري في البيع ما دام الخيار باقياً لا إذا كان له التعذر معه أو أذنه لكنه عقده لثمة إذا كان له رجعاً نافذ مطلقاً
- ٢٢٢ ٥٤/٤/١ تعذر أحد المتبايعين ما لا خلاف أو أذنه في أحد التعرضين أو ضمهما سقط خيارهما
- ٢٢٣ ٥٤/٤/١ تعذر المشتري في البيع أمضاء البيع وإبطال الخيار وأنه لم يفسخ تعذره
- ٢٢٤ ٥٤/٤/١ تعذر البائع في التمهيد أمضاء البيع وإبطال الخيار وأنه لم يفسخ تعذره
- ٢٢٥ ٤٠/٤/١ ٢٧ و ٢٥ و ٤/٤ يسقط خيار المتبايعين ويلزم البيع بثلث البيع مطلقاً بعد قبضه
- ٢٢٦ ٥٤/٤/١ ٢٧ و ٢٥ و ٤/٤ يسقط خيارهما بثلث البيع الذي هو مضمونه المشتري قبل قبضه ولزم البيع إذا كان له البيع له ضمانه البائع في بطلان البيع والخيار معاً
- ٢٢٧ ٤٠/٤/١ ٢٧ و ٢٥ و ٤/٤ يسقط خيارهما بالتدفع اشتري البيع مطلقاً قبل القبض وبعد وسواء كان له هو من ضمان البائع والمشتري
- ٢٢٨ ٤٠/٤/١ ٢٧ و ٢٥ و ٤/٤ أمضاء البيع يكون بالقول والفعل الدال على الرضا كالقرف بالبيع والإبارة والرهبة وبالعرض للمبيع لا بما يكون للتجربة
- ٢٢٩ ٤٩/٤/١ التسفحة المعتبرة هو ما بعدة الناس تفرقا عرفاً ولو كان في طاعة واسع كمجلس كبير أو صواح أو في السوق فمشتري أحدهما مستبعد الآخر سوا خطوات فقد تفرقا
- ٢٣٠ ٥٤/٤/١ ٢٧ و ٢٥ و ٤/٤ إذا كانا في دار ذات مجلس وموت فانسقل أحدهما إلى المجلس آخره إلى الصف
- ٢٣١ ٥٤/٤/١ ٢٧ و ٢٥ و ٤/٤ حصل التسفحة إذا تواخا في المجلس وقاما وقتياً معاً ولو سافرا طويلاً لا بعد
- ٢٣٢ ٤٠/٤/١ ٢٧ و ٢٥ و ٤/٤ ذنعه تفرقا وهما على خيارهما
- ٢٣٣ ٤٠/٤/١ ٢٧ و ٢٥ و ٤/٤ التسفحة الأخطار لا يسقط الخيار فلو كان على التسفحة أو تفرقا لفرغ



عدد	مكرر	مكرر	مكرر
٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠
من نحو البيع او سيل او ناء او هدم منها على ان لا يتفرق من مجلس والدون			
فيه لكنه لو اكره احداهما او جعله فخرج رونه لا يبق حيا - المدة والمحمول			
ولكن حيا لا لا			
الفصل الثاني في خيار الشرط			
٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١
يصح اشتراط البايعين الحيا لهما او لاهدهما في فسخ البيع ومطلاه			
٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢
يشترط ان تدعى غاية وقت الحيا - وان كان الرضا فلو اشتراط الحيا مدة محمولة			
لم يصح الشرط اما بشرطها فيعتبر من وقت العقد			
٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣
يصح اشتراط الحيا في حبس العقد او بعده قبل ترويه			
٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤
كل من شرط له الحيا - ثبت له عند الاوفاء والفسخ واخذ المدة المعينة وينفسخ			
العقد بفسخه اما اذا انقضت المدة ولم يفسخ من له الحيا - لم يصح			
٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥
يصح اشتراط العاقبة الحيا لغيره فيثبت للشرط وللذات لغيره فلو باع واشترى			
على ان يشترط فلو نأ يوما او شهرا صح اما لو اشتراط الحيا لغيره لم يصح			
٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦
يصح للعاقبة اشتراط الحيا - ولو كان في العقد فقط وثبت له ولو كان			
لكن لو شرط لنفسه فقط رونه موكلا او شرط لغيره لم يصح			
٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧
اذا اشترى شيئا فأكتر شيئا حقيقته واحده بخيار الشرط لكل منهما ولو بفسخه			
فكل من شرط له الحيا - فله من الفسخ وله من الحيا فلو اشترى			
واحدة من شيئين فأكتر فله رد ثمن احدهما الحيا فلو اشترى الاخر			
٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨
لا يصح خيار الشرط في بيع صرف ولحق سلم ولا في بيع بدين فلو اشترى			
الشرط ويصح البيع			
٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩
لا يصح خيار الشرط في عقد حيا لغيره من البيع في فرض وفي عقد حيا			
٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠
حيا الشرط لا يمنع انتقال المالك سواء كان الحيا لهما او لاهدهما فيفسخ البيع على شرط			
والتمه على ان لا يملك من يفسخه لهما او لاهدهما او لغيرهما فيفسخ البيع المفسخ المفسخ			

المبيع

x

٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١
وهذا المثل المفسخ للمبايع			
احكام تفرق بينا في مدة حيا - الشرط لا يحكمه في مدة حيا - المجلس			
راجع المادة (٢١٨) و (٢١٩) و (٢٢٠) و (٢٢١) و (٢٢٢) و (٢٢٣) و (٢٢٤) و (٢٢٥)			
٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢
احكام تلف المبيع والتوقه داخل مدة الحيا - الشرط لا يحكمه في مدة حيا - المجلس المفسخ للواد			
(٢٢٥) و (٢٢٦) و (٢٢٧)			
٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣
تصرف المبيع في البيع لا يكون فسخا ولو كان له حيا له وحده			
٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤
كل ما يعتبر رضا ببيع في حيا المجلس يعتبر رضا بهذا ايضا اجماع المفسخ (٢٢٨)			
و (٢٢٩) و (٢٣٠) و (٢٣١)			
٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥
لا يتوقف الفسخ على رضا الاخر ولا على حضوره			
٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦
خيار الشرط لا يورث ولكنه اذا طالب به قبل موته فلو توفته بعده المطالبة به			
لكنه رضا لهماهم يسقط حقه وهو الباقي			
الفصل الثالث في خيار الغبن			
٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧
ليس للغبن حد شرعا فالراجح فيه ان عرف فحاشا حقه انما غبنا في العادة لوجب			
الحيا اما الميسر الذي لا يخرج من العادة فهو حيا فيه			
٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨
ثبتت حيا للغبن للمركبة اذا اتفقا لم حاشا فباع او اشترى بغير فاعش			
٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩
ثبتت حيا للغبن للمركبة الذي يجرى القيمة ولا يحسن الماكسة سواء كانا او مترا			
اما اذا وقع في الغبن مع علمه بالقيمة او لا فليس له بدونه مأكسة فهو حيا له			
٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
ثبتت حيا للغبن للمركبة بتقدير المبيع له بقوله اعطيت في البيع كذا كادبا			
او بقوله اشترته بكذا اذا بدأ على اشتراجه			
٢٥١	٢٥١	٢٥١	٢٥١
ثبتت حيا للغبن للمركبة في المجلس بان يرايه من لا يريه لشرائه ولو بدونه			
سواء كانا مع المالك			
٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢
ثبتت حيا للغبن على ان لا يرضى فلو يسقط بالتأخير بدونه رضا			

المادة



عدد تسلسل من كتاب المحقق

- ٢٥٢ ٢٥/٢/١ المبيع خياري الفسخ والأمان إذا انقضى الأمان لم يفسخ المبيع
- ٢٥٣ ٢٥/٢/١ تقييد المبيع عند المشتري لا يمنع الفسخ بخيار الفسخ وعليه الأمان إذا رده
- ٢٥٥ ٢٥/٢/١ تلف المبيع عند المشتري لا يمنع الفسخ بخيار الفسخ وعليه قيمة إذا فسخ
- ٢٥٦ إذا علم المبيعون الفسخ فرضي به أو تصرف في المبيع تصرفاً لا على الرضى سقط خياره
- « الفصل الرابع في خيار التأسيس »
- ٢٥٧ ٢٦/٢/١ للمشتري إذا اطلع على التأسيس من قبل أن يرد الأمان بلا رضى
- ٢٥٨ ٢٦/٢/١ يثبت خيار التأسيس في المهرأة خاصة لا في غيرها إماماً ما في غيرها فاعلى الرضى
- ٢٥٩ ٢٦/٢/١ إذا رضى المشتري المهرأة بزيادة الأمان بعد طهرها وجب له رد الأمان كما كان حاله والاردها ما عدا ذلك فانه غير مقبولة
- ٢٦٠ ٢٦/٢/١ ليس للمشتري خياراً إذا كانه عالماً بالتأسيس أو رضى به بعد علمه أو تصرف فيه ولو كانه التأسيس بما لا يزيد في الثمن
- ٢٦١ ٢٦/٢/٢ إذا تقييد المبيع عند المشتري له رده مع الرضى العيب
- ٢٦٢ مطلق المبيع يقتضي سلامة الموصوفين منه للصواب
- « الفصل الخامس في خيار العيب »
- ٢٦٣ ٢٨/٢/١ العيب الذي رث عند البائع بعد العقد في حكم العيب القديم إذا كان المبيع مضمناً
- ٢٦٤ ٢٨/٢/٢ البائع كالمقدرات والتمار على الاستحباب والمبيع بصفة أو رتبة متقدمة والآخر في حكم المثل
- ٢٦٥ ٢٨/٢/١ إذا اطلع المشتري على عيب قديم قبله خيار الرد والأمان مجاناً أو مع رضى
- العيب ولا خياراً في العيب الحادث
- ٢٦٥ ٢٨/٢/١ إذا وجد المشتري بعد طهره بالعيب ما يدل على الرضا به وقول أو تصرف
- أو إغارة أو غش أو بيع أو استعانة بغير تجربة سقط خياره ولا رضى

عدد تسلسل من كتاب المحقق

- ٢٦٦ ٢٨/٢/١ له ولو وجد منه ذلك في شيء من المبيع كان له المطالبة بالرجوع الباقي لارده
- ٢٦٦ ٢٨/٢/١ إذا تقييد المبيع الذي مضى له المبيع قبل قبضه بوفد أو من غير المشتري ولا رضى له
- الرجوع مبيعاً أو ما له تقييد بغير البائع أو بغيره من غير المشتري بين خفي ومانعاً
- مع الأمان اما تقييده بغير المشتري فلا يثبت له الخيار أحد
- ٢٦٧ ٢٨/٢/١ خيار العيب على المشتري فلو سقط بغير رضى منه ولا يثبت
- ٢٦٨ إذا رضى البائع للمشتري العيب من العقد أو اشتراه على أنه ليس له خيار بغيره
- العيب لكنه لو وجد به عيباً آخر كان له الرجوع به
- ٢٦٩ ٢٨/٢/١ إذا اشتد البائع الكفاية منه عيب معين أو من كل عيب قبل العقد ورجع المبيع سوا العيوب
- الرافعه وبسطة الرجوع التي لا يعرف غيرها لك لو أبرأ المشتري بعد البيع صحيح
- ٢٧٠ ٢٦/٢/١ المبيع الذي مأكله في حوزة كالبعض والبائع إذا كسره أو قطعه فوجبه فاسداً بجمع
- لا يثبت كونه ولا يرد له رده وإذا كانه فاسداً بغيره بجمع بقطعه منه
- هذا إذا لم يكن له المكسرة قيمة أما إذا كانه المكسرة قيمة غير المشتري بين الرد
- والأمان مع الأمان فإذا رده لزمه رضى بغيره بالكسر أو القطع
- ٢٧١ ٢٦/٢/٢ إذا باع سلعة بصفة مقايضة فوجبه ما يثاب عيب كان له لصاحبها خيار الرد
- والرجوع بسلعة كانت باقية أو بغيره أنه تغدر ردها بتلف أو تصرف أو تصرف فيها
- لا يفتقر الرد بالعيب المصفور البائع ولا رضاه ولا إلى قضاء خاص
- ٢٧٢ ٢٦/٢/٢ البعده في العقود بما وقع عليه العقد لا بما قبضه فلو باع سلعة بذهب فأخذ
- عقاراً هم ثم ردها المشتري لعيب بجمع بالذهب لا بالذهب
- ٢٧٣ ٢٨/٢/١ إذا تلف المبيع عند المشتري ولو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره
- أو ذهبه أو تصرف بغيره في بغيره بغير الأمان للمدعي المبيع إلى كماله
- قبل انقضاء الأمان كان له الأمان أو الرد

المسألة

مالكة



عدد تسلسل رزق الكتاب والصفحة

٢٤٥ ٢٤/٤/١ إذا اشترى شيئين أو شيئا في صفقة واحدة فوجد أحدهما عيبا  
كان له رد المبيع بقطعة من التهمة مالم يتم التفريق أو ينفقه لكن لو ظهر  
معيين عيبا لم يكن له رد أحدهما بقطعة وإن كان الآخر صالحا الخيار  
بين رد كلاهما وإن كان له الأثرين لكنه لو تلقا أحدهما كانه لرد الباقي بقطعة  
المعقود يتعدد بتعدد العقاقير فمما يجزئ حقيقة واحدة مع تعدد البائع والمشتري إذا ظهر  
عيبه جاز الفسخ في ذلك البعض مالم يمسك الباقي منه إذا اشترى شيئا بصفحة عيبا له  
فوجد له عيبا في الصفقة ووجد الآخر وكذا لو اشترى واحد شيئين معا  
فوجد له عيبا في أحدهما ورد عيبه الآخر  
٢٤٧ ٢١/٤/١ فيما المبيع يورث فلو اشترى وبعد موقعة طلع ورثته على العيب كانه لم يخيار  
لكنه إذا رضي أحدهم بقطعة عيبه وهو الباقي  
٢٤٨ ١٩٤/٤/٢ تفرق المبيع ليس بعيب فلو اشترى شيئا ففقد سعة ليس له رده لندسه  
ولم يرد له لو وجد فيه عيبا غيره  
٢٤٩ ٤٠/٤/١ إذا دلس البائع عيبا بانه علمه وكتمه فذا اشترى عليه المشتري إذا تقيع عنده  
ورده على البائع ولو كان له العيب الحادث بعلمه المادونه فيه  
٢٥٠ ٤٠/٤/١ إذا دلس البائع عيبا ففقد المبيع بغير فعل المشتري أو ضاع خلفه على البائع  
لا يرجع الثمن للمشتري  
٢٥١ ٢٩/٤/١ إذا تقيع المبيع عند المشتري ووجد به عيب قيم فالاثنين للعيب القديم  
مالم يمسك له وله رده ما رث من صفته العيب الحادث قبل الواسطة أو ما  
تقطعه ثم وجد به عيبا قديما كانه لما بين أسالك في المطالبة بالأثرين  
وبين رده مع الأثرين الذي هو رده باق قيمته ميبا العيب القديم وحين  
قيمه ميبا العيبين جميعا  
٢٥٢ ٢٠/٢٩/٤/١ إذا اشترى المشتري من عيب البائع ثم زال ذلك العيب رجع البائع رده

وعاينه

صفحة أخرى

فقد الزموني

عدد تسلسل رزق الكتاب والصفحة

٢٥٣ ٢٠/٢٩/٤/١ إذا اشترى البائع من المشتري المبيع في الصفقة ووجد به عيب قيم عند  
عنه ثم زال عند البائع ذلك العيب الذي لم يدره رد الأثرين إلى المشتري  
٢٥٤ ٢٩/٤/١ إذا افترق أخذ المشتري من العيب الذي ليس له إلا أنه يسلك مجازا أو يرد  
حتى لو خلفه عنه المبيع قبل علمه بالعيب كانه له الفسخ ورد به كله لكن  
لو تقيع عنه فليس له إلا ما سلك مجازا أو يفسخه الحاكم ويرد المشتري  
قيمة المبيع ميبا العيب القديم  
٢٥٥ ٦١/٤/٢ كسب المبيع وماله المفضل الخاص من حيث العقد لا الرد للمشتري إلا النسيء  
المفضل فهو ج للبيع  
٢٥٥ ٢٨/٤/١ إذا اشترى المشتري من العيب بعهدة مؤنة رد المبيع  
٢٥٦ ٢٨/٤/١ إذا أبرأ البائع المشتري من التهمة أو وجهه له كمالا أو بعضا ثم رد المشتري  
المبيع بعيب جمع البائع ببدل ما أبرأ أو وجهه له التهمة  
« الفصل السادس في الخيار بتخيير الثمن »  
٢٥٧ ٢٤/٤/١ ٢٦/٤/٢ يضمن في بيع أصولية والشركة الأخبار برأس المال على وجهه فإذا اشترى البائع  
بتمه ثم تبدل العقد بانه أقل مما أخبر به أو بانه مؤجل ولم يبين البائع  
لزم البيع مما بين وليس له اختيار مثلا لو اشترى بمائة ثم باع تولية أو شركة  
وأخذ المشتري انراسته بمائة وعشرة ثم بين الأمر للمشتري لزم البيع  
بمائة ولم يكن له أي خيار فسخ وكذا لو اشترى بمائة مؤجلة ثم باع تولية  
أو شركة بمائة ولم يبين للمشتري بأحق التهمة لزم البيع بمائة مؤجلة  
بالعمل الذي اشتراه البائع إليه  
٢٥٨ ٢٤/٤/١ ٢٦/٤/٢ يضمن في الرخصة الواضحة بانه عقد رأس المال على وجهه مع بانه  
الرجوع والاختيار فلو اشترى البائع بتمه ثم بين تبدل العقد انه أقل لوانه  
مؤجل ولم يبينه البائع خط الراد مع قطعه ولا خيار لهما

مركب



عدد تسلسل برز الكتاب والصفحة

٢٨٩	٧٤/٤/٤	٤٦/٤/١	يترجم على البيع تولية أو شركة أو رابطة أو توصية أي من المشتري نوع الشئ الذي وقع عليه العقد فإذا ظهر عليه كانه مشتري الخيارين ردوا وأما إذا لم يأت أحد الطرفين بدليل فانه يرد لهم أو العكس أو مشتري العرض فأخير ينقد أو العكس كانه مشتري الخيار وإن كان له الموصوفين فأخبره بغيره السابق بالظن المذكورة للموجبين قالوا المشتري خيار الوفاة اشتري من خياره أو اشتري الشئ الربوي فقه أو لو سمى قد مات أو طرأ على البيع عنده ما ينقصه من عرض أو عيب فلو كنتم تدعون ثم بان الآخر كانه المشتري الخيار.
٢٩٠	٤٥/٤/١		الزيادة في التمسك والتمسك والأجل والخطمه وذلك إذا حصل في مدة خيار البيع أو الشرط أي جعل العقد يترجم على البيع في البيع المذكورة الأختيار بما حصل من ذلك فنقول خبره كانه المسمى كانه في المادة (٢٨٨) و (٢٨٩) إذا حصل عقد في خيار على العقد المذكورين الأختيار.
٢٩١	٧٤/٤/٤		لا يترجم الأختيار في البيع المذكورة بما اخذ منه ماء أو استخدام ولكنه يترجم بماء ما اخذ منه من عيب أو جناية على البيع لأنه مقابل مجرد منه.
٢٩٢	٤٦/٤/١		لا يضاف إلى رأس مال البيع في البيع المذكورة اجرة الحامد ولا مؤنة نقله وتقبضه وخطفه ولا اجرة حمال ولا اجرة على البائع في البيع بنفسه أو اجرة ولو كان ذلك مما يزيد في ثمنه فلو حقه الأتمه وأخبر له المبيع رأس ماله أو قال فحق على كذا كانه ليسا والمشتري خيار الرد.
٢٩٣	٤٧/٤/١	٧٦/٤/٤	الفصل السابع في خيار الاختلاف في الثمن إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو جبنه كما لو اراد أحدهما العقد بذهب

أخبره  
فأخبره

عدد تسلسل برز الكتاب والصفحة

٢٩٤	٤٧/٤/١		والآخر بفضة ولا يضمن لأحدهما أو ثلثا فله بينا بينهما ما اتفقا ثم كالمثل بينهما البعني.
٢٩٥	٤٧/٤/١		إذا اختلف البيع فأختلفا أو اختلفا في البيع ثم المشتري فله البيع ولو كان مثليا أو القول له فيراد في قدر البيع وحقه.
٢٩٦	٤٧/٤/١	٥٥/٤/٤	لا ينفذ البعني إلا حكم الحاكم ولا ينفذ العقد المتخالف من لده منه فقه أحد من البعني.
٢٩٧	٤٧/٤/١		هذا الخيار يورث فإذا مات المتبايعان أو أحدهما فأختلف ورثتهما أو أحدهما مع ورثة الآخر بيمينه كانه للمرفعين عند البعني بعد التحالف.
٢٩٨	٤٨/٤/١	٧٦/٤/٤	إذا اختلفا في حصة الثمن فله خيار في خيار بقدر العقد إذا كان ذلك مدعي أحدهما فإنه يقدّر له عليه ولو جاز فانه سوت فالقول.
٢٩٩	٩/٤/١	٧٧/٤/٤	الفصل الثامن في خيار الخلف في حصة البيع إذا وجد المشتري البيع بوصفا أو رؤية مقدمة بيمينه لا يتغير فيه المبيع يقينا أو ظاهرا على خلاف الوصف أو ناقصا حصة أو متغيرا عما كان رآه كانه خيار البعني لكنه إذا اختلفا في ذلك جاز خيار المشتري.
٣٠٠	٩/٤/١		خيار الخلف في الحصة يثبت على التراضي ولا يسقط إلا بالأسقاط أو بما يدل على الرضا به.
٣٠١	٩/٤/١		إذا اسقط المشتري حقه في الرد لا يستحقه رأسا.
٣٠٢	٤٨/٤/١		إذا حصل اختلاف في قدر البيع أو جبنه فله خيار القول بيمينه.
٣٠٣	٤٨/٤/١		الفصل التاسع في خيار فوات الشرط
٣٠٤	٤٢/٤/١		إذا استرد أحد المتبايعين على الآخر ما هو مبيع ماله فلم يبق به كانه

القول



عدد تسلسل من الكتاب الوصفي

٢٠٤ ٢٨/٤/١ المشتري المصلحة المذكورة كانه المانع العتيق  
 ٢٠٥ ٢٨/٤/١ اذا كان المشتري موصرا ما اخطأ في المانع العتيق  
 ٢٠٦ ٢٨/٤/١ اذا كان المشتري قبل نقد الثمن وهو موصر للمانع العتيق الا ان كان موصرا  
 قضاء الحاكم منه والبيع والبيع وقضى ثمنه منه  
 ٢٠٧ ٢٨/٤/١ اذا كان الثمن اذ اعاشا الى المجلس لكونه مسافة القصر فليس وجوب  
 المانع البيع وقضى ثمنه منه حتى يحضر الثمن  
 ٢٠٨ ٢٨/٤/١ اذا نقد على المانع تسليم البيع فالمشتري العتيق  
 ٢٠٩ ٢٨/٤/١ يثبت هذا الخيار على التراض  
 ٢١٠ ٢٨/٤/١ في الباب الخامس في انواع البيع  
 ٢١١ ٢٨/٤/١ الفصل الاول في بيع العرق  
 ٢١٢ ٢٨/٤/١ يشترط في العرق التقابل في المجلس والوفاء قبله بل هو العتيق في  
 هذا التقيد ما يطل به فيما المجلس  
 ٢١٣ ٢٨/٤/١ يجوز تفريق الصفقة في العرق فلو قبض بعض العوض في المجلس وتفرقا  
 قبل قبض الباقي صح فيما قبض وطل في الباقي  
 ٢١٤ ٢٨/٤/١ يصح بيع العرق في الذمة اي بوصف العوضين بما يتميز به به مبدونه  
 بشرط التقابل في المجلس ولو تفرقا في المجلس اذ اعاشا الى المجلس  
 عريضة وليس العوضان معهما في المجلس فاقترعاهما او بعتاهما احدهما  
 او شيئا معا الى الكل فصح وعليهما تقابلهما صح  
 ٢١٥ ٢٨/٤/١ يجوز التعاقد والعرق بالنقد المشوش ولو تغير جنسه كالدراهم  
 والذات المشوشة بالنحاس ونحوه لمن يعرفه والاطم يجر  
 ٢١٦ ٢٨/٤/١ اذا وقع العرق في مدينه معينة كذهبة الدنانير بهذه الدراهم ثم ظهر احداهما  
 مفتوتا تغير جنسه ولو يقدر ليد بطل العقد ولو ظهر الفتن في البعض  
 بطل فيه وصح في الباقي بقسطه اما لو ظهر مبيعها فثبت فذلكه الخيار بين صبي  
 او اسان مع المشتري المجلس من غير جنس لغيره كانه الارش منه غير التقدي  
 جهاز تأخير قبضه

المعاينة

تقدير

تقدير

عدد تسلسل من الكتاب الوصفي

٢٠٤ ٢٨/٤/١ المشتري المصلحة المذكورة كانه المانع العتيق  
 ٢٠٥ ٢٨/٤/١ اذا كان المشتري موصرا ما اخطأ في المانع العتيق  
 ٢٠٦ ٢٨/٤/١ اذا كان المشتري قبل نقد الثمن وهو موصر للمانع العتيق الا ان كان موصرا  
 قضاء الحاكم منه والبيع والبيع وقضى ثمنه منه  
 ٢٠٧ ٢٨/٤/١ اذا كان الثمن اذ اعاشا الى المجلس لكونه مسافة القصر فليس وجوب  
 المانع البيع وقضى ثمنه منه حتى يحضر الثمن  
 ٢٠٨ ٢٨/٤/١ اذا نقد على المانع تسليم البيع فالمشتري العتيق  
 ٢٠٩ ٢٨/٤/١ يثبت هذا الخيار على التراض  
 ٢١٠ ٢٨/٤/١ في الباب الخامس في انواع البيع  
 ٢١١ ٢٨/٤/١ الفصل الاول في بيع العرق  
 ٢١٢ ٢٨/٤/١ يشترط في العرق التقابل في المجلس والوفاء قبله بل هو العتيق في  
 هذا التقيد ما يطل به فيما المجلس  
 ٢١٣ ٢٨/٤/١ يجوز تفريق الصفقة في العرق فلو قبض بعض العوض في المجلس وتفرقا  
 قبل قبض الباقي صح فيما قبض وطل في الباقي  
 ٢١٤ ٢٨/٤/١ يصح بيع العرق في الذمة اي بوصف العوضين بما يتميز به به مبدونه  
 بشرط التقابل في المجلس ولو تفرقا في المجلس اذ اعاشا الى المجلس  
 عريضة وليس العوضان معهما في المجلس فاقترعاهما او بعتاهما احدهما  
 او شيئا معا الى الكل فصح وعليهما تقابلهما صح  
 ٢١٥ ٢٨/٤/١ يجوز التعاقد والعرق بالنقد المشوش ولو تغير جنسه كالدراهم  
 والذات المشوشة بالنحاس ونحوه لمن يعرفه والاطم يجر  
 ٢١٦ ٢٨/٤/١ اذا وقع العرق في مدينه معينة كذهبة الدنانير بهذه الدراهم ثم ظهر احداهما  
 مفتوتا تغير جنسه ولو يقدر ليد بطل العقد ولو ظهر الفتن في البعض  
 بطل فيه وصح في الباقي بقسطه اما لو ظهر مبيعها فثبت فذلكه الخيار بين صبي  
 او اسان مع المشتري المجلس من غير جنس لغيره كانه الارش منه غير التقدي  
 جهاز تأخير قبضه

٢١٧

ع



عدد تسلسل برز الكتاب والصيغة

- ٢١٥ ٦٤/٢/١ اذا وقع الصرف على جنسين في الذمة وظهر في المجلس عيب احداهما منه فالتقيد صحيح وله ابداله او اشره من غير جنس السليم وله ان يظهر بعد التفرقة فله اشره من غير جنس السليم واذا لم يشره في المجلس ابداله فلو تفرقا بعد الرد قبل اخذ ابداله بطل العقد ولو كانه العيب من غير جنس وعلماء في المجلس واخذ ببدله صحيح وله تفرقا بطل العقد
- ٢١٦ ٦٤/٢/٢ اذا عين احد العوضين والاخر في الذمة طلق منها علم نفسه الموضح في المادتين السابقتين
- ٢١٧ ٦٤/٢/٢ العقد على معينين او موصوفين في الذمة او مختلفين اذا كانا من جنس واحد لهما المادتين (٢١٨) و (٢١٩) الا انه لا يصح فيه اخذ الاثر مطلقا
- ٢١٨ ٦٤/٢/٢ اذا اطلق احد عقدة الصرف شيئا في القبض يقوم قبض الوكيل مقام قبضه لكنه العبرة في التفرق لحال الموكل العاقد دونه لو اكيل فلو قاربه الموكل قبل القبض بطل ولا تصرفا فقرة الوكيل اما لو كانت ذكاته في العقد فافقرة بحال الوكيل دونه الموكل
- ٢١٩ ٦٤/٢/٢ لا يصح تقاضى المدينين جنسين في ذمتها منها لو كانه لاحدهما على الاخرين من الذهب والى اخر عليه دين من الفضة تقاضا بها لم يصح
- ٢٢٠ ٦٦/٢/١ لا يصح بيع الذمة بالعين في صحه مرفق دين بأمانة او بعين مفوضة في المجلس فله لو كانه لاحد على اقر ذراهم فاعطاه باذنه او بالعكس صح ولو كان القضاء شيئا بعد شيئا متفرقا فانه كانه يعطيه كل ذمة شيئا لا يتغير كل ذمة
- ٢٢١ ٦٤/٢/١ العقد صحيحا وان لم يفعل بالبيع على ما ساء اخيرا ردها في الميزان بطل الكل منها في ذمة الاخر ما قبضه فاذا اراد ان يفسخها لم يفسخ احد العوضين وتقوم الذراهم بقبضه يوم القضاء لا يوم الدفع

عدد تسلسل برز الكتاب والصيغة "الفصل الثاني في بيع السلم"

- ٢٢٥ ٧٦/٢/١ يتقيد بهذا البيع بلفظ السلم والسلف والبيع وكل ما يتقيد به البيع لا يصح بيع السلم الا فيما تنطبق صفاته كالمبيعات والموزونات والمذروعات والحيوانات فلا يصح في الفواكه المدة ورة والبعض والجلود والثلث والواحد والآخر الكريمة ونحوها
- ٢٢٦ ٧٧/٢/١ يشترط ذكر مقدار السلم فيه وجنسه ونوعه وصفاته التي تختلف بها ثمنه غالبا وما يتبين من شناعة عادة
- ٢٢٧ ٨٢/٨٠/٢/١ يشترط ذكر اهل معلوم له وقع عادة ولو قسطا على قسط فلو جاز ان ابيع السلم فلو اهل الى ابيع او شرط تحيل القبض لم يصح العقد
- ٢٢٨ ٨٢/٢/١ يشترط ان يكون السلم فيه مما يطلب وجوده عند حلوله فلو سلم الى اهل لا يوجد فيه غالبا لم يصح العقد كونه لو سلم الى اهل يوجد فيه فانه طلق وتقبل بقاءه لم يفسد وان تعد كلالا او بقاء فله السلم الخيار بين القبض او الفسخ فيما تقدم والرجوع برأس ماله او عوضه
- ٢٢٩ ٨٢/٢/١ يشترط قبض رأس مال السلم في مجلس العقد مع العلم به قدر اذمة فلو ابيع جعل الذمة رأس مال السلم وبيع من القبض والأمانة بيد السلم اليه رأس مال له
- ٢٣٠ ٨٢/٢/١ لا يشترط في السلم ذكر مكانه او فاء ولا ينضم وفاءه مكانه العقد الا اذا جرى العقد في مكانه ليس بمؤلا تسليم فبشره ذكره كانه يوفيه في غير المكان الواجب تسليمه فيه لا يستحق اجرة حمله اليه
- ٢٣١ ٨٢/٢/١ لا يصح ان يعاين السلم فيه ولا يبيع ولا يوفيه ولا يوفيه بيع رأس المال ببدله في قبضه ولا الحوالة اليه ولا عليه



عدد تسلسل من القالب والصيغة " الفصل الثالث في البيع تحبير الثمن "

- ٢٤٤ ٦٩/٥/٥ بيع التولية والشركة والرحمة والوصفة بنقد العاقلها وانظر البيع
- ٢٤٤ ٦٩/٥/٥ بشرط في البيع مفرقة العاقله لرأس المال الذي اشتري به البائع
- ٢٤٥ ٦٩/٥/٥ طاعة الشركة تقضي السوية فاذا اشترى آخر فمما اشتراه اشترى
- ٢٤٥ ٦٩/٥/٥ المصلحة فانه شركة شخفاً آخر عالاً بشركة الأول كانه لم يصف لهيب
- المشتري وان لم يكن عالاً اخذ النصف كله
- ٢٤٦ ٦٩/٥/٨ لو اشترى زوجة من عشرة فكل مائة وكان رأس المال الف الف درهم
- ومائة كانه لو باعه مواضعة بوضعة عشرة لكل مائة او كل مائة فبازم
- البيع بثمان مائة وعشرة اجزاء مائة عشرة فمما اشتراه عشرة دراهم اما لو قال
- بوضعة عشرة فكل مائة لزم البيع بثمان مائة
- ٢٤٧ ٥٥/٥/٨ " الفصل الرابع في البيع الباطل " حرم النفاذ في بيع الذهب والفضة بالفضة مطلقاً فلو بيع البيع
- وان كان مضموناً او مضموناً عن جميع لا يوزن له عرفاً
- ٢٤٨ ٥٥/٥/٨ بيع المكيل والوزن بجنس من النفاذ باطل مطلقاً سواء المظموما
- كالجنون والسكر والسنن وغيرهما كالاشنان والنورة والصابون والقطن
- ٢٤٩ ٥٥/٥/٨ لا يجوز الربا فيما لا يوزن ولا يكال عادة وانه كانت مضمومة مما يكال او
- يوزن كاللوان والادوات المعمولة من الخشب والحديد والمعادن الاخرى
- غير النقدين وما يعمل منه الكسب ونحوها من الحرير والصوف او القطن
- كالجوارب والمناديل والاقضية ونحوها مما يباع عدلاً وكذا ما يباع عدلاً
- كالأقمشة والاصناف المذكورة ونحوها
- ٢٥٠ ٥٦/٥/٨ لا يجوز الربا في الفلوس التي يتعامل بها عدا
- ٢٥١ ٥٦/٥/٨ لو بيع من مكيل بجنس وزناً والبيع موزن بجنس كسب

تفسير

عدد تسلسل من القالب والصيغة

- ٢٤٤ اذا اختلف البيع لثمن جنساً من البيع مطلقاً بالقياس الى اوزن
- او وزناً او عدلاً او حراً
- ٢٤٤ ٦٩/٥/٥ المكيل بالمساواة كالعلم بعدنه في باب الربا لا يجوز بيع عبدة بعبدة
- مذنب بغيره جزافاً ولو بالحرص والظن يتساويهما كانه لو علم انساويهما
- كسباً او كسباً فوجدها سواد صح البيع
- ٢٤٤ ٦٩/٥/٥ مبيع الكيل عرف المدينة المنورة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
- فما كان يتعارف كسباً بجمع فيه فهو كسب ولو لم يجمع فيه التفاضل كسباً
- وما لا عرف له لا يرجع الى عرف موضعه فاذا اختلف اعتبر القالب
- طالوت بالوانع والديق والحص والنورة والتمر والطحين وما شابه
- فيه الزكاة من التمارين والزبيب والفسخ والسند والنور والصابون والشمع
- والزيتون والملح وكافة المائعات والادوية من المكسبات
- ٢٤٥ ٦٩/٥/٨ مبيع النور عرف مكة المكرمة على من عليه النور من النور من النور
- بما فيه فهو موزن فيجب بيعه بالتفاضل وزناً وما لا عرف له لا يرجع
- فيه الى عرف موضعه فاذا اختلف اعتبر القالب بالذهب والفضة والفلوس
- والحديد والرماس والاشبه والقطن والحرير والكتان والصوف والوبر والعزل
- واللؤلؤ والجوهر والفضة والخزف والموزونات
- ٢٤٦ ٥٦/٥/٥ الفواكه الرطبة والبقول ليست من المكسبات ولا من الموزونات والاعواد واليا
- والسفن والنفاح والكتري وكافة الخضر بجنسها بالتفاضل
- ٢٤٧ ٥٦/٥/٨ غير الربوي اذا اشترى ربوي غير مقصود بالمقدار بجنس بجنس
- الربوي متفاضلاً مثلاً كسب الفواكه بجنسها بجنسها بجنسها بجنسها
- او الفضة والذهب مع كل مائة او مائة او مائة او مائة او مائة او مائة

x

الفسخ

المكسبات

العبدة







عدد تسلسل من الترتيب والصفحة

- ٢٦٩ الهياكل التي تقسم النافع بين الشركاء ولا تكون إلا بحسب الرضا بالتحقق  
في شريعة مدة مدة الرضا بصفة مفعلة
- ٢٧٠ النظر على لزوم التمسك بغيره في الاعطاء والقبول  
المبادىء الأولى فيما يتعلق بعقد الأمانة وفيه خمسة فصول  
الفصل الأول في ركن الأمانة وصيغتها  
ركن الأمانة خمسة: اتفاقه والتوضاه والصيغة  
تسليم الأمانة والإيجاب والقبول لفظاً وكتابة وتوقيع المتعاطي  
تسليم الأمانة بلفظ الأمانة واللام واللام واللام  
الأمانة نوع من البيع فيشترط لصحته الإيجاب والقبول فير ما  
يشترط له في البيع الجمع بين الفصل الأول والمطلب الأول في البيع  
" الفصل الثاني في أنواع الأمانة "
- ٢٧٥ تسليح أمانة للمعينة إلى أحد معلومين أو لغير معلومين كاستئجار الدابة  
شراً أو كروياً أو لغير معلومين وكذا استئجار شخص لخدمة سنة  
أو لغير معلومين وفيما طه ثوب مبيع  
٢٧٦ أمانة المبيع الموصوفة صحيحة بشرط استقراء صفات الاسم  
فيه سواء كانت الأمانة إلى أحد معلومين أو لغير معلومين سواء أوجرت  
دابة أو سيرة صفة كذا وكذا مدة شراً أو كروياً أو لغير معلومين  
أمانة المأوى على من في الخدمة صحيحة  
٢٧٧ كاستئجار الدابة والخدمة وأبواب اصطلاح على من معلوم وقد الوصف والمدة  
كما يصح لأمانة المجرى في الأمانة للمعينة والموصوفة بغير الأمانة المصانة  
فيها أيضاً شرط لأوجه هذه الأمانة تبنى في الدلالة على إيجاب الأمانة  
بالمؤثرة مدة تسبق مدة الأمانة ولو كانت المدة

- ٢٧٩ أمانة المأوى صحيحة لبيع المأوى من راجع مادة (٢٦٩) بان
- ٢٨٠ الحكم في المناقعة صحيح بلفظ الاسم واللفظ طولاً واستحقاق هذه الأمانة في منفعة غيره  
صفة كذا وكذا لغيره معلوم أو استحقاق هذه الأمانة في منفعة راحة صفة كذا  
أو كذا ممن أو كروياً معلوم وقيل المأوى صحيح لغيره الأمانة في منفعة غيره معلوم  
" الفصل الثالث في الشروط في الأمانة "
- ٢٨١ مقتضى عقد الأمانة ملك المستأجر النفع والتمتع على استيفاء النفس والغير ولو استأجر  
استيفاء المستأجر النفع بنفسه كانه شرط بالطلب منه ولو أجرة الدابة على أنه يسكن  
المستأجر دون غيره أو على أنه يسكنه منزلاً أو على أنه يديرها أو لا يديرها أو الثوب  
أو المأوى على أنه يلبسه فلو أنه دون غيره أو الدابة على أنه يركبها فلو أنه دون غيره فالعقد  
صحيح بشرط ما لم يكن
- ٢٨٢ مقتضى العقد استيفاء المستأجر النفع والتمتع على استيفاء النفس والغير ولو استأجر  
ما ينافيه كانه شرط لاغياً لما لو أجرة الأرض على أنه يزرعها برأى شرط كانه شرط لاغياً  
ولمّا جاز به زرعها ما ينافي البر في الضرر ويقبل عنه كالسنة والساقي
- ٢٨٣ إذا شرط في العقد ما ينافي الأمانة بطل العقد مثلاً لو شرط على المستأجر  
أنه يدير الدابة ويصنع المعارة أجرة الدابة أو أجرة السيرة على أنه يديرها على ما  
خاف أو يسترى لغيره ما لم ينافي منه دابة أو الدابة على أنه يديرها المستأجر  
فإن العقد
- ٢٨٤ إذا شرط في الأمانة المفقودة على مدة ما ينفذ في المدة بطل العقد مثلاً  
لأجرة الدابة سنة على أنه إذا تعطلت عند الانقضاء في استأجر انتفع المستأجر بغير  
مدة تعطلها بعد المدة المعينة بطل العقد



















٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩

٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩

٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩

٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩

٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩

٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩

٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩

٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩

٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩

٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤

٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤







٥٥١/١٠٥٠٠ يجوز استيفاء الأرض بعد موت أو الفلاح لا يجوز منه ورثها أو يورثها أو يورثها  
 كانه جرد بقدر أو شاعا لله الوصل الأجرة فزاد في ما عدا ذلك  
 يجوز ربح الأجرة منه بغير عيب أو ربح أو شاع من غيره فزاد في ما عدا ذلك  
 له بغير عيب الأجرة لا على أنه يورثه له بغير عيب أو يورثه منه بغير عيب  
 ٥٥٢/١٠٥٠١ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٥٣/١٠٥٠٢ يجوز التزويد في قدر الأجرة أو ربحه أو يورثه أو يورثها أو يورثها  
 فربما كان له عطفه على بعضه أو ربحه أو يورثه أو يورثها أو يورثها  
 ليس له أو ربحه أو يورثه أو يورثها أو يورثها أو يورثها أو يورثها  
 فيه حذر له أو أجرة الأرض وقال أنه ربحه أو يورثه أو يورثها أو يورثها  
 أو استأجره لا يصلح كتاب أو أمانة التي يحمل على أنه أنه وصل يوم كذا فله  
 ربحه أو يورثه أو يورثها أو يورثها أو يورثها أو يورثها أو يورثها  
 ٥٥٤/١٠٥٠٣ إذا عيّن الأجير الأجرة أو أمانة أو يورثه أو يورثها أو يورثها  
 عشرة أيام فله ربحه أو يورثه أو يورثها أو يورثها أو يورثها أو يورثها  
 وكذا أنه عيّن الأجرة والمساكنة كما لو أجرة الدار إلى كنه بكذا وأنه ربحه  
 في الحرفاته فله ربحه أو يورثه أو يورثها أو يورثها أو يورثها أو يورثها  
 ٥٥٥/١٠٥٠٤ لو أجرة حلياً وقال أنه يورثه أو يورثها أو يورثها أو يورثها  
 ٥٥٦/١٠٥٠٥ إذا استأجر من غيره أو يورثه أو يورثها أو يورثها أو يورثها أو يورثها  
 يحمل هذه العبرة على فظا كذا أو استأجر من غيره أو يورثه أو يورثها أو يورثها  
 فله ربحه أو يورثه أو يورثها أو يورثها أو يورثها أو يورثها  
 ٥٥٧/١٠٥٠٦ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس

ربما

ربما

٥٥٨/١٠٥٠٨ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٥٩/١٠٥٠٩ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٦٠/١٠٥١٠ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٦١/١٠٥١١ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٦٢/١٠٥١٢ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٦٣/١٠٥١٣ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٦٤/١٠٥١٤ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٦٥/١٠٥١٥ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٦٦/١٠٥١٦ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٦٧/١٠٥١٧ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٦٨/١٠٥١٨ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٦٩/١٠٥١٩ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٧٠/١٠٥٢٠ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٧١/١٠٥٢١ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٧٢/١٠٥٢٢ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٧٣/١٠٥٢٣ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٧٤/١٠٥٢٤ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٧٥/١٠٥٢٥ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٧٦/١٠٥٢٦ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٧٧/١٠٥٢٧ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٧٨/١٠٥٢٨ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٧٩/١٠٥٢٩ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٨٠/١٠٥٣٠ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس

٥٨١/١٠٥٣١ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٨٢/١٠٥٣٢ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٨٣/١٠٥٣٣ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٨٤/١٠٥٣٤ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٨٥/١٠٥٣٥ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٨٦/١٠٥٣٦ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٨٧/١٠٥٣٧ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٨٨/١٠٥٣٨ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٨٩/١٠٥٣٩ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس  
 ٥٩٠/١٠٥٤٠ إذا كان في العقد ما لا يصلح أجرة ربحه أجرة الخس



٩٧/١٨٥٤ العقد الفاسي للأثر فلا يصيبه الأمر المحض فيه ومحبته فيه أجره المثل بتليم  
المصلحة بقا لا في المسألة الأولى تنفع في ولا يصيبه البتة سيما  
في الإحاطة الفاسية

٢٩٤/١  
العصر الثاني من الأثر في تفسير الإعراب المسمى فيه وتبيين فيه اجرة ابن سليم الفقيه  
لغة قائله يد الشارح رحمه الله تعالى يفتي بفتح الهمزة والواو في البدن والياء والهاء  
يعني اشتراط فتح الهمزة أو الواو قبل طاء مطلقاً وليس

٢٨١ / ٢٨١ و اذا استفتح الاجير في العمل المصنوع عليه فانه يستحقه او لم يعلم به قبل

٥١٧/٢٨٧ اذا غصب المورج العينة المورجة فلا تسحقه اجرة مطلقاً وسواء كانت عينه  
 ٢٨١/٢٨١ او متصرفه وسواء كانت الاجارة لعقد او الى مدة وسواء كان الغصب في  
 ٢٩٩/٢٨١ اثناء مدة الاجارة او قبيلها وتسقط اجرة الحق المأخوذ بذلك وكذلك لو امتنع  
 المورج منه تسليم المأجور في اثناء المدة الحقيقية او في اثناء المسافر فلا تسحقه  
 اجرة لما فيه لكنه لو رد المورج العينة الى المستأجر اثناء مدة الاجارة لزمه  
 الرجوع عندئذ الى المدة التي احتسب المورج

«الباب الخامس في الجمل في الأجزاء» وفيه ثلاث فصول  
والفصل الأول في خبر السر

٥١٠ / ٢١ يصح حينما الشرط من اجابة نفسه بذكر مثال لوانه يخرجها لما في كلمة توب او بنار البناد فانيهما شرطي لنفسه حينما رعدة معلومة صح

٢١/٢/٥٥١  
يصح خيال الشرف في الاجارة المضاف بشرط انه يكون له أحد الخيا - منقضا  
قبل حلول آتاء رقبته الاجارة مثلا لراجعه الدار - لثمة اربع وخمسة بكذا  
في عقد ثلاث خمسين على انه يكون له لها اولا حدها الخيا - ثم اربعة عشرة  
شهر صح ان الوطاء أحد الخيا - لا ينقص في الوطاء وخوله وثمة الاجارة  
فلا يصح كالوكالة الخيا - في الصورة المذكورة احد عشر شهرا او اكثر  
لا يصح خيال الشرف في اجارة البنية المنزلة ٢١/٢/٥٥٢

[illegible]

مهدوم الى انظر اولا خراب غلاف ٩ من مخطوطات بيت لحم التي لا يوجد  
المصنف الحارثي المأثور بعد المصنف وهو من المخطوطات بيت لحم التي لا يوجد  
استأجروا فانهم ينفذوا اكثر من اربعة اضعاف من المخطوطات التي لا يوجد

لا يقع جرم من الأجرام في القطب الأخر  
التي هي في الإجماع هو ما يجب نقله من القطب الأخر  
ويكون ذلك في سنة ١٠٨١

التي هي التي في المخرجين من غير أن يكون في يد من يجمعها المستخرج لا  
يرجع فيها من غير أن يكون في اليد أو الحام فقط المخرجين من  
قوة أو من القوة لا يكون في اليد أو الحام فقط المخرجين من

٥٢٥ ٢٨٨/٤١  
٥٢٦ ٢٨٨/٤٢  
٥٢٧ ٢٨٨/٤٣  
٥٢٨ ٢٨٨/٤٤  
٥٢٩ ٢٨٨/٤٥  
٥٣٠ ٢٨٨/٤٦  
٥٣١ ٢٨٨/٤٧  
٥٣٢ ٢٨٨/٤٨  
٥٣٣ ٢٨٨/٤٩  
٥٣٤ ٢٨٨/٥٠  
٥٣٥ ٢٨٨/٥١  
٥٣٦ ٢٨٨/٥٢  
٥٣٧ ٢٨٨/٥٣  
٥٣٨ ٢٨٨/٥٤  
٥٣٩ ٢٨٨/٥٥  
٥٤٠ ٢٨٨/٥٦  
٥٤١ ٢٨٨/٥٧  
٥٤٢ ٢٨٨/٥٨  
٥٤٣ ٢٨٨/٥٩  
٥٤٤ ٢٨٨/٦٠  
٥٤٥ ٢٨٨/٦١  
٥٤٦ ٢٨٨/٦٢  
٥٤٧ ٢٨٨/٦٣  
٥٤٨ ٢٨٨/٦٤  
٥٤٩ ٢٨٨/٦٥  
٥٥٠ ٢٨٨/٦٦  
٥٥١ ٢٨٨/٦٧  
٥٥٢ ٢٨٨/٦٨  
٥٥٣ ٢٨٨/٦٩  
٥٥٤ ٢٨٨/٧٠  
٥٥٥ ٢٨٨/٧١  
٥٥٦ ٢٨٨/٧٢  
٥٥٧ ٢٨٨/٧٣  
٥٥٨ ٢٨٨/٧٤  
٥٥٩ ٢٨٨/٧٥  
٥٦٠ ٢٨٨/٧٦  
٥٦١ ٢٨٨/٧٧  
٥٦٢ ٢٨٨/٧٨  
٥٦٣ ٢٨٨/٧٩  
٥٦٤ ٢٨٨/٨٠  
٥٦٥ ٢٨٨/٨١  
٥٦٦ ٢٨٨/٨٢  
٥٦٧ ٢٨٨/٨٣  
٥٦٨ ٢٨٨/٨٤  
٥٦٩ ٢٨٨/٨٥  
٥٧٠ ٢٨٨/٨٦  
٥٧١ ٢٨٨/٨٧  
٥٧٢ ٢٨٨/٨٨  
٥٧٣ ٢٨٨/٨٩  
٥٧٤ ٢٨٨/٩٠  
٥٧٥ ٢٨٨/٩١  
٥٧٦ ٢٨٨/٩٢  
٥٧٧ ٢٨٨/٩٣  
٥٧٨ ٢٨٨/٩٤  
٥٧٩ ٢٨٨/٩٥  
٥٨٠ ٢٨٨/٩٦  
٥٨١ ٢٨٨/٩٧  
٥٨٢ ٢٨٨/٩٨  
٥٨٣ ٢٨٨/٩٩  
٥٨٤ ٢٨٨/١٠٠  
٥٨٥ ٢٨٨/١٠١  
٥٨٦ ٢٨٨/١٠٢  
٥٨٧ ٢٨٨/١٠٣  
٥٨٨ ٢٨٨/١٠٤  
٥٨٩ ٢٨٨/١٠٥  
٥٩٠ ٢٨٨/١٠٦  
٥٩١ ٢٨٨/١٠٧  
٥٩٢ ٢٨٨/١٠٨  
٥٩٣ ٢٨٨/١٠٩  
٥٩٤ ٢٨٨/١١٠  
٥٩٥ ٢٨٨/١١١  
٥٩٦ ٢٨٨/١١٢  
٥٩٧ ٢٨٨/١١٣  
٥٩٨ ٢٨٨/١١٤  
٥٩٩ ٢٨٨/١١٥  
٦٠٠ ٢٨٨/١١٦  
٦٠١ ٢٨٨/١١٧  
٦٠٢ ٢٨٨/١١٨  
٦٠٣ ٢٨٨/١١٩  
٦٠٤ ٢٨٨/١٢٠  
٦٠٥ ٢٨٨/١٢١  
٦٠٦ ٢٨٨/١٢٢  
٦٠٧ ٢٨٨/١٢٣  
٦٠٨ ٢٨٨/١٢٤  
٦٠٩ ٢٨٨/١٢٥  
٦١٠ ٢٨٨/١٢٦  
٦١١ ٢٨٨/١٢٧  
٦١٢ ٢٨٨/١٢٨  
٦١٣ ٢٨٨/١٢٩  
٦١٤ ٢٨٨/١٣٠  
٦١٥ ٢٨٨/١٣١  
٦١٦ ٢٨٨/١٣٢  
٦١٧ ٢٨٨/١٣٣  
٦١٨ ٢٨٨/١٣٤  
٦١٩ ٢٨٨/١٣٥  
٦٢٠ ٢٨٨/١٣٦  
٦٢١ ٢٨٨/١٣٧  
٦٢٢ ٢٨٨/١٣٨  
٦٢٣ ٢٨٨/١٣٩  
٦٢٤ ٢٨٨/١٤٠  
٦٢٥ ٢٨٨/١٤١  
٦٢٦ ٢٨٨/١٤٢  
٦٢٧ ٢٨٨/١٤٣  
٦٢٨ ٢٨٨/١٤٤  
٦٢٩ ٢٨٨/١٤٥  
٦٣٠ ٢٨٨/١٤٦  
٦٣١ ٢٨٨/١٤٧  
٦٣٢ ٢٨٨/١٤٨  
٦٣٣ ٢٨٨/١٤٩  
٦٣٤ ٢٨٨/١٥٠  
٦٣٥ ٢٨٨/١٥١  
٦٣٦ ٢٨٨/١٥٢  
٦٣٧ ٢٨٨/١٥٣  
٦٣٨ ٢٨٨/١٥٤  
٦٣٩ ٢٨٨/١٥٥  
٦٤٠ ٢٨٨/١٥٦  
٦٤١ ٢٨٨/١٥٧  
٦٤٢ ٢٨٨/١٥٨  
٦٤٣ ٢٨٨/١٥٩  
٦٤٤ ٢٨٨/١٦٠  
٦٤٥ ٢٨٨/١٦١  
٦٤٦ ٢٨٨/١٦٢  
٦٤٧ ٢٨٨/١٦٣  
٦٤٨ ٢٨٨/١٦٤  
٦٤٩ ٢٨٨/١٦٥  
٦٥٠ ٢٨٨/١٦٦  
٦٥١ ٢٨٨/١٦٧  
٦٥٢ ٢٨٨/١٦٨  
٦٥٣ ٢٨٨/١٦٩  
٦٥٤ ٢٨٨/١٧٠  
٦٥٥ ٢٨٨/١٧١  
٦٥٦ ٢٨٨/١٧٢  
٦٥٧ ٢٨٨/١٧٣  
٦٥٨ ٢٨٨/١٧٤  
٦٥٩ ٢٨٨/١٧٥  
٦٦٠ ٢٨٨/١٧٦  
٦٦١ ٢٨٨/١٧٧  
٦٦٢ ٢٨٨/١٧٨  
٦٦٣ ٢٨٨/١٧٩  
٦٦٤ ٢٨٨/١٨٠  
٦٦٥ ٢٨٨/١٨١  
٦٦٦ ٢٨٨/١٨٢  
٦٦٧ ٢٨٨/١٨٣  
٦٦٨ ٢٨٨/١٨٤  
٦٦٩ ٢٨٨/١٨٥  
٦٧٠ ٢٨٨/١٨٦  
٦٧١ ٢٨٨/١٨٧  
٦٧٢ ٢٨٨/١٨٨  
٦٧٣ ٢٨٨/١٨٩  
٦٧٤ ٢٨٨/١٩٠  
٦٧٥ ٢٨٨/١٩١  
٦٧٦ ٢٨٨/١٩٢  
٦٧٧ ٢٨٨/١٩٣  
٦٧٨ ٢٨٨/١٩٤  
٦٧٩ ٢٨٨/١٩٥  
٦٨٠ ٢٨٨/١٩٦  
٦٨١ ٢٨٨/١٩٧  
٦٨٢ ٢٨٨/١٩٨  
٦٨٣ ٢٨٨/١٩٩  
٦٨٤ ٢٨٨/٢٠٠  
٦٨٥ ٢٨٨/٢٠١  
٦٨٦ ٢٨٨/٢٠٢  
٦٨٧ ٢٨٨/٢٠٣  
٦٨٨ ٢٨٨/٢٠٤  
٦٨٩ ٢٨٨/٢٠٥  
٦٩٠ ٢٨٨/٢٠٦  
٦٩١ ٢٨٨/٢٠٧  
٦٩٢ ٢٨٨/٢٠٨  
٦٩٣ ٢٨٨/٢٠٩  
٦٩٤ ٢٨٨/٢١٠  
٦٩٥ ٢٨٨/٢١١  
٦٩٦ ٢٨٨/٢١٢  
٦٩٧ ٢٨٨/٢١٣  
٦٩٨ ٢٨٨/٢١٤  
٦٩٩ ٢٨٨/٢١٥  
٧٠٠ ٢٨٨/٢١٦  
٧٠١ ٢٨٨/٢١٧  
٧٠٢ ٢٨٨/٢١٨  
٧٠٣ ٢٨٨/٢١٩  
٧٠٤ ٢٨٨/٢٢٠  
٧٠٥ ٢٨٨/٢٢١  
٧٠٦ ٢٨٨/٢٢٢  
٧٠٧ ٢٨٨/٢٢٣  
٧٠٨ ٢٨٨/٢٢٤  
٧٠٩ ٢٨٨/٢٢٥  
٧١٠ ٢٨٨/٢٢٦  
٧١١ ٢٨٨/٢٢٧  
٧١٢ ٢٨٨/٢٢٨  
٧١٣ ٢٨٨/٢٢٩  
٧١٤ ٢٨٨/٢٣٠  
٧١٥ ٢٨٨/٢٣١  
٧١٦ ٢

٥٢٦ ٢٩٩/٢١٠ هـ استؤجر طهارة فوصل الى صغرة حصار بمنح الطهارة بخلاف ما شهد به الارض  
حيدة المصفاة من طهارة حصار الطهارة او المصفاة

٥٤٠ ١٠٢٥/٢/١٠ تاريخ في اعظم القبة خيبر  
٥٤٠ ١٠٢٩/٢/٨ تاريخ في اعظم خيبر

أما قطع العقائد وقرئتها أو احدهما مع غيره الآخر في قعر الأجرية والبرية  
أو أقطاب ينقاصها وحقها طاه لكل منها أخرى طاه أخرى بعد انقضاء مدة  
الأجرية لزوم المسألة الرجعة المنق طاه وانه طاه في المسألة لزوم قطع  
الحقة الخاصة مع الرجعة المنق







ca. 1069  
رضوان على العبي الا يستعبدوا ففرطت من اثمهم عليه السلام اذ عاقبت  
عنه فلم يلبس الا اسود من خبزها واكل من اوعى عصفه يتوض  
للتفقه في فقهه المصنف والا فله

۹۷۱۷۵۵۱  
فیضه الحجام والقیان والطیب والبیطار بسراة عمده اذا اجراء فی  
مختلف بدنه انما اوقن صغیر او عظیم بدنه از نه و نه

٥٥٥ ١٨/٩/٢٩ يرجع في معرفة السند من غير انفسه الى الذي ذكره

١١٠٠ ١١٠٠/٢١٤ ليرتضا المال عند الأئمة المشترك ليدخله غير المستأجر  
بغير تقصير إياه غير معقول ولا أجرة عليه وبغير تقصير معزولاً عنه الأجر

١١٠٠ ١١٠٠/٢١٤ ليرتضا المال عند الأئمة المشترك ليدخله غير المستأجر  
بغير تقصير إياه غير معقول ولا آجرة عليه وبغير تقصير معقول ولا آجرة عليه

عبدالله بن الخطاب رضي الله عنه

١١٦٧٥٥٧ من القضاة في جولة القضاء في سنة ١١٦٧٥٥٧  
في الأمام الفاسدة إلى التقدير أو التقدير

٥٥٩ ٩٨١/٢٠٠٠ مصمم الدب ورائع وخارج كالتأليف من عالم المواد البنية

٥٥٩ ٩٩١/٢٠٠٩ مصلح الدين وراعيه وخارجه كالتساير من عظم الماد الى البه

٥٦١ ٢٧٠/٢/١ الا استوصى المستأجر اكثر من دفع العقور عليه طاه سقيا الصخر الى البحر وبتكليف  
٢٧٥/٢/١ مثله لداكثرى الدائم لمصلحة من غير ذلك الا انما هو من فصوله

٥٦/٤٠٧٢ انما كان المستأجر في استيفاء المنفعة كانه مستفيدا في حقه المأجور  
لوقت شرط الوفاة بالمرء المكونا في المدة فكل من شرط

٥٦١ ٢٧٠/٢/١ الا استوصى المستأجر اكثر من دفع العقور عليه طاه سقيا الصخر الى البحر وبتكليف  
٢٧٥/٢/١ مثله لداكثرى الدائم لمصلحة من غير ذلك الا انما هو من فصوله

٥٦٥  
 من طريقتا شجرة راحه أو الكذاها لكونه فاكهة تفصل منه قطعتا ليعلم  
 ذلك فخرج أمالوكاه السلف بسبب غير التقوى ولا الشجاعة كسوفه  
 في صورة أراقة راح سبع خروفه فإرضاء به  
 ساقطه من النحل



الكتاب الثالث في القرض وفيه مقدمة وبابان

المقدمة في المصطلحات الفقهية

- ٥٦٤ ٢٨٧/٢/١ القرض دفع مال اذ كان له ينتفع به ويريد له وليس لنفس المذخور في القرض.   
 ٥٦٥ الاقراض صواعق المال على جهة القرض   
 ٥٦٥ بدل القرض هو المال الذي يرد المقتضى الى المقتضى عوضا عن القرض   
 الباب الاول في عقد القرض وفيه فصلان   
 الفصل الاول في ركنه القرض وشروطه   
 ٥٦٦ ينقضي القرض ويتم بايجاب وقبول ولكنه لا يلزم بدون قبض   
 ٥٦٧ يصح عقد القرض بلفظه وبلفظ السلف وكل قول يؤول الى معناه   
 ٥٦٨ حكم القرض في الاجابة والقبول كحكم البيع على ما نص في بابها   
 ٥٦٩ القرض بمقدار جائز بالنسبة للمقتضى مطلقا اما بالنسبة للمقترض فيلزم بقبض المقتضى   
 فلا يملك استرجاعه الا اذا جاز على المقتضى لنفسه   
 ٥٧٠ يجوز ان يقتضى الانسان بما هو لا يجرى كالجواز ان يأخذ عليه جهلا منه القرض   
 ٥٧١ يشترط لصحة القرض مفرقة بملكه مكيال او صنية او ذراع او مقياس بمقياس   
 ٥٧٢ ما يعرف بحارة بغيره الناس فلا يصح قرصه المذخورا كصبرة طعام ولا اقرا في   
 مال حرطه وقبح مدين او درندة جرمه او ذرع خبثه مدين   
 ٥٧٣ كما يجوز قرض المالك كالماء كالجوز قرضه مقدرا بما ينضب عليه حارة كالماء مثلا لو   
 اقرضه ماء مقدرا بالثوبه ونحوها جرى في المارضا محمدا من ثوبه لير عليه   
 المقتضى منه ثوبه صحيح   
 ٥٧٤ يشترط ان يكون المقتضى حائرا القرض ومعه يصح تبرعه فلا يصح قرض النائم من مال المقرض   
 الوقف ولا الوصي من مال اليتيم الا في الحاجة   
 ٥٧٥ لا يثبت في القرض شي من هذه الخيارات   
 ٥٧٦ يشترط في القرض مفرقة بملكه مكيال او صنية او ذراع او مقياس بمقياس   
 ٥٧٧ يشترط في القرض مفرقة بملكه مكيال او صنية او ذراع او مقياس بمقياس   
 ٥٧٨ من شرط القرض ان يكون المقتضى حائرا القرض ومعه يصح تبرعه فلا يصح قرض النائم من مال المقرض   
 المال كما يصح الاخذ من الوقف

٥٧٨ القرض دفع مال اذ كان له ينتفع به ويريد له وليس لنفس المذخور في القرض.   
 ٥٧٩ الاقراض صواعق المال على جهة القرض   
 ٥٨٠ بدل القرض هو المال الذي يرد المقتضى الى المقتضى عوضا عن القرض

الكتاب الثاني في القرض وفيه مقدمة وبابان

- ٥٧٩ لا يصح اشتراط المقتضى في القرض   
 ٥٨٠ يجوز اشتراط المقتضى في القرض   
 ٥٨١ المقتضى بغيره مكيال او صنية او ذراع او مقياس بمقياس   
 ٥٨٢ المقتضى بغيره مكيال او صنية او ذراع او مقياس بمقياس   
 ٥٨٣ المقتضى بغيره مكيال او صنية او ذراع او مقياس بمقياس   
 ٥٨٤ المقتضى بغيره مكيال او صنية او ذراع او مقياس بمقياس   
 ٥٨٥ المقتضى بغيره مكيال او صنية او ذراع او مقياس بمقياس   
 ٥٨٦ المقتضى بغيره مكيال او صنية او ذراع او مقياس بمقياس   
 ٥٨٧ المقتضى بغيره مكيال او صنية او ذراع او مقياس بمقياس   
 ٥٨٨ المقتضى بغيره مكيال او صنية او ذراع او مقياس بمقياس

- ٥٨٩ لا يجوز اشتراط المقتضى في القرض   
 ٥٩٠ لا يجوز اشتراط المقتضى في القرض   
 ٥٩١ لا يجوز اشتراط المقتضى في القرض   
 ٥٩٢ لا يجوز اشتراط المقتضى في القرض   
 ٥٩٣ لا يجوز اشتراط المقتضى في القرض   
 ٥٩٤ لا يجوز اشتراط المقتضى في القرض   
 ٥٩٥ لا يجوز اشتراط المقتضى في القرض   
 ٥٩٦ لا يجوز اشتراط المقتضى في القرض   
 ٥٩٧ لا يجوز اشتراط المقتضى في القرض   
 ٥٩٨ لا يجوز اشتراط المقتضى في القرض   
 ٥٩٩ لا يجوز اشتراط المقتضى في القرض   
 ٦٠٠ لا يجوز اشتراط المقتضى في القرض



الميلاد والموتان يجب رد ماله فانه يجوز لزوم رد قيمته يوم الاموال  
وكذا في الفلوس والادارة النقدية اما غير ذلك فيجب فيه القيمة  
فان هو هو وقدره ما قلته قيمة كثيرا ان لم قيمة يوم القرض وما عدا ذلك  
فلزم قيمته يوم القرض

٥٩٨ ٨٨٠/٢١٠ اذا كان القرض قلويا او ادهم مكره او اوطا بقدره فقلته او  
خصته او كثرته ولم يترك المعاملة في وجه رد ماله اما الا حرم  
السلطان التعامل في فتحه قيمته يوم القرض ويقيم الدفع منه غير  
جنس ما به جرى فيه بها الفضل وكذا الحكم في سائر الديون وفي ثمة  
لم يقض وفي اجرة الخوف خلق وعقده وصنفه وثمة فقير في لزوم  
البائع

٥٩٩ ٩٠٠/٢١١ للمقرض المطالب ببدل القرض في غير بلده ويلزم المقرض قضاءه في المبلات  
٩٠٠/٢١٢ والا اذا كان له ثمن مؤنة وقيمة ببدل القرض اتفق فلا يلزم الا القيمة ببدل القرض  
اما اذا كانت قيمة ببدل القرض مائة او اكثر لزم دفع المثل في التبتان اما  
المستقدم فيلزم المقرض ان يرضى ببدل القرض مطلقا

٥٩٩ ٩٠٠/٢١٣ اذا بدل المقرض من القرض في غير بلده لزم القرض قبوله اذا لم يملكه ثمن  
مؤنة وكما البلد والطبيعة آتية والا لم يلزم قبوله

٥٩٩ ٨٩٠/٢١٤ يجوز ان يقرض المقرض خيرا مما اخذ وقدره برضاها ولو بزيادة او نقص  
٩٠٠/٢١٥ في القدر والصفة من غير شرط ولا موطا او مثلا لو اقرضه ربوا او مالا  
٩٠٠/٢١٦ وايضا في قضاء حصة او ثمنه عما اخذ او يقضي في وقت مرة واحدة او اقساما  
سابعه جائز وهل المقرض

٥٩٩ ٩٠٠/٢١٧ لا يجوز للمقرض ان يقرض من قبل الوفاء او بعد الال قرضه بل لا  
يؤخذ ما منه من قبله فانه لا يقرض الا في وقت القرض او في الوفاء  
حيث عاونه فيها او نول احتسابه منه لانه لو عاونه في الوفاء لم يقرض  
بل كان قرضا لوفاءه من غير ما قبله في الوفاء فلا بأس به

وهذه كتاب القرض

الكتاب الرابع في الهبة

وهي مقدمة وثلاثة ابواب  
المقدمة في اصطلاح الفقهاء

٥٩٥ ٥٠٩/٢١٨ الهبة تمليك الشخص في حياته ما لا يرد واجب لاحد من الورثة وفيه ثلاث اشياء  
٥٩٦ ٥٠٩/٢١٩ ١- ان يكون متبرعا ٢- ان يكون له مال ٣- ان يكون له عقل وسهول

٥٩٧ ٥٠٩/٢٢٠ الهبة هي الهبة بقصد الاكرام او التودد او الملافاة  
٥٩٨ ٥٠٩/٢٢١ الهبة هي الهبة بقصد ثواب الآخرة فقط  
٥٩٩ ٥٠٩/٢٢٢ الهبة هي هبة مؤققة بحد حياة المتبرع على انه يعود ببدونه الى الواهب  
او دونه سوا اجرة بلفظ او محاراة وغيره مما يؤثر في معناه

٥٩٩ ٥٠٩/٢٢٣ الهبة بشرط رجوعها الى الواهب ان مات المتبرع قبل سدادها  
بلفظ الاقرب او غير مما يؤثر في معناه

٥٩٩ ٥٠٩/٢٢٤ مرض الموت الخوف هو مرض يخاف منه في العادة مفضل بالموت  
٥٩٩ ٥٠٩/٢٢٥

٥٩٩ ٥٠٩/٢٢٦ «الباب الاول في عقد الهبة وفيه ثلاثة فصول»  
(الفصل في انشاء الهبة)

٥٩٩ ٥٠٩/٢٢٧ تنقذ الهبة بالاجاب والقبول بلفظ الهبة او بالعقود وكل لفظ  
يدل عليها

٥٩٩ ٥٠٩/٢٢٨ تنقذ الهبة بالمعاطاة بلفظ مقدمه بما يدل عليه من الوفاء او غيرها  
او دفع دراهم فقيرسا له كانه زينة في حكم الاجاب وتنقذ الاخر في ملكه  
القبول وكذا لو دفع بنية يرضا الى بنية يرضا له كانه زينة في حكم الاجاب وتنقذ الاخر في ملكه

٥٩٩ ٥٠٩/٢٢٩ حكم رخص القبول وتنقذ على الاجاب في الهبة كلف في البيع على ما تقدم  
٥٩٩ ٥٠٩/٢٣٠ يصح قبول الهبة على يد الغير او الممنون او الوكيل وانه طاه هو الواهب  
بنفسه فيسرى طهارة العقد

٥٩٩ ٥٠٩/٢٣١ يصح قبول الوصى والوكيل وانه طاه هو الواهب له  
غيرهم اما اذا كان الواهب حرا لم يلزم قبوله انما يكون من قبله

٥٩٩ ٥٠٩/٢٣٢ يصح قبول الهبة الهبة لنفسه

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤







الفصل الثاني في الردود ونحوها

٢٤٧ ٥٢٧/٢١٥ ما وجدنا هذا الى راد من اجل دعوة خفافا لولده يكون الاول الا  
انه يرجع ما يقضي الاقتصار في المختون فيكون له كتمان لهبة  
ونحوها واما ان يقضي اقتصار الأم في رادته فانه لا يرد  
الحكم فيما جرد في ولائهم العوض ونحوه ابتاعا للرد  
ما يدفع منه الصداقة الى شيء الرباط او شيء الزمان بنحو  
العادة والقرية فانه من العادة او فاسد القرية على تفرقة على  
اهل الرباط او الزمان لم يقض به الشراعي بل يوجب عليهم ولا يقضي  
في القسم كسب الحاجة اما اذا كان الذي دبره لم يرد العادة تفرقة  
اقتصر الشراعي  
٢٤٨ ٥٢٧/٢١٥ وعاد الهدية من الهدية الا جرد العرف بعدم رده كقولهم  
التمرد جراه وتنته السرة والصل ونحو ذلك اما ما عرفت العادة  
ببره لا يكون من الهدية  
٢٤٩ ٥٢٧/٢١٥ الهدية والصلة من انواع العطف والهدية قلنا كما احكامنا  
الفصل الثالث في رد الموهوب شرطا  
٢٥٠ ٥٢٧/٢١٥ القصة شرط لزوم الهبة في عطفها كشرط القصة  
قصة الهبة كقصة البيع على تفصيل المقدم في كتاب البيع  
٢٥١ ٥٢٨/٢١٥ بشرط صحة القصة انه الواجب لفظا او دلالة ولا يصح القصة  
٢٥٢ ٥٢٦/٢١٥ بدون اذنه ولا يلزم الهبة  
٢٥٣ ٥٢٩/٢١١ قصة سوك المستحب كقصة فأذا بعته الواهب الموهوب من سوك  
المستحب قلزم الهبة بقصته في سوات المستحب قبل وصوله اليه  
الهبة فلا يظن بموته  
٢٥٤ ٥٢٩/٢١١ يصح بقية الاول والوصى والمم والمنة على القصة والمختون والقصة  
٢٥٥ ٥٢٦/٢١٥ واما وصيه لم ولو كان الواهب له احد هم كما يصح بقية الهبة  
٢٥٦ ٥٢٩/٢١٤ الميز الموهوب لنفسه او لكانه من كولاته او لكانه له عارة

الموهوب في الرد

٢٤٧ ٥٢٩/٢١١ القصة المستمرة قبل عقد الهبة الى حينه يعني عند اداء القصة مثلا لو  
٢٤٨ ٥٢٦/٢١٥ كان له لزمه اعادة او طاعة او عطف به شتر في قوله لزمته الهبة مجرد  
القصة ولا يحتاج الى شيء آخر  
٢٤٩ ٥٢٨/٢١١ يظن الاذنه في القصة بموته المستحب لما نطق الهبة بموته قبل القصة  
٢٥٠ ٥٢٨/٢١١ يظن الاذنه في القصة بموت الواهب ويقوم رادته مقامه في تمام  
الهبة بالاذنه في قبضه وفي الرجوع عنه لهبة  
٢٥١ ٥٢٨/٢١١ للواهب الرجوع في لهبة قبل القصة كمال الرجوع في الاذنه بالقصة  
قله ايضا  
الباب الثالث في اقلية العاقبة منه الاحكام  
الفصل الاول في تملك املاك ولد وتفرقة فيه  
٢٥٢ ٥٢٦/٢١١ يكون الرأيه تملك ما بنا ومنه مال ولده بملكه وبغير علم جفدا كانه  
الولد اركب ذكره او انثى راضيا او ساذجا كانه الاول محتاجا ام  
لا الا فيما تستثنى في الميراث الآتية  
٢٥٣ ٥٢٦/٢١١ ليس للاب ان يملك ما تملكه اب حاكم ولده كسريته ولده لم يملكه  
٢٥٤ ٥٢٦/٢١٥ والوكالة حرة التي يتكسب في رأس مال تجارة  
٢٥٥ ٥٢٦/٢١١ ليس للاب ان يملك ما تملكه جد الفير برهنة وفلس ونحوها  
٢٥٦ ٥٢٦/٢١١ ليس للاب ان يملك مال ولده يعطيه لولد آخر  
٢٥٧ ٥٢٦/٢١١ ليس للاب ان يملك مال ولده في مرض موت احدهما  
٢٥٨ ٥٢٦/٢١٥ ليس للاب ان يملك مال ولده المسم ولا بالعكس  
٢٥٩ ٥٢٦/٢١١ ليس للاب ان يملك بيه ولده ولا انه يتفرق فيه ولا يملكه بغيره  
٢٦٠ ٥٢٦/٢١١ فلو قبضه ابا رقبته رجح الولد على الغير وهو على الاب  
٢٦١ ٥٢٦/٢١١ لا يصح تصرف الاب في مال ولده قبل قبضه ولو كان عتقا  
٢٦٢ ٥٢٦/٢١١ لا يملك الاب ان يملك من ولده ولا ابنا ولا عتقا  
٢٦٣ ٥٢٦/٢١١ يملك تملك الاب مال ولده بالقصة من القول او البينة  
٢٦٤ ٥٢٦/٢١٤ ليس للمولود تملكه من ولده ولا لجد ولا لغيرهما من الاولاد



الفصل الثاني في صحة المريف

٦٥٤ ٥٤٨/١١/١ صحة المريف مرض الموت المخوف وصحة فحور ذك احكام غيرة يبدأ  
 في الاول فالاول ولا يصح الرجوع في ذك وبغير قبول لا عند وجودها وثبت  
 في ذك منه حينئذ الملتصق ماعى بخلاف الوصية

٦٥٥ ٥٤٨/١١/٢ عتق المريف مرض الموت المخوف ومخوفه عند ذك لا ترجع المال ومما لا  
 ينفقه مع ذك في حكم الوصية

٦٥٦ ٥٤٨/١١/٣ صحة المريف غير مرض الموت ولو كان مخوفا كونه الصحيح

٦٥٧ ٥٤٨/١١/٤ صحة المريف مرضا غير مخوف ولو اصاب الموت كونه الصحيح ما لم يزل  
 وصحبه الشخص في حال صحته او بعد ارجح ليرة او خور ذك ثم مات  
 او اظهر المرض فصار مخوفا فمات تكونه صحة في حكمه صحة الصحيح

٦٥٨ ٥٤٨/١١/٥ معاذرة المريف مرض الموت المخوف بجهة المثل صحيحة تنفذ منه  
 رأس ماله ولو كانت مع الوارث

٦٥٩ ٥٤٨/١١/٦ يقدر في الفترة المعلقة حال المقتوه وقت وجود الشرط مثلا لعله  
 في صحة عتقه بقاء على شرط فرجه الشرط في مرضه الموت المخوف  
 ينفذ الفترة منه ماله

٦٦٠ ٤٩٧/١٢/١ العبرة في الهبة لوقت لزومها فلا ريب في صحة واقعة في مرض الموت  
 المخوف كان من التملك

٦٦١ ٥٤٨/١١/٢ ابراهيم بوجع القلب وذات الجذب والرعاف الدائم والاسهال  
 المتواصل والطحون والقولنج والفاخ في ابتداءه والسن في انتدائه  
 من الامراض المخوفة

٦٦٢ ٥٤٩/١١/١ الامراض المحتدة كالس والجذام والفاخ لا تصدق في الامراض المخوفة  
 الا اذا حار صاحبها وراث

٦٦٣ ٥٤٨/١١/٣ ثبت كذا المرض مخوفا بقول عليه من هذا الطيب

٦٦٤ ٥٤٩/١١/٤ من قدم لقتل او حبس لاجله او كانه ببلد انتشر فيه الطاعون  
 او كانه في بحر البر لمجد صيغته او كانه عليه الضيق في الارض  
 عند كافر الطائف او كانه ماله لثقة بغيره فحكم المريف مرضا مخوفا

لم

٧٩

٦٦٥ ٥٤٩/١١/١ الاصل في عتق القتل كونه الجرح جرحا موجبا رضى من المقتول  
 مع العلم حتى تجوز له قاتله من حكم المريف مرضا مخوفا

٦٦٦ ٥٤٩/١١/٢ الفصل الثالث في الرجوع في الهبة ومما لا  
 لا يصح الرجوع في الهبة بعد لزومها لا يقبل في المسألة الثانية لا يفسد  
 الرجوع في الهبة في هبة لزيد بغير سؤال اذا اقرها بطلانها او تزوج  
 عليه او تزوجت من غيره او كانه الموهوب صدقا او غيره اما الاطلاق  
 الهبة بغير سؤال فلا رجوع لها مطلقا

٦٦٧ ٥٤٤/١١/١ لان الرجوع في هبة هبة لولد عالم يوجد في ذمة المورث الا ان ذكها  
 لا يصح الرجوع في الهبة الا بقول كرجعت في هبتي او ردتها او بغير  
 في ذك رجوعه

٦٦٨ ٥٤٥/١١/١ يصح الرجوع في الهبة تفرق الولد فلا ينفذ الملتصق عنه بيع  
 او وقف او عتقه او هبه ولو لولد كونه لرجعت اليه الى ملكه  
 بالبيع الاول بغير ارفس مشركا رجوع في هبة لولد زال  
 المانع وعاد بطلب هذه الرجوع اما لو رجعت الى ملكه بسبب  
 كذا كما لو اشتراه الولد او اتم بملكه لايه هذه الرجوع

٦٦٩ ٥٤٥/١١/٢ هذه الموهوب مانع من الرجوع في الهبة فانها انقلعت بوفاء دار  
 غيره عاده هذه الرجوع

٦٧٠ ٥٤٥/١١/٣ تبادر الموهوب بزيادة مضافة مانع من الرجوع في الهبة كما  
 لو سمنه او هبته الدار او الامنة او تقدم القبة منه اما الزيادة  
 المضافة فلا تنفي الرجوع في الوصل وتكون الزيادة بغير  
 لا يمنع الرجوع في الموهوب بغير الولد مطلقا كما لا يمنع بغير  
 الولد ولا ملكية ولا تقوية صحة على شرط ولا طهر الملم  
 تخلف من الابهة كونه لرجوع بغيره لو لم يلقه فصار رجوع  
 له في ذك واستغنى عن الابهة

٦٧١ ٥٤٤/١١/١ هذه الرجوع بقطب بالاسقاط فلا يفسد الملم بغيره هذه الرجوع

هذا هو المصنف



تسليح		باب الخامس في الرهن رتبة مقدمة وخلاصة البواب
المقدمة في المصطلحات الفقهية		
٩١/١٨٨	٢٧٤	الرهن جعل عليه ماله وثيقة بدينه بكتبة ختمه كلاً أو بعضاً منه أو منه شئ من
	٢٧٥	المرهون هو المال المعلوم الذي جعل رهنه بالدين ليس بالرهن ايضاً
	٢٧٦	الراهن هو المدين الذي جعل المال رهنه بالدين
	٢٧٧	المرتهن هو الدائن الذي اخذ المال وثيقة بدينه
	٢٧٨	الصل هو الذي اتفق المتداهنان وسماه الرهن فقط
الباب الاول فيما يتعلق بعقد الرهن من الاحكام وفيه اربعون		
الفصل الاول في ركنه		
٥٩٢/٢١	٢٧٩	يشترط في الرهن بالاجاب والقبول انما يدل عليها ولا يصح بدونه زلت
٥٩٢/٢١	٢٨٠	يصح عقد الرهن بلفظ الرهن وكل ما يورد من معناه
الفصل الثاني - في شروط صحة الرهن والقوة التي يصح الرهن بها		
٥٩٢/٢١	٢٨١	يشترط تجزئ الرهن فالرهن صحيحاً بشرط
٥٩٢/٢١	٢٨٢	يشترط ان يكون الرهن حال وجوب المهرهونه أو بعده
اما قبل وجوبه فالرهن صحيح مثلاً لو قال بعتك هذا المتاع بفسرة		
الى شهر ترصني في هذه الفرس فقال لا خراشيت ورجعت		
صح البيع والرهن اما لو رضى الفرس قبل شراء المتاع لم يصح الرهن		
٥٩٢/٢١	٢٨٣	لا يصح الرهن الا بميزان يوزن به فالرهن صحيح مميّز ولا يصح فيه
١٤٤/٢١	٢٨٤	ولا نفاس ولا طاق ولا عيب ولو ما زناً لهم في التجارة
٥٩٢/٢١	٢٨٥	يشترط ان يكون الراهن مالاً لصية المرهون او ما زناً له من رهنه
١٤٤/٢١	٢٨٦	كالا نواة حجر البان او استعارة حماره ما كان له رهنه فانه صحيح
وكذا في اليتيم لو رهنه ماله لمصلحة ويكونه بغيره صحيح اما رهنه		
ما لا فيه بدون ان يوزن به		
٥٩٢/٢١	٢٨٧	يشترط ان يكون المرهونه معلوم القيمة الرهن الصفة كالبيع
١٤٤/٢١	٢٨٨	يشترط ان يكون المرهونه مما يصح بيعه فالرهن صحيح هذه المتاع ولا
رهنه الا بغيره الموصوفه		





٦٨٥ ٥٩٤/١٨ لا يشترط صدور الرهن من المدينه ولا وقوعه بأثره فلو رهن شخصاً كان نفسه  
 بغيره بدون انشاء صح  
 ٦٨٦ ٥٩٤/١٨ يشترط ان يكون الرهن مقابل دين واجب بالدينه او عاكف الى الرجوع  
 كالمقرض وانه المبيع وقية المذوق والوفاء به المضمون كالمضروب والعاين  
 والمقبوض على وجه الموم والمقبوض بغيره فاسد فيصح الرهن بما لا يفسد  
 بالدينه على العاقبة بعد الحول راجع بعد العمل اما قبل الحول وقبل العمل  
 فيلزم الرهن  
 ٦٨٧ ٥٩٤/١٨ لا يصح الرهن بغير ضمانات في الدينه كالتمتع والاجرة المعينه وكما يجوز في اجارة  
 منافع الاعيان المعينه لانه الثمن ثابت في نفس الايمان المذكورة رده  
 الدينه فلو رهن المشتري من الثمن المعينه او رهن المستأجر من الاجرة المعينه  
 او رهن المأجر من المأجر المعينه لم يصح الرهن  
 ٦٨٨ ٥٩٤/١٨ يصح الرهن بالنفع من الاجارة على عمن الدينه سواء كانت جارية  
 فياخذ ثمنها او بناء لئلا يدارر واخذ منها رهنها مقابل المنافع المقصور  
 على وجه الرهن  
 ٦٨٩ ٥٩٤/١٨ لا يصح الرهن بعهدة المبيع ولا بدينه الثابت  
 يصح الرهن برأس مال المبيع  
 ٦٩٠ ٥٩٤/١٨ الفصل الثالث في الشروط في الرهن  
 ٦٩١ ٥٩٤/١٨ يصح شرط كل ما يقتضيه عقد الرهن فيصح اشتراط الرجوع المرسى أو  
 العمل عند حلول الدين كما يصح اشتراط جعله بيد المرسى أو بيد عدل  
 واحد أو أكثر واشتراط حقه من حقه من غير ذلك  
 ٦٩٢ ٥٩٤/١٨ لا يصح اشتراط ما ينافي في العقد مثل اشتراط ان لا يقبض المرسى أو الرهن  
 او ان لا يبيع الا بما يرضيه أو ان يكون الرهن مضموناً للمرسى  
 فيصح هذه الشروط  
 ٦٩٣ ٥٩٤/١٨ لا يصح اشتراط ما لا يقتضيه العقد فلو شرط انتفاع الراهن او المرسى  
 بالرهن او شرط ان لا يملك الرهن فيكون الرهن منتهك في الشرط  
 ٦٩٤ ٥٩٤/١٨ لا يصح عقد الرهن بفساد الشرط وانما يفسد الشرط فقط

٧٠٢  
٧٠٤  
٧٠٥  
٧٠٦  
٧٠٧  
٧٠٨  
٧٠٩  
٧١٠  
٧١١  
٧١٢  
٧١٣  
٧١٤  
٧١٥  
٧١٦  
٧١٧  
٧١٨  
٧١٩  
٧٢٠  
٧٢١  
٧٢٢  
٧٢٣  
٧٢٤  
٧٢٥  
٧٢٦  
٧٢٧  
٧٢٨  
٧٢٩  
٧٣٠  
٧٣١  
٧٣٢  
٧٣٣  
٧٣٤  
٧٣٥  
٧٣٦  
٧٣٧  
٧٣٨  
٧٣٩  
٧٤٠  
٧٤١  
٧٤٢  
٧٤٣  
٧٤٤  
٧٤٥  
٧٤٦  
٧٤٧  
٧٤٨  
٧٤٩  
٧٥٠  
٧٥١  
٧٥٢  
٧٥٣  
٧٥٤  
٧٥٥  
٧٥٦  
٧٥٧  
٧٥٨  
٧٥٩  
٧٦٠  
٧٦١  
٧٦٢  
٧٦٣  
٧٦٤  
٧٦٥  
٧٦٦  
٧٦٧  
٧٦٨  
٧٦٩  
٧٧٠  
٧٧١  
٧٧٢  
٧٧٣  
٧٧٤  
٧٧٥  
٧٧٦  
٧٧٧  
٧٧٨  
٧٧٩  
٧٨٠  
٧٨١  
٧٨٢  
٧٨٣  
٧٨٤  
٧٨٥  
٧٨٦  
٧٨٧  
٧٨٨  
٧٨٩  
٧٩٠  
٧٩١  
٧٩٢  
٧٩٣  
٧٩٤  
٧٩٥  
٧٩٦  
٧٩٧  
٧٩٨  
٧٩٩  
٨٠٠  
٨٠١  
٨٠٢  
٨٠٣  
٨٠٤  
٨٠٥  
٨٠٦  
٨٠٧  
٨٠٨  
٨٠٩  
٨١٠  
٨١١  
٨١٢  
٨١٣  
٨١٤  
٨١٥  
٨١٦  
٨١٧  
٨١٨  
٨١٩  
٨٢٠  
٨٢١  
٨٢٢  
٨٢٣  
٨٢٤  
٨٢٥  
٨٢٦  
٨٢٧  
٨٢٨  
٨٢٩  
٨٣٠  
٨٣١  
٨٣٢  
٨٣٣  
٨٣٤  
٨٣٥  
٨٣٦  
٨٣٧  
٨٣٨  
٨٣٩  
٨٤٠  
٨٤١  
٨٤٢  
٨٤٣  
٨٤٤  
٨٤٥  
٨٤٦  
٨٤٧  
٨٤٨  
٨٤٩  
٨٥٠  
٨٥١  
٨٥٢  
٨٥٣  
٨٥٤  
٨٥٥  
٨٥٦  
٨٥٧  
٨٥٨  
٨٥٩  
٨٦٠  
٨٦١  
٨٦٢  
٨٦٣  
٨٦٤  
٨٦٥  
٨٦٦  
٨٦٧  
٨٦٨  
٨٦٩  
٨٧٠  
٨٧١  
٨٧٢  
٨٧٣  
٨٧٤  
٨٧٥  
٨٧٦  
٨٧٧  
٨٧٨  
٨٧٩  
٨٨٠  
٨٨١  
٨٨٢  
٨٨٣  
٨٨٤  
٨٨٥  
٨٨٦  
٨٨٧  
٨٨٨  
٨٨٩  
٨٩٠  
٨٩١  
٨٩٢  
٨٩٣  
٨٩٤  
٨٩٥  
٨٩٦  
٨٩٧  
٨٩٨  
٨٩٩  
٩٠٠  
٩٠١  
٩٠٢  
٩٠٣  
٩٠٤  
٩٠٥  
٩٠٦  
٩٠٧  
٩٠٨  
٩٠٩  
٩١٠  
٩١١  
٩١٢  
٩١٣  
٩١٤  
٩١٥  
٩١٦  
٩١٧  
٩١٨  
٩١٩  
٩٢٠  
٩٢١  
٩٢٢  
٩٢٣  
٩٢٤  
٩٢٥  
٩٢٦  
٩٢٧  
٩٢٨  
٩٢٩  
٩٣٠  
٩٣١  
٩٣٢  
٩٣٣  
٩٣٤  
٩٣٥  
٩٣٦  
٩٣٧  
٩٣٨  
٩٣٩  
٩٤٠  
٩٤١  
٩٤٢  
٩٤٣  
٩٤٤  
٩٤٥  
٩٤٦  
٩٤٧  
٩٤٨  
٩٤٩  
٩٥٠  
٩٥١  
٩٥٢  
٩٥٣  
٩٥٤  
٩٥٥  
٩٥٦  
٩٥٧  
٩٥٨  
٩٥٩  
٩٦٠  
٩٦١  
٩٦٢  
٩٦٣  
٩٦٤  
٩٦٥  
٩٦٦  
٩٦٧  
٩٦٨  
٩٦٩  
٩٧٠  
٩٧١  
٩٧٢  
٩٧٣  
٩٧٤  
٩٧٥  
٩٧٦  
٩٧٧  
٩٧٨  
٩٧٩  
٩٨٠  
٩٨١  
٩٨٢  
٩٨٣  
٩٨٤  
٩٨٥  
٩٨٦  
٩٨٧  
٩٨٨  
٩٨٩  
٩٩٠  
٩٩١  
٩٩٢  
٩٩٣  
٩٩٤  
٩٩٥  
٩٩٦  
٩٩٧  
٩٩٨  
٩٩٩  
١٠٠٠

الباب الثاني فيما يتعلق بالعقدين من النظام وفيه قسمان  
 الفصل الاول في راجع الى الرهن وقصور

٧٠٢ على المرسى ان يفظ الرهن في حقه كالا حاشا ان يكون له حقه في حقه  
 ٧٠٤ اذا ائتمن الرهن للمرسى الحقيقي واسألاً بضمه كان مع  
 ٧٠٥ للمرسى هو عين الرهن الى حقه مستقلاً بغير حقه وهو احد وجهي الرهن  
 ٧٠٦ استيفاء المبيع ربه من الرهن او اقل من الرهن  
 ٧٠٧ الرهن لا يمنع الموقوف منه ولا يملكه بالدينه عند حلوله  
 ٧٠٨ للمرسى ان يفتق بالرهن بأثره الراهن حاشا ان يكون له حقه في حقه  
 ٧٠٩ فلو رهن الموقوف  
 ٧١٠ لا يجوز للمرسى ان يفتق الرهن بدون الدينه الراهن ولا يملكه الا اذا كان  
 ٧١١ الرهن حياً موكراً او موكلاً يفتق عليه بنية الرجوع فلا يكون له حقه بقدر  
 ٧١٢ النفع بغير الدينه الراهن ولو كان الراهن حاشا ان يكون له حقه في حقه  
 ٧١٣ الفضل منه بنية بأثره الراهن ادا الحكم  
 ٧١٤ اذا عاقب المرسى فليس له حقه في الرهن الا اذا كان الراهن حاشا ان لم  
 ٧١٥ يرضى بغيره فله الحكم بغيره  
 ٧١٦ الفصل الرابع في ضمان الرهن وانفكاك الرهن  
 ٧١٧ اذا رهن الراهن الدينه بغير الرهن وكذا لو ائتمن او املكه عليه المرسى  
 ٧١٨ يطل الرهن بغيره في العقد الذي وجبه الدينه سواء اشتد او ائتمن بغيره  
 ٧١٩ حاشا ان يفتق المبيع او حقه بغيره بطل الرهن  
 ٧٢٠ اذا رهن الراهن الدينه او رهن منه انقل الرهن وجبه على المرسى رده الى بطله  
 ٧٢١ الرهن رهن من كل جزء منه الدينه فاذا رهن الراهن بغيره او رهن منه بغيره لا يفتق  
 ٧٢٢ بغير الرهن ولو كان قابلاً بغيره وكذا الوقف احد وجهي الرهن حاشا ان الدينه  
 ٧٢٣ لا يفتق اخذ حصة من الرهن  
 ٧٢٤ العقد الواحد من اثنين بمدة عقبيه فلو رهن عينا من اثنين بغيره لا يفتق  
 ٧٢٥ احداهما انقل نصيبه من الرهن وكذا لو رهن اثنين بغيره لا يفتق احداهما  
 ٧٢٦ له عليه قرض احداهما عليه انقل الرهن من نصيبه

٧٠٢  
٧٠٤  
٧٠٥  
٧٠٦  
٧٠٧  
٧٠٨  
٧٠٩  
٧١٠  
٧١١  
٧١٢  
٧١٣  
٧١٤  
٧١٥  
٧١٦  
٧١٧  
٧١٨  
٧١٩  
٧٢٠  
٧٢١  
٧٢٢  
٧٢٣  
٧٢٤  
٧٢٥  
٧٢٦  
٧٢٧  
٧٢٨  
٧٢٩  
٧٣٠  
٧٣١  
٧٣٢  
٧٣٣  
٧٣٤  
٧٣٥  
٧٣٦  
٧٣٧  
٧٣٨  
٧٣٩  
٧٤٠  
٧٤١  
٧٤٢  
٧٤٣  
٧٤٤  
٧٤٥  
٧٤٦  
٧٤٧  
٧٤٨  
٧٤٩  
٧٥٠  
٧٥١  
٧٥٢  
٧٥٣  
٧٥٤  
٧٥٥  
٧٥٦  
٧٥٧  
٧٥٨  
٧٥٩  
٧٦٠  
٧٦١  
٧٦٢  
٧٦٣  
٧٦٤  
٧٦٥  
٧٦٦  
٧٦٧  
٧٦٨  
٧٦٩  
٧٧٠  
٧٧١  
٧٧٢  
٧٧٣  
٧٧٤  
٧٧٥  
٧٧٦  
٧٧٧  
٧٧٨  
٧٧٩  
٧٨٠  
٧٨١  
٧٨٢  
٧٨٣  
٧٨٤  
٧٨٥  
٧٨٦  
٧٨٧  
٧٨٨  
٧٨٩  
٧٩٠  
٧٩١  
٧٩٢  
٧٩٣  
٧٩٤  
٧٩٥  
٧٩٦  
٧٩٧  
٧٩٨  
٧٩٩  
٨٠٠  
٨٠١  
٨٠٢  
٨٠٣  
٨٠٤  
٨٠٥  
٨٠٦  
٨٠٧  
٨٠٨  
٨٠٩  
٨١٠  
٨١١  
٨١٢  
٨١٣  
٨١٤  
٨١٥  
٨١٦  
٨١٧  
٨١٨  
٨١٩  
٨٢٠  
٨٢١  
٨٢٢  
٨٢٣  
٨٢٤  
٨٢٥  
٨٢٦  
٨٢٧  
٨٢٨  
٨٢٩  
٨٣٠  
٨٣١  
٨٣٢  
٨٣٣  
٨٣٤  
٨٣٥  
٨٣٦  
٨٣٧  
٨٣٨  
٨٣٩  
٨٤٠  
٨٤١  
٨٤٢  
٨٤٣  
٨٤٤  
٨٤٥  
٨٤٦  
٨٤٧  
٨٤٨  
٨٤٩  
٨٥٠  
٨٥١  
٨٥٢  
٨٥٣  
٨٥٤  
٨٥٥  
٨٥٦  
٨٥٧  
٨٥٨  
٨٥٩  
٨٦٠  
٨٦١  
٨٦٢  
٨٦٣  
٨٦٤  
٨٦٥  
٨٦٦  
٨٦٧  
٨٦٨  
٨٦٩  
٨٧٠  
٨٧١  
٨٧٢  
٨٧٣  
٨٧٤  
٨٧٥  
٨٧٦  
٨٧٧  
٨٧٨  
٨٧٩  
٨٨٠  
٨٨١  
٨٨٢  
٨٨٣  
٨٨٤  
٨٨٥  
٨٨٦  
٨٨٧  
٨٨٨  
٨٨٩  
٨٩٠  
٨٩١  
٨٩٢  
٨٩٣  
٨٩٤  
٨٩٥  
٨٩٦  
٨٩٧  
٨٩٨  
٨٩٩  
٩٠٠  
٩٠١  
٩٠٢  
٩٠٣  
٩٠٤  
٩٠٥  
٩٠٦  
٩٠٧  
٩٠٨  
٩٠٩  
٩١٠  
٩١١  
٩١٢  
٩١٣  
٩١٤  
٩١٥  
٩١٦  
٩١٧  
٩١٨  
٩١٩  
٩٢٠  
٩٢١  
٩٢٢  
٩٢٣  
٩٢٤  
٩٢٥  
٩٢٦  
٩٢٧  
٩٢٨  
٩٢٩  
٩٣٠  
٩٣١  
٩٣٢  
٩٣٣  
٩٣٤  
٩٣٥  
٩٣٦  
٩٣٧  
٩٣٨  
٩٣٩  
٩٤٠  
٩٤١  
٩٤٢  
٩٤٣  
٩٤٤  
٩٤٥  
٩٤٦  
٩٤٧  
٩٤٨  
٩٤٩  
٩٥٠  
٩٥١  
٩٥٢  
٩٥٣  
٩٥٤  
٩٥٥  
٩٥٦  
٩٥٧  
٩٥٨  
٩٥٩  
٩٦٠  
٩٦١  
٩٦٢  
٩٦٣  
٩٦٤  
٩٦٥  
٩٦٦  
٩٦٧  
٩٦٨  
٩٦٩  
٩٧٠  
٩٧١  
٩٧٢  
٩٧٣  
٩٧٤  
٩٧٥  
٩٧٦  
٩٧٧  
٩٧٨  
٩٧٩  
٩٨٠  
٩٨١  
٩٨٢  
٩٨٣  
٩٨٤  
٩٨٥  
٩٨٦  
٩٨٧  
٩٨٨  
٩٨٩  
٩٩٠  
٩٩١  
٩٩٢  
٩٩٣  
٩٩٤  
٩٩٥  
٩٩٦  
٩٩٧  
٩٩٨  
٩٩٩  
١٠٠٠



الرافع العلم بحجة الدفع فيقبل قوله خينة مثلا لو كان على الشخص الفان  
لشخص واحد هاهنا او كغيره تقضى الفاء وقم على انواه طانه نوى الاثر احدى  
به الرهن او التكفل انقل الرهن ويرى التكفل والا فلا وانه اطلقة فله  
صرفه الى ايهما شاء

٧٧٠ ١٠٠/١٨٠٠ القول قول المدين خينة ولو قلنا ما را كانه له ما ناهه على شخص باحدهما  
رهن فابره به طارة الفرض البتة الى ما نواه

٧٧١ ١٠٠/٢١١ ليس للمرتين اذ يبيع الرهن بدونه اذن الراهن او الحكم  
اذا ابي الراهن وفاء اليه بعد حصوله فلم يرتين انه يرفع الامر الى الحكم

٧٧٢ ١٠٠/٢١٢ ليجبه على وفاء اليه او يبيع الرهن فانه ابي واحد باعه ودخا اليه من ثمة  
اذا غاب الراهن فلم يرتين انه يرفع الامر الى الحكم بعد حصول ربه ليعيه وبني المرتين

٧٧٣ ١٠٠/٢١٣ اذا كان الرهن مما يرفع فاره ولا يملكه حفظه اذ لا يفسد تلفه كالتيان اذ كان  
صير انما يخاف سوة وغاب الراهن او احتقر مبيعهم فلم يرتين انه يرفع الامر

الى الحكم ليعيه ويجعل الثمة رهنا مكانه والله من آله به قضاء منه  
الفصل الثاني في واجبات الراهن وحقوقه

٧٧٤ ١٠٠/٢١٤ على الراهن ان لا يبيع الرهن عند حصوله او يبيع الرهن لو كان قد اقام  
احتقر واحدا على الحكم

٧٧٥ ١٠٠/٢١٥ اذا احتاجت الثمة الموهبة في رهن او تخفيف لزم الراهن ذلك  
مراعاة الانتفاع بالرهن بما في المرتين ولو زول بذلك لزم الرهن ما دام

٧٧٦ ١٠٠/٢١٦ في ما المرتين اياهما من الثمة فيصير في الانتفاع ويقضى ما فيه مصلحة عام  
ينفقا على ما جهره

٧٧٧ ١٠٠/٢١٧ للرافع في الرهن الموهبة على من مر به ويؤخذ الرهن فانه  
للاذن عن كل ما هو مصلحة الرهن به او يرفع على المرتين فله حق التبر وتلقيح الحق

٧٧٨ ١٠٠/٢١٨ وكما به الدار وما راه الخيران وتعلم لقن واليه وانرا الفل على الباء الموهبة  
لا يكون ذلك حيلة لزم الرهن فلا يملك المرتين منه

٧٧٩ ١٠٠/٢١٩ انما ترفع حلة المرتين الذي يبيده الرهن في العدم والافلا فله الرهن  
ختم الحكم ليعيه به عكس

هذا موضع في الباب  
بعد رجع ٧.٨

ح

٧١٩ ٩٨/٢١٠ ليس للمرتين قطع ساقية فطرة الجوان الموهبة ولا اجازة فخر في رهنه

الفصل الثالث في صفات الرهن

٧٢٠ ٩٥/٢١١ نعم كان صفات الرهن في الرهن قبل فقه المرتين مطلقا  
ولو كان قد ابدل في الفرض

٧٢١ ٩٤/٢١٢ يحرم على الراهن ان يبيع الرهن الا ان يبيع الرهن بغير اذن المرتين بغير اذنه  
نقد عتقه ولو كان عتقا او كان الرهن بغيره قبل رهنه فله ان يبيع

٧٢٢ ١٠٥/٢١٣ او يعلو عتقه على شرط فوجبه فوجبه نقد الثمة والمرتين مطلقا  
طانه موهبا او موهبا المرفوع من الموهبة بغير اذن المرتين او بغير اذنه

٧٢٣ ٩٧/٢١٤ يكون رهنا مكانه او يبيع الرهن بغير اذن المرتين بغير اذنه  
انما خفي الراهن الرهن بغير اذن المرتين فله ان يبيع او يعلو عتقه

٧٢٤ ٩٧/٢١٥ قيمة يوم الفرض او المرحم يكون رهنا مكانه اذا كان موهبا او ايسر  
مطلوب الموهبة

٧٢٥ ٩٦/٢١٦ التفرقات المذكورة في المادحة (١٠١ و ١٠٢) اذا وقعت فانه يفسد  
بطل الرهن وليس له مطلقا يفسد

٧٢٦ ٩٦/٢١٧ اجابة الراهن الرهن والماناة المرتين اياهما باق موهبا او موهبا  
لغير الراهن بما ينقل المثلث الى غيره في الرهن والطايم لا يصح تملكه

٧٢٧ ٩٧/٢١٨ له المرتين به صح وبطل الرهن  
بيع الراهن الرهن باذن المرتين صح بغير اذن المرتين فله ان يبيع

٧٢٨ ٩٧/٢١٩ منه ثمة لغو الشرط ويكونه الثمة رهنا مكانه  
ليس للمرتين ان يفرقا في الرهن مطلقا الا باذنه الراهن ولا يصح بيعه

٧٢٩ ٩٦/٢٢٠ ولا عتقه ولا رهنه ولا اجازة ولا امانة الا بوطالة فيه  
اذن المرتين للراهن في التفرقات في الرهن غير لازم فله الرجوع فيما ان

٧٣٠ ٩٦/٢٢١ به قبل دخوله ولا ان يرفع من الرهن

هذا موضع في الباب  
بعد رجع ٧.٨



الفصل الرابع في قضى المهرين وشروطه

والتحقيق في هذه المسألة لا يقتضي البحث في أصلها بل في كونها

٩٥/٢٨ يقع رصيف الرافق في الزيد بالقرب من قصره

١٩٤٢/٥ | الميثاق الوطني والقياس والاعتمادية والرقابة الاقتصادية

١٥٠/١٢٣  
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

إذا فـ المـسـتـنـ، أـدـمـاتـ، وـلـمـ يـرـفـضـ الـرـاهـنـ، سـقـائـمـ بـسـوـمـتـمـ أوـدـهـتـهـ

بسم الله الرحمن الرحيم

فروم رجبی او احوال و احادیث و کتب الهیه و سنی و شریعتیه

العدد ١٥٥٥ من ايام الحرة

بقا و حاله الا با اتفاقهما و يصح جبهه بيعة عليه و لكن يجعل من مخرون عليه

العدد وكن المرتبة في القسط فيلزم الرهن بقضه اذا كانا

للمدة رة الرهن على المترا هنية عليها قوله فانه امتنعا أجيرا

رقعة ضلها وكففت

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي جاء به الهدى والرحمة  
الكرامة

ارامه العبد المذنب والمذنب المذنب

عن الامام محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

حاشية القفروكاه على كتابه عز وجل من اوسقوا وحقه وحقه

١٦٤/٤/٤ إذا انتصر المترا حضان من قضاة الرحمن من العبد المذنب عبد الله بن عبد الله



ليس للمسلم بيع الرهن الا بأذنه الحرة اصفه وهو كالركن في وجوب  
الاحتياط وليس له التصرف به وفي ثمة الغش ولا البيع بالنسيئة  
رسالة خالف فيه جماعة

١٠٤/١٥  
 هذه الألفاظ التي هي  
 نوع من جنسها  
 المروج بالجنس البعيد

الحق انا في يد العدو والمناخية قلتم بيده بالانقراض  
عنه ضمان الراهن

الكتاب الثالث في بيان طرق الوصول إلى الحكم في ستة فصول  
الفصل الأول في طرق الوصول إلى الحكم

٢٧٤٨  
الذين آمنوا من بني النضير الذين آمنوا من بني النضير  
والذين آمنوا من بني النضير

٩٩٠٨٨ يصف الرهن في ضمان المدينين الزائدين بالتمتع أو التفريد كما ذكر  
المراتب والاشتراطات الرهن.

١٥٦٧٨ إذا اذن الرافض المرتبة بالارتفاع صار مضمونا عليه بالارتفاع كما  
شأنه عليه السلام

١٧٤/٨ ان تلف بغير الرهن فالباقى منه رهن في جميع الميراث  
١٧٤/٩ بقدر قول المرتين بمقتضى في تلف الرهن كان ظاهراً كنهه أو عرويه شئ من الميراث ولو -

الانفاضة البينة على وجودها وانما يتم عليه بينة فانه قد علم ان البينة لا تقبل  
قولها كقول الراوي في السبب ففي الحق وانما يبعد السبب للمزاجية وكذا يتم  
قوله بينة ويرى منه فانه ما يقتضيه البينة في عليه انما

الفصل الثاني في بيان بعض فضله وما لا يحصى

كل ما يصح به الحج من صحة الفحص والالتزام والالتزام  
والنقود والالتزام والالتزام والالتزام

يعني رخصة المانع فانه لا يمتنع ولا يوجب الشريك والمتمتعين بقوتهم  
في يد احدهما او غيرهما فيلزم والوجه اني لم يبد ابيه اذا جره اما  
غير المنصور فهو محتاج في التولية الى ابيه الشريك

لا يصح بيعه لا يصح رهنه فلا يصح رهن الزرع والحرث والمكسب والوصية  
تعد بيع رهن الثمار قبل بدو نموها ولا بد منه اشتراط قطعه كما  
لا يصح رهن الزرع الا بغير بدو نموها قطعه وما كان غير ذلك

الارضى رهن الناصر فلو رهن نفسه لانه رهن

يضيء هذه القن دونه وله دونه الرابع الرض يسع معه  
المرتبهين بما يخص الرضونه من القن

يصح هذا ما يقع فيه حاله من جهة  
يصح هذا المبدأ في غير عمد كانه انما اذ غلط على النفس

المشغول لا يفعل ولا يصح زيارة الديرة في الزمان مثلاً لورضه عند  
على ماء ثم استعان منه ماء أخرى وجعل العبد رضا على الطائفة

لم يصح رهنه في المائتين الألف فقط  
يصح الزيادة في الرهن في الدين الواحد مثلاً لو رهنه عينا بدين

ثم زارهم حينئذ آخرى رضا بن رستم الديلمي صح رضاء ارضاء  
الفضل الثالث في الرهن المستعار والمؤجر

يعني هذه الأجزاء والمعارب أربعة الممالك واللاستة والاربع  
عشر الممالك بقية - البنية والاربع والاربع والاربع

في الكيفية المأذورة في رتبة الزاوية المأذورة في رتبة من رتبة في رتبة من رتبة



او يوصف اولون شخص يعرف فخالفا لئلا لم يبيع الرهن  
 ٩٢١/٥٨ ٧٧٩ مخرج والمير الرهن في الزم قبل لزوم الرهن اما بعد لزوم بقية  
 المتعين فلو يبيع بوجه  
 ٩٢١/٥٨ ٧٧٨ مخرج عينا لهن بقية لزم في الاجارة والرجوع في بقية  
 بقية الاجارة  
 ٩٢١/٥٨ ٧٧٩ مخرج عينا لهن بقية في الاجارة ومطلبة المستعير  
 بقية في الاجارة مطلقا ولو قبل حلول الدين  
 ٩٢١/٥٨ ٧٧٧ الرهن المؤجر او المصار كالرهن المملوك بالنسبة لولا حكم المعلقة  
 بتوقف الرهن في عدم حفظ بغيره رهن المالك والراهن منه لا يتنازع  
 والفرق فيه يبيع الزالم بغير الرهن عليه  
 ٩٢١/٥٨ ٧٧٦ اذ يبيع الرهن المؤجر او المصار في وفاة الدين يبيع المالك على  
 الراهن بالمثل في المتبقي وبالبقية يوم البيع في المقررات  
 ٩٢١/٥٨ ٧٧٥ اذا تلف الرهن المؤجر او المصار بتغير او تغيرت فيه الراهن لملك البذل اما اذا  
 تلف الاصل ولا تغيرت فيه الراهن المصار ووجه المؤجر  
 ٩٢١/٥٨ ٧٧٤ اذا تلف المؤجر او المصار الرهن وادى الدين بانه الراهن او بغيره لم  
 ياربى الرجوع عليه بغير ما اراه اما الزالم يترجعا فمخرج له كما  
 لو تولى التبرع  
 الفصل الرابع في مؤنة الرهن ومصاريفه  
 ٩٢١/٥٨ ٧٧٣ نفقة الحيوان واجبة على مالكه فاجابة الموصوفة بغير الرهن نفقة ولو  
 انفق الميراثين بالزاد سواء كانا مستندانين او غير مستندانين عليه كانه مستند  
 اما اذا كان مستندانين لغيره او لغيره فنفقة بغير الرجوع كالميراثين  
 بالزاد سواء انفقوه بغير نفقة منهم ولا يحتاج الى استئذانهم  
 ٩٢١/٥٨ ٧٧٢ عمارة العقار وترميمه واجبة على المالك فلو طرأ الميراثين العقار  
 الموصوف بغيره او بغيره الراهن لم يملك الرجوع عليه بشئ ومطلبا  
 لكنه لم يملك الا ان نفقة

مؤنة الرهن منه طعام وكسوة ومساكنة وعلافة واجبة في الزاد  
 ٩٢١/٥٨ ٧٧١ اقتباس الى قول وكذا مؤنة رهنه من المالك او رهنه من مالكه فانه  
 استعمله لا منه لغيره او غيره بغيره بغير الحاجة والا حلف استعمله  
 في المؤنة بغيره  
 ٩٢١/٥٨ ٧٧٠ لا يلزم الرهن مؤنة من الرهن الى المالك او الميراثين او غيره  
 اجرة حق الزرع والوجاهة الموصوفة وتبيع الحق واجرة جزاره  
 وكذا اجرة على الماشية الموصوفة على الراهن  
 ٩٢١/٥٨ ٧٦٩ اجرة سدوم الرهن بغيره او بغيره على الراهن بغيره او بغيره  
 زعمه لا يباع بشئ ومنه الرهن فيه

الفصل في مؤنة الرهن وتوابعه

٩٢١/٥٨ ٧٦٨ عمارة الرهن من المالك او الميراثين او غيره من المالك او الميراثين  
 ٩٢١/٥٨ ٧٦٧ دينة رهنه بغيره وكسوة الميراثين او غيره راجعة الى الميراثين  
 ٩٢١/٥٨ ٧٦٦ اذن الجارية على الرهن منه ثمة فلو رهنه بغيره لولا ان يملكه  
 على الجارية او بغيره منه سقطت منه التوتة فلو كان بغيره  
 اذ استعمله الراهن  
 ٩٢١/٥٨ ٧٦٥ كل ما جرت في الرهن الموصوفه او بغيره الراهن او بغيره  
 ثمة او تابع للرهن

كل ما رهن في البيع بغيره بغيره

الفصل في مؤنة الرهن وتوابعه

٩٢١/٥٨ ٧٦٤ اذن الجارية على الرهن منه ثمة فلو رهنه بغيره لولا ان يملكه  
 ٩٢١/٥٨ ٧٦٣ فلو كان بغيره سقطت منه التوتة فلو كان بغيره  
 السبيبة بغيره في الجارية او بغيره الراهن او بغيره الراهن  
 البقية ويحق الرهن بغيره في الصورة الموصوفة في الجارية  
 ٩٢١/٥٨ ٧٦٢ اذا كان بغيره الجارية لا يستعمله الرهن بغيره منه بغيره  
 السبيبة الرهن في الباقي لكنه لا يملك بغيره بغيره











لا يصح ضمها الا بعد ان يتم مضمونها كالاولوية والمؤجر ومال الشريك وسائر  
الامانات لكنه يصح ضمها التقدي في مثلها لو وضع انه تقدي عليه الا فيه  
فيصح الضمان ويلزم عنه التقدي  
يصح الضمان المطلق به غير ذكر تعجيل او تأجيل ويلزم الضمان به تقدي على  
الدوم الذي وجبت على المضمون عنه مثلا لو قال انا ضامن لزيد على زينة  
فانه ملزم حال لزوم حاله وانه كاي حق حاله لزوم مؤجل حاله

يصح ضمانه البعده الحال مؤجلاً عند توكيله البعده حالاً فالتزم  
الضامه اذ اراد مؤجلاً صح ولا يطالب به الضامه الا عند حلول الإذن  
البعده المؤجل يصح ضمانه مؤجلاً أى أجل البعده حله متى لزم  
لانه البعده مؤجلاً الى سنة قضى اذ اراد البعده فصح ولا يطالب  
به الضامه الا بعد سنته

التزام تعجيل المرحوم لا يفتح ولا تأجيله الى اجل اقرب منه اجله فلو  
نعمه الله المرحوم حاله اوال اجل اقرب لم يفرقه الا انه لا يفرقه  
حلول اجله فلو تعجله بغيره الله لا يفرقه عنه لم يفرقه عنه الا انه لا يفرقه  
الكل الدين

القصر الرابع في واجبات النظامه وحقونه

على الضامه اراد المحقق عند مطالع المضمونه له بمقتضى ضمائه  
للفاء منه الرجوع على المضمونه عنه اذ انقضت البيعه واحكامه نارياً  
الرجوع ولا تأثير في ذلك لانه المضمونه عنه في الضامه ولذا انقضاء  
ضامه الضامه الرجوع بعد اراده على الضامه على الاصل وانما  
يرجع الضامه على الاصل بعد انقضاء

أما نحن الفقهاء ألبسنا الميراث من قصصه قبل حلول أجله بروعه  
أبداً المقصود من لبس الميراث عليه الأجل حلول الأرض أما الميراث  
أنه جمع عليه حاله

انما قصه الصامه اقل من الدنيا والثرى والوساوس مع المصطفى  
ليرجع على المصطفى في الدنيا والثرى في المصطفى وحده

1867

100

226/278 4.5

112 / 070 / 1955

250 10/11/11

WPC/A 123

118/01120

2540/181

100/20/100

عدد ١٢١

WATER

12.10.1922

1.9/2/1 121

1.916/1111

0.9 / 1.0 100%

8.9/0/1 ALL

(14) c/n = 2.0

WAF 678 427

AY 2/c/c AY

1961/62	MR
---------	----

تفصلي في معرفة الخلق من حيث هو  
المعاني والصفات التي هي في الخلق  
من حيث هو

فيسلصام على ابطال خفاء نعمة الروحانية ما يؤدرك في الوجود قد  
الاطلاق قبل وجوده كانه على صورة قبل الوجود  
الفصل الخامس في بيان قوة العظامه وسماته

يهدى الضامه بنسليم المحمد المصنوعه ربابا رباب المحمد اياه  
يهدى الضامه بزوال اللقد الذي وجهه به اليه صلا لمرسته  
بشمه جسر فانفس البير ارتقا يلا يرى الضامه

الحالة استيفاء قيم النظام بحالة رب الحقبة على المقصورة  
عند وباحالة النظام ار المقصورة عند رب الحقبة

الضمانه تتبع للمضمونه غنه فيدر براهته بالافاد او ابراء الضمانه  
الضمانه حقه بورق فلا يبرر الضمانه بحرقه بل القدر انقلبه  
الى ورقة وكم صده عطلة الضمانه

لا يبدؤ الضامه بحرف ولا بميمون المضمونه عنه درج المعه المطلبه الترك  
برأيه الاصل تستمع برأيه المضمونه الفرع فانما يبدؤ الضامه  
بما يغا واوا جارا او نحو ذلك يبدؤ ضامه وضامه الضامه الضامه

الأصل لا يبرئ براءة التبع فلا يلزم منه براءة القاضية براءة  
المضروبة ولا يلزم منه براءة القاضية براءة ضامته فلو قيل  
بأن القاضية للقاضية أبرأتك من التبع براءة القاضية وهو المضروب  
عنه والله تعالى شاهد لقاضية القاضية براءة وهو القاضية وهو  
المضروب عنه

الآن قد ربي الله لطفه وصيته أشبه بركة الطائفة  
ولا اله الا الله صلى الله عليه وآله وسلم







تفعل الكفالة بتفعل على ان لا ينفرد به غيره  
تفعل الكفالة بتفعل على ان لا ينفرد به غيره  
فقال انا لا اعزذ فلا اعطيت فصره آخر معرفة صا كفا لا يبدن

١١٧٥/١ ٨٧٨  
١١٧٥/١ ٨٧٩  
١١٧٥/١ ٨٨٠

الفصل الثاني فيما يبرؤ بالكفيل

يبرؤ الكفيل بمرور المكفول ويزنم بمرور البينة الذي عليه يبرؤ الكفيل  
يبرؤ الكفيل بيده من عند نفسه بمرور بتفعل بفعل المدفن طلبه ولا  
يزنم شي واما التفتت بعد الطلب او بفعل من لم يبرؤ الكفيل بمرور ولا  
يبرؤ الكفيل بمرور البينة الذي عليه المكفول بمرور البينة  
بر على المكفول بمرور المكفول اياه بالبرية  
يبرؤ الكفيل بتسليم المكفول فصره لرب الحق وتسلم الكفيل اياه على

١١٧٥/١ ٨٧٩  
١١٧٥/١ ٨٨٠  
١١٧٥/١ ٨٨١  
١١٧٥/١ ٨٨٢  
١١٧٥/١ ٨٨٣  
١١٧٥/١ ٨٨٤

الوجه الذي عليه

يبرؤ الكفيل بمرور المكفول اياه وبارائه المكفول به الحق الذي له عند  
لا يبرؤ الكفيل بمرور غير خذمة مكرمة على المكفول حيث تعد افعاله  
ولا بمرور المكفول لرب ينقل الحق الى ورثة بطلبه افعاله  
برادة احد الكفلاء لا تستلزم برادة الباقي من الكفلاء لتنفذ  
عنه كفا لا ينفذ احد منهم علم يبرؤ الآخرون

١١٧٥/١ ٨٨٥  
١١٧٥/١ ٨٨٦  
١١٧٥/١ ٨٨٧  
١١٧٥/١ ٨٨٨

برادة الكفيل بتسليم المكفول فتستلزم برادة كفيل الكفيل وياكس  
برادة الاصل تستلزم برادة الفرع من غير عكس فتمت برؤ الكفيل برؤ  
كفيل وكفيل كفا لا يبرؤ المكفول له الكفيل برؤ كفا لا يبرؤ كفا لا يبرؤ  
كفا لا يبرؤ المكفول له كفا لا يبرؤ الكفيل لم يبرؤ الكفيل

١١٨/١ ٨٧٨  
١١٨/١ ٨٧٩

الفصل الثالث في اقسام الكفالة

يلزم الكفيل باحضار المكفول في الزمان والمكان الشرطية فانه محله  
في غير المظنة والزمان المعينة لم يبرأ به كذا لو سلمه قبل الوقت المعينة ولو  
فصر على المكفول له في قبضه وليس تحت يد حائلة ظالمه كفى زينة  
وبرؤ الكفيل اموالوكا له فيه غير كفا حقيقة شهوده اذ لم يكن ذلك كفا  
لزم محالة او كفا له البينة مؤجلا لم يحل او كفا له تحت يد ظالم حائل بنية  
رب الحق والمكفول لم يبرأ به الكفيل بهذا التسليم

١١٦/١ ٨٨٠

اذا تعدر على الكفيل احضار المكفول بانه توارى او غاب عنه البلد  
او من مدة بركة فصره افعاله فاذا مضت ولم يحضره لزم على المكفول  
اذا غاب المكفول غيبة لا يعلم خبثه الزم الكفيل بما عليه  
اذا شرط الكفيل في الكفالة البرادة منه المال عند تعدر

١١٧/١ ٨٨١  
١١٧/١ ٨٨٢  
١١٧/١ ٨٨٣  
١١٧/١ ٨٨٤

احضاره لولده حتى لا يبرأ له

اذا غرم الكفيل ما على المكفول عند تعدر افعاله ثم بقية حوت  
المكفول قبل غرمه كفا له استراد ما غرمه اما ان لا يبرؤ على المكفول  
بعد غرمه ليس له استراد ما غرمه

١١٧/١ ٨٨٥

الكفيل اذا غرم ما على المكفول له الرجوع به عليه لزنوى الرجوع  
كفا لا يبرأ به

١١٧/١ ٨٨٦

يصح تسليم الكفالة بشرط وقوع عقال لرقا اذ اقدم الى فغانا  
كفيل بطلان اذ انا كفيل بربك شرأصي ويطالب به اذا وجد الشرط في  
الصورة الاولى وفي داخل الشرط في الصورة الثانية ويبرؤ بنفسه استه  
اذا لم يطالب فيه

١١٧/١ ٨٨٧

يصح تقييده مكانه التسليم في الكفالة فان اطلعه بعد وجبه التسليم في  
مكانه العقدة

١١٨/١ ٨٨٨

تصح الكفالة ببدله الكفيل لا يصح تعدر الكفالة ببدله كفا  
واحد ايضا في الكفالة الثالثة

١١٨/١ ٨٨٩







الموجر بالاجرة على مدينه او اهل المؤجر غير ان على المستأجر اجرة  
تم فثبت الاقامة بغير الحوائج في لزومها والمستأجر الرضخ على  
المؤجر بغير الاجرة في صورته

في احكام الحوالة

الا حله بمزلة الايفاد فثبت الحوالة برأية ذمة المدين  
التي هي المحال وليس للمحال الرجوع عليه بحال ومما لا بد من  
على صحة الحوالة فاقطعه المحال مع المحال عليه باخذ ما هو اذن  
منه له به المحال في الصفه او اذ اخذ ما هو دون في الصفه او الصفه  
او تراصيا بتحويل المؤجر او اذ اذن المحال او على معاوضة او مصادرة  
جاء ما لم يرد الى ربا النسبية

الا معنى المحال بالحوالة على من ظنه مدينا او مدين على من غير  
اشتراط ما لا يصح فبانه ان مصر برئته زعم المدين وليس للمحال  
الرجوع عليه اما ان اذن المدين من الرضا كانه الرجوع على المدين

لا حوالة في الحوالة

يصح في الحوالة اشتراط ما لا بد من المحال عليه حتى اذا ظهر مفسرا  
رجع المحال على المحال

احالة الشخص من لاديه له على مدينه وكالة في الطلبه والقبض عليه  
فاحالة ناظر الوقف المستحقة فيه باسحقا من على المستأجر ان يكون له  
بحرارة شرعية

الاحالة على من لاديه له عليه ليست حوالة شرعية فلو افعال  
احد مستحق وقضه غريم على ناظره ليحقيقه من استحقاقه كانه زلت  
انما في الاستنفاد اذ افعال الشخص على مال له عند آخره وريم  
او مضاعفة او شركة كانه زلت تركبها في القبض

احالة الشخص من لاديه له عليه على من له وكالة في الاثر اخي

الكاتب انما هو من الوكالة وفيه مقيدة ومما لا

المقيدة في المصطلحات الفقهية

الوكالة او التوكيل استناد جازم المقرون عند قيام عقد النيابة  
فثبت بغير مقيدة او مقيدة على شرط فمعلق او اذ ثبت هذه مقيدة  
والا فلا مطلقه

التوكيل هو مائة شئ غير ان يقال المستند هو كمال

الموكلة هو الموكل في غير المقيدة المستند فيه راد كانه افعال او افعال

الوكالة الدورية هي الوكالة الدائرة التي كان عزم الموكل على اكمال

فان وكالة مستمرة مع وكالة معلقة بالغرلة باسمه يقول له وكنت في كذا

وكما غرلتك فقد وكنتك

الباطل الاول انما يتعلق بغير الوكالة من الاحكام وفيه خمس اصول

الفصل الاول في صيغة الوكالة

تنقيد الوكالة بايمان الموكل وقبول التوكيل

تنقيد الوكالة بكل قول راد على الاستناد كانه امره بقول شئ

او يقول بغيره البطل او اذ ثبتك او انبتك او اقرتك مقام

في كذا او غير ذلك

ما هو المقيد: مقتضى كلامهم ان الامر بتوكيل فاما قوله وتكون ولا غيره

فاما لما في منقبة الايمان وكذا ذلك فقام الرسول عندهم

يصح قبول الوكالة بكل قول او فعل راد على

يصح تراخي القول في الوكالة مثلا لو قال له في كذا في كذا

ويبلغه انما زيدا وكلمه في تراخي من سنة سنة ففعل يقول اذ فعل صح

الفصل الثاني في شرط صحة الوكالة وما يصح فيه وما لا يصح

يشترط لصحة الوكالة كونه التوكيل والموكل جازم ان يكون بغيره تنقيد الموكل

فيه فاما يصح توكيل العبد والحي المميز الا انما يستأجره بالمال بقصود

يشترط لصحة الوكالة بغيره ان يكون له المهرم كانه عينة الشخص

يشترط ان يكون الموكل من تلك القرون الموكل فيه بغيره التوكيل

الوكيل



فلا يصح تركه الشخص في بيع ما يملكه او طلاقه منه سيرة ذهابه ولا تركه المجرى  
 عليه نفس في التصرف في ماله كما لا يصح تركه الوصي والناظر على الوقف  
 في التبرعات وغيرها التي تركها الاصل وتكون في حقها الحاجة المستمرة صحيحة  
 بشرط انه يكون له الوكيل منه يصح منه التصرف الموكل فيه لنفسه بقدر ما يخرج  
 في قبول نظامه عليه لا جني وانه يتوكل واحد الطول نطاق انه لم يندفع  
 وانه يتوكل الغني في قسمة زكاة لفقير وانه يتوكل المرأة في طلاقها او غيرها  
 بشرط انه لا يكون الموكل فيه مما يتنافى مع شخص الموكل فيستحق في ذلك تصحيح  
 الوكالة بالعبادة البدنية المحضة والامانة والسداد والالتقاط والرضاء  
 ونحوها اما العبادات التي تتعلق بالمال كالترك في اخراج الزكاة واعطاء  
 الصدقات واخراج التبرعات وفصل الحج والعمرة فصح  
 بشرط انه لا يكون الموكل فيه منه الهالك وشبهه فلا يصح تركه في  
 التصرف في ماله في البيع والطلاق

بشرط انه يتركه الموكل فيه اتفاقا معلوما فلا يصح التوكيل في شراشي  
 مجهول حتى يتبين نوعه وقدر النعم فلا يصح الوكالة في بيع في الموهبة والفر  
 كما لو تركه وكالة عامه في كل قليل وكثير او كل في كل نفع يجوز له ان يتركه اذا  
 قيل الفر صحته مثلا لو تركه في بيع ماله كله او في بيع ما شاء منه ادعى المطلب  
 بحقوقه كله او بما شاء ومنه ونحو ذلك صح  
 يصح التوكيل بالاجل ويحل معلوم اياما معلومة ولو جاز وشاءت منه التهمة  
 او الاجرة او القبول مثلا لو تركه في بيع ماله او تأجير ماله او وقفه حقوقه  
 على انه يكون له عشرة في كل عام منه في كل عام صح واستحله الوكيل ذلك اما اذا جاز الاجل  
 لزم اجر المثل

يصح التوكيل في كافة حقوقه المدنية المتعلقة بالمال او ما يجري مجراه فصح في  
 جميع العقود والبيع من البيع والاجارة والقرض والرهن والقبض والبردية والمحال  
 والجهة والامانة والوكالة والوصي والوقف والوصاية والمعاملة والمناقة  
 والمزاينة والطلاق والزوج وغيرها وانه العتق والتبني والقبالة والطلاق  
 والرهن والارادة والاقراء والانتفاء وقبض الحقوق وقبض المباحات

١٦٧/١ ٩٤٢

١٦٧/١ ٩٤٣

١٦٧/١ ٩٤٤

١٦٧/١ ٩٤٥

١٦٧/١ ٩٤٦

١٦٧/١ ٩٤٧

١٦٧/١ ٩٤٨

١٦٧/١ ٩٤٩

في اعيان الموات والاملاك والاعطاب والامتناع من الحقوق والقبول  
 والامتناع من قبوله وفي سماع الدعوى والامتناع عن دفع طلب الامانة الواجبة  
 وفي طلبه المقبول بالقبول وحده القبول واستيفاء  
 يصح التوكيل في حقوقه المدنية المتعلقة بالمال او ما يجري مجراه كالمباذات المتعلقة  
 بالمال والمباحات المرددة واستيفاء

١٦٧/١ ٩٤٨

١٦٧/١ ٩٤٩

١٦٧/١ ٩٥٠

١٦٧/١ ٩٥١

١٦٧/١ ٩٥٢

١٦٧/١ ٩٥٣

١٦٧/١ ٩٥٤

١٦٧/١ ٩٥٥

١٦٧/١ ٩٥٦

١٦٧/١ ٩٥٧

١٦٧/١ ٩٥٨

١٦٧/١ ٩٥٩

الفصل الثاني في شروط الوكالة

يصح توكيل الوكيل في كل ما يقع في حيزه او في حيزه او في حيزه او في حيزه  
 يصح تعليق الوكالة على شرط ما اذا قال انا اقدم الحاج فان فعل كذا  
 او اذا جاءني الساعة فاشتر كذا او اذا طلع الفل ففعل كذا فصح  
 كذا او وكلت في العتق على من الا اعتق مني فصح السيرة او وكلت  
 في بيع الرهن او ارضي المخرجين صح التوكيل في المقتدر الشرط  
 بطل التوكيل بالشرط عقد آخره من الموقوفات وكلت في بيع  
 وارض بشرط انه يترك في داره او وكلت في قبض حقوق بشرط انه  
 يتوكل في قبض حقوق لم يصح التوكيل

الوكالة المتعلقة على الموقوف او المضاف الى ماله وصاحبه وارض بشرط  
 استمرارية ما بعد الموت كانت وكالة في الحياة ورضاه بعدها  
 لا يصح اشتراط ضمها الى الوكيل بالاشتراط والوكالة صحيحة  
 الفصل الرابع في طلاق الوكالة وفسخها

الوكالة من الموقوف الجائر فكل الوكيل والوكيل فسخ متى شاء  
 بطل الوكالة بفسخ احدھا بالقول او الفسخ الدال على الرجوع عنه  
 الوكالة مثلا لو تركه في بيع ماله او رخصه او وقفه وارضه ثم تغير الموكل تغيرا  
 ينقل المصلحة قبل تصرف الوكيل بطلت الوكالة وكذا الموكل في عتقه  
 ثم رده السيد او كانه قبل فسخ الوكيل بطلت الوكالة

بطلت الوكالة بموت الوكيل او الموكل وكذا بموت احدھا جنونا او طلقا  
 بغير تركه منه تغيرا بغيره كالوصي والناظر لا بطلت بموته او جنونه

بطلت الوكالة بالرجوع من احد المتعاقدين بغير رضا لا يصح فسخه لغيره



1881/10/1

cycle etc.

142/1/1 25A

cc/c/c

140/c/1

ccv/c

147/C/L 901

CAN/C/C

49/c/1

142/91

149/10/1

182/5/1

5th year 1905

2624/27C

147/c/v 204

587615

1878

1891

140/4/1 800

14A/C/1

144/15

3

3

179/c/2

خ

[illegible]

149/c/1 9.06.11

179/c/c 900

ار



٩٦٨ ١٨٧/٢١  
 ٩٦٩ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٠ ١٨٧/٢١  
 ٩٧١ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٢ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٣ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٤ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٥ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٦ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٧ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٨ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٩ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٠ ١٨٧/٢١  
 ٩٨١ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٢ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٣ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٤ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٥ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٦ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٧ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٨ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٩ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٠ ١٨٧/٢١  
 ٩٩١ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٢ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٣ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٤ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٥ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٦ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٧ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٨ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٩ ١٨٧/٢١  
 ١٠٠٠ ١٨٧/٢١

٩٦٨ ١٨٧/٢١  
 ٩٦٩ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٠ ١٨٧/٢١  
 ٩٧١ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٢ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٣ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٤ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٥ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٦ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٧ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٨ ١٨٧/٢١  
 ٩٧٩ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٠ ١٨٧/٢١  
 ٩٨١ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٢ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٣ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٤ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٥ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٦ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٧ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٨ ١٨٧/٢١  
 ٩٨٩ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٠ ١٨٧/٢١  
 ٩٩١ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٢ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٣ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٤ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٥ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٦ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٧ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٨ ١٨٧/٢١  
 ٩٩٩ ١٨٧/٢١  
 ١٠٠٠ ١٨٧/٢١



تجده لكل كذا ببيع البعثة بدو منه الكذا ثم باع الباقي هو البيع المحرم  
ملاحظة: ليس عند الثانية بيع موقوف فماذا يقال في بيع البعثة بدو منه الكذا

قبل بيع الباقي أيعود صحيحاً بعد أن وقع فاسداً فليست أمراً

الأطراف يقف السلام فليس للتوكيد شراء المعيب على ما يبيعه كنهه شراءه

صحيح ويلزم البيع في هذه التوكيد دونه الموكل إلا إذا رخصه أما إذا اشتراه معطلاً

بغيره هو البيع في هذه الموكل ولكن فيها الرد بالعيب عالم برخصه الموكل

وكذلك فيها الغبة والتدليس

التوكيد في شراء شيء مبيع يبيع شراؤه عالم بما يبيعه وليس له قبل السلام موكل

للتوكيد في شراء حصة الرد بخيار العيب أو الغبة أو التدليس إذا جاز به حال العقد

ويلزم التوقف إذا كان الموكل غائباً إلى حين حضوره أو طاعة المالك على رخصه

أو عدمه لكنه لو عجز الموكل رخصه مبيعاً بعد التوكيد فداً استرجاعه

يقبل قول التوكيد بالبيع في حصة المبيع وقد التزمه فيقبل اختياره بغيره

فانه رده أو انه ينكر له رد على الموكل

أعطاء التوكيد في الشراء خيار العيب لا يقطع حصة موكله في الرد كنهه

أكثر البائع وقوع البيع للموكل وحلفه عند عدم البينة لزم البيعة حصة التوكيد

فعدم موكله الشئ

لا يملك التوكيد في البيع أو الشراء شرطاً اختيارياً للعاقبة وله شرطاً لنفسه لموكله

تليم المبيع منه تمام البيع فيملك التوكيد بالبيع قبل كنهه لا يملك قبضته

الإبارة أو دلالة قرينة على الإزالة فيه كبيع ربوي بأخر أو بيع في مرضي فبيع

التمه بترك القبض ونحوه

الوكيل بالشراء يملك تليم الشئ ولا يملك قبضه المشتري إلا بارة أو قرينة

فلو أخذ تليم الشئ بالإذن رخصه

كل تعريض خالفه التوكيد موكله فيه فهو تعريض القفول لا ينعقد إلا إذا

كانت الخافعة إلى ما هو مأذونه فيه وفقاً فيصح منكر موكله في البيع

بما ردهم فباعه بأمره أو بغيره وبعثاً وحشيته وبناراً

هو البيع

٩٨٩

١٨٧/٤/١

الفصل الثالث في التوكيد في الحقوق والقبض وغيرها

التوكيد يقف دونه رد المبيع أو رد المبيع لا يملك المالك فيه موكله

فلو قبض زيد في موكله أو في موكله من موكله المالك لا يملك المالك فيه موكله

بأنه قد أذن له الموكل في ذلك فيقبلونه منه ضماناً بالتوكيد

التوكيد في قبض دونه أو غيره وكذا في الحقوق في ذلك فلا فائدة الدعوى وتثبت

الحصة إذا أنكره منه الحصة كما أنه التوكيد في شئ من دونه يعلم وطلبه بغيره

بملكه تثبت ما وكل فيه

لا يملك التوكيد في الحقوق والقبض ولا الإقرار على موكله يقف الحصة ولا غيره

كأقرار عليه بقود أو قذف لا في موكله الحكم ولا في غيره

التوكيد لا يملك في الإقرار على موكله في غير ما وكل فيه

التوكيد في الإقرار ليس بالإقرار

منه ملك شيئاً ملك الإقرار به فيقبل أقرار التوكيد بأنه توفى في كل ما وكل فيه

لا بد في التوكيد بالإقرار منه تعيين ما يقربه أو لو وكله في الإقرار بمجهول فأقر

بالتوكيد يرجع في التقييد إلى الموكل كما لو قال له وكلتك في الإقرار بمثل ما ذكرته

لو وكل شخصاً في قبض حقه منه فلا يملك التوكيد قبض الحصة فيه رده

وكبه ولا يملك القبض منه واره ما لو قال وكلتك في قبض الحصة لزيد قبل فلا يملك

أو في ذمة فلا يملك القبض منه واره أيضاً

التوكيد في الشراء يملك الحقوق في مطالبة البائع بالشئ عند ظهوره مستحقاً

أو دلت قرينة على الإزالة في ذلك كعنده حصة الموكل ونحوه

التوكيد في القبض في رده مبيعاً لا يملك قبضه ولا يملك

يصح التوكيد في قبول النكاح كنهه بشرط تسمية الموكل في حصة العقد

متى يقول الوالي نوجه موكلك فلا يملك بغيره فيقول التوكيد

قبله هذا النكاح لموكلي فلا يملك ما لو قال قبلته هذا النكاح

لموكلي فلهذا ولم يذكر موكله ولو نوى القول لم يصح

٩٩٠

١٨٧/٤/١

٩٩١

١٨٧/٤/١

٩٩٢

١٨٧/٤/١

٩٩٣

١٨٧/٤/١

٩٩٤

١٨٧/٤/١

٩٩٥

١٨٧/٤/١

٩٩٦

١٨٧/٤/١

٩٩٧

١٨٧/٤/١

٩٩٨

١٨٧/٤/١

٩٩٩

١٨٧/٤/١



الفصل الرابع في امانة الوكيل وضمانه

١٨٩/٢/١ الوكيل امانة لا يضمن ما تلف بيده من غير تعد ولا تفريط  
 سواء كانه متبرعا او بجعل اما اذا تعدى او فريط فيضمنه  
 ١٨٩/٢/١ يصدره الوكيل بحينه في تلف ما بيده بطبيعة الوكالة منه عليه  
 شبه مبيع لكنه لو ادعى التلف بخادته فلا يراد منه حتى يصح  
 البينة على الخادنة انظار سداد كانه متبرعا او بجعل  
 ١٨٩/٢/١ يصدره الوكيل بحينه في تلف القدر والتفريط عند الاختلاف فيه  
 ١٨٩/٢/١ القول قول الوكيل بحينه في رد العينة والثمة الى الموكل انه كان  
 ١٨٩/٢/١ متبرعا اما اذا كان بجعل فلا يقبل منه الا ببينة لكنه لو ادعى الروا  
 ١٨٩/٢/١ ورثته الموكل بعد موته الى غير مئة اثبت لا يقبل منه مطلقا ويضمنه  
 يقبل قول الوكيل اذا اختلف مع موكله في حفظ الأمانة مثلا  
 لو قال الوكيل وكلفتني في شراء هذه الفرس بعشرين  
 فقال الموكل بل بعشرة اذ قال وكلفتني في شراء ثمانية فقال  
 بل في شراء فرس اذ قال الموكل امرتك ببينة نسيته  
 برهن ارضاق فانكر الوكيل فالقول قوله في رد العينة  
 كذا اقالوا كانه الاختلاف في جنس التصرف فالقول قول  
 الموكل كما لو اختلف في اهل الوكالة

١٩٥/٢/١ الوكيل بلا جحد يضمنه رد ما بيده حية طلب الموكل وليس  
 له تأخيرها الا بشرع عليه مطلقا وكذا الوكيل بجعل  
 اذا لم تكن عليه بينة فقبضه اما اذا كانت عليه بينة بقبضه  
 فدا غير الرد ولا شرع وعليه

استأنف من الاول  
 رد العينة الى الموكل  
 من قبل الوكيل  
 العلم بالبرهان  
 في قول الموكل  
 في الرد

١٨٩/٢/١ تأخير الوكيل في الرد تسليم الثمة بلا جحد وتفريط  
 عنه فيضمنه لو تلفه اما لو أخره بعد كاستماع البائع  
 منه قبضه لم يضمنه

١٨٩/٢/١ ليس للوكيل في البيع وضع المبيع الا بعد على سبيل الشرط  
 للمقتضى او اذ اوتى الاصل او نحو ذلك بحيث يفتى  
 به المنة الوكيل بدونه اذ هو الموكل عارضا او دلالا  
 زيد في تعديا منه يوجب ضمانه لو تلف

١٨٩/٢/١ قضاء الوكيل بدينه موكله بدونه اشترط في غير حضور  
 موكله تفريط يوجب ضمانه اذا انكر الفريم ولو  
 صدق الموكل ولا يقبل قول الوكيل عليه ولو كان المالك الذي  
 قضى به الدينه ردية عنده اما الوكالة القضاء بحضور  
 الموكل فهو رضاه منه بترك الاشياء والا ضمان عليه  
 كما لو اذنه له في القضاء بدونه اشترط

١٨٩/٢/١ كل تصرف خالف فيه الوكيل فهو كقول الفظولي فاسد  
 رد حكمه حتمي في الغفلة وكسره

١٨٩/٢/١ اما الوكيل عند موكله بعد طلبه مع امكانه رد  
 فقد مر جبه لغائه لو تلف بيده

١٨٩/٢/١

١٨٩/٢/١

١٨٩/٢/١

١٨٩/٢/١

١٨٩/٢/١

١٨٩/٢/١



الركن في الابعاد لا يثبت الاشارة اذا انكر المورخ  
لم يثبت الركبن شيئا

٢٢٥/٢/٢

ليس للركبن ان يثبت نحو يجر اراجاره مع فقير  
او من ليس من الوكل اخذ العرف من فعل كانه  
فرضا مفررا بالمال

١٧٤/٢/٢

استشهد له كمال

البيان التاسع في العارية وفيه مقدمة والمقدمة  
المقدمة في المصطلحات الفقهية

العارية هي العينة المؤقتة من ممتلك منقطة المستطاع لا العرض  
ويقال لا العارية انما

٢١٤/٢/٢

الاعارة المارة بنقطة العينة بالعرف والعارية على العارية انما هي منقطة  
منقطة في موقفة اوصية بشرط اوصية محقة والا فمطلقة

٢١٤/٢/٢

الاستعارة طلب العينة منقطة العين بالعرض او حولا

٢١٥

العارية المارة هي الاعارة التي يجر على المعير لواقعة انما هي  
انما هي لتعريف ولم يكن الا بوضع فنية على حالها حارة ولم

٢١٦

تقرر الخاطى وجه على ان يمكنه من ذلك فلا يثبت اجرة لهم

المعير هو المبيع لنقطة العينة بالعرض

٢١٧

المستعير هو من يبيع له الاستعارة بالعرض

٢١٨

تنقذ الوطارة بالاجابة وقيل من الطريقة بالاجابة

٢١٩

البيان الاول فيما يتعلق بقضية الامانة

دفع اربعة فصول

الفصل الاول فيما يتعلق بالاعارة

تنقذ الاعارة بنقطة لكل لفظ يورد من ممتلكات

٢٢٥/٢/٢

الانتفاع او يثبت هذا الكتاب اذ ان له هذه الدية او حصل عليه

٢٢٦/٢/٢

او ليس هذا النوع او ان له هذه الدية او حصل عليه

كما تنقذ الاعارة باللفظ تنقذ بالفصل الدال على مراد

٢٢٥/٢/٢

من المعير والمستعير او من خا من ذلك لوقال اجبت كنى هذا الدار

٢٢٦/٢/٢

تكنز كانه سكتاء فملا قائما مقام القبول اذ قال امرني ثوبك

فامر اليه او سمع به يقول من يعيرني دابة فذفع اليه وقبض الاخر

صحة الاعارة في جميع الصور

تنقذ الاعارة بالاجابة وقيل من الطريقة بالاجابة

٢٢٧



الفصل الثالث في شروط صحة الاعارة

١٠٤٥ يشترط لصحة الاعارة ان يكون المعتبر المتبرع بالماء في الاعارة  
 ٢١٥/٢/١  
 الصغير والجنون والمجنون عليه مطلقا والعمد المطلق ولا اعارة بانظر  
 ٢٢٠  
 هذه الوقف ولا اعارة الوصي مال اليتيم اما دفع التبرع والاداء في الموقوف  
 ليعمل ليعمل الانتفاع بما ورد به من الاعارة حقيقة  
 ٢١٥/٢/١  
 يشترط ان يكون المعتبر متبرعا مع بقائه عليه  
 ٢١٥/٢/١  
 يشترط ان يكون المستفيد من الاعارة اياه بغير قيد ولا قيد لانه لا يملك  
 ٢٢١/٢/٢  
 يشترط ان يكون المعتبر متبرعا بالماء في الاعارة لانه لا يملك  
 ٢١٩/٢/١  
 من اراد ان يملك الاعارة اياها في نفسه والفضل والاصل في الاعارة  
 ٢٢٢/٢/٢  
 الا ان لا يتنازع في  
 ٢١٦/٢/١  
 لا يشترط ان يكون متبرعا بالماء مما يصح الاستيفاء في دفعه في الاعارة طلب  
 ٢٢٢/٢/٢  
 الصبر والمجانبة والحرث والاعارة الفضل للفراب  
 ٢٢٢/٢/٢  
 لا يشترط تعيين نوع الانتفاع في الاعارة فلو اعارة مائة نسيئة كان  
 ٢٢٢/٢/٢  
 للمستفيد الانتفاع بالمرور على الوجه المعتاد في الاعارة

الفصل الثالث في الشروط في الاعارة

١٠٤٨ كما تصح الاعارة مطلقا من غير توقيت يصح توقيت بمدة معلومة ومجهولة  
 ٢١٥/٢/١  
 الاعارة لا يشترط العوض تكون اجارة فانه كانت موقفة بزمان معلوم  
 ٢١٥/٢/١  
 العوض معلوم في اجارة في حالي ولا في اجارة فاسدة فلو اعارة  
 ٢٢٢/٢/٢  
 الدائم على انه يملك او الدائم على انه لا يملك او العبد على انه موقوف  
 ٢١٥/٢/١  
 كانت اجارة فاسدة  
 ٢١٥/٢/١  
 لا يشترط المعتبر انتفاع المستفيد على وجه حالي في الشروط وليس  
 ٢٢٢/٢/٢  
 المستفيد ان يتنعم بغيره في الوقت من الاعارة الا ان يرضى  
 فليس له ان يرضى والبناء في الاعارة الدائم على انه موقوف  
 ٢١٥/٢/١  
 ان يرضى في الاعارة لانه لا يملك في الاعارة

أهلا

أهلا

١٠٤٩ اذا اعارة ارضه لغرس ارضه وشروطه في رقة مكية او غيره مجهول  
 ٢١٥/٢/١  
 في الشرط وان لم يرضى به وكذا لو اشترط سوية الا في الاعارة  
 ٢٢٢/٢/٢  
 بغير كل شرط ينافي مقصدا في الاعارة فلو شرط نقل الضمان في الشرط  
 ٢١٦/٢/١  
 الاعارة بشرط استيفاء مائة لا يجوز مع بقائه عليه حقيقة  
 ويجوز في الاعارة مثلا لو اعارة مائة لا يجوز مع بقائه عليه حقيقة  
 ٢١٥/٢/١  
 انفقوا لينفقوا كانه زكاة فرضا

الفصل الرابع في الرجوع في الاعارة

١٠٤٩ الاعارة ليست من العقود اللازمة فلم تستفد من رد الاعارة متى شاء  
 ٢٢٢/٢/٢  
 وللمعتبر الرجوع في متى شاء مطلقا كانت اوقافه او موقفته او موقفته المستفد  
 في الانتفاع اوقافا او موقفتا او موقفتا المستفد في الموقفة  
 ٢٢٢/٢/٢  
 الاعارة اللازمة لا رجوع في مالا لانه لا يحتاج الى التوقف ولم يملك  
 ٢٢٢/٢/٢  
 الا بوضع جذوع على جهه جاره وبوضع عليه فاعارة لانه لا يحتاج الى التوقف  
 ٢٢٢/٢/٢  
 لا يصح الرجوع في الاعارة في حال استيفاء المستفد مالا لواعاره  
 ٢١٦/٢/١  
 فحينئذ يملك الى محل مكية في الرجوع ما ارادته في حالي الموقوف في رقة  
 ٢٢٢/٢/٢  
 ولكنه لا الرجوع قبل وفاء الجار في قياضه وكذا لو اعارة الارض لزراعة  
 في رقة فليس له الرجوع حتى يحصد الزرع في رقة مصادره عرفا وكذا لو  
 اعارة ما لا يزرع جذوع وقف جاره او ستمه في غير الاعارة اللازمة  
 فلا رجوع له بعد الرضخ والبناء عليه الا انما سقطت الجذوع والستة  
 ٢١٥/٢/١  
 وحينئذ ليس له رد ما لا يزرع

الباب الثاني فيما يتعلق بالاعارة من الاعارة وفيه ثلاثة اصول

الفصل الاول في مكنة الاعارة وادائها

١٠٥٧ في صحة الاعارة ومكنة ما ارادته عند المستفيد عليه وانما هو على ما  
 ٢٢٢/٢/٢  
 يجب رد الاعارة بطريق المالك بانفقها والغرض منها انما هو التوقيت  
 ٢٢٢/٢/٢  
 ويجوز المعتبر ان يستفيد من الاعارة في الرد عليه في رقة او غيره

الاعارة

الاعارة هي امانة على المعتبر ان يرضى به ولا يملك ان يرضى به الا في الاعارة



٢٢٤/٢/١١٠٩٩ على المستعير رد العارية الى المعير الى الموضع الذي اخذها منه وعلمه مؤنثة اذ راد الى  
 ٢٢٨/٢/١٠٠٠ زلت الموضع ولا يلزم انه يحمل الى موضع آخر او يبيع في بلد آخر الا اذا كان  
 معه ضمان فليس هو رافع اليه  
 ٢٢٥/٢/١١٠٠١ يبرر المستعير رد العارية المعيرة جرة العارة برادع على يده فلو ردها لوكيل  
 المعير في قبضه حقوقه اذ رد الداء الى الراس او الامتعة الى التي تدرى  
 اما لو رد الداء الى الاصطبل او المتاع الى داره او مخزنه منه غير تسليم لاحد من  
 له لم تجز العارة بقبضه الا لم يبرر بغيره

الفصل الثاني في ضمانه العارية

٢٢٤/٢/١١٠٠٢ العارية المقبوضة التي حاربت في يد المستعير مضمونة عليه ولو تلفت بالاعتد  
 ولا تقربط كالموسرة ارضه اذ اعتدته اما التي لا تزال في يد المعير لا  
 يفتح المستعير مثلاً لو اردت كسفاً فم على راجته فلتفت اذ غطى ضيفه  
 بالماض قبلت فالا ضمانه على المستعير  
 ٢٢٥/٢/١١٠٠٣ ضمانه العارية بالحق في المملكات وبالقيمة يوم التلف في المقصودات  
 ٢٢٤/٢/١١٠٠٤ يقبض المستعير النقص الحاصل عنده في العارة مثلاً لو استعار الدابة بحمى  
 فزلت عنده ضمنه النقص ولو لم يمته زلت بتعديده اذ تقربط  
 ٢٢٤/٢/١١٠٠٥ كل ما يتبع العارية ولا يدخل في العارية لا يكون مضموناً الا بالتعدي او  
 التقربط خلا لواءه فهو اناء له ولديته لا يدخل في الضمان  
 ٢٢٤/٢/١١٠٠٦ الزيارة الحاصلة عند المستعير امانة عنده فلا تقبضه الا بالتعدي او التقربط  
 سواء كانت محض ارضه فله فلو ولد له الدابة العارية عند المستعير اذ  
 حتمت فم مائة ولها العارية لانه لم يمت ولا تقربط ولا ضمانه عليه  
 ٢٢٤/٢/١١٠٠٧ الكتب والادوات الموقوفة وخولها اذا حيدت لمستحق نفقة فلا ضمانه عليه الا  
 بالتعدي او التقربط لانها ليست عارية حقيقية وكذا الوصى بنفقه اذ قبضه  
 المعير لم ينفقه  
 ٢٢٤/٢/١١٠٠٨ اذا ضمانه على المستعير اذا تلفت العارية ارضه فله فلو ولد له الدابة العارية عند المستعير اذ  
 حتمت فم مائة ولها العارية لانه لم يمت ولا تقربط ولا ضمانه عليه

٢٢٤/٢/١١٠٠٩ ثبات النقص في قبضه اذ رد الداء العارية للثبوت اذ جرح ظهر الداء بالحق كان  
 مستعيراً ضماناً  
 ٢٢٤/٢/١١٠١٠ ليس للمستعير ضمانه العارية بالارادة المالك فلو تلفت عند الثاني فله الضمان  
 ٢٢٤/٢/١١٠١١ انه يقبضه ايها الشار القيمة او المنفعة وقراره ضمانه على الثاني انه كان له ضماناً بالحق  
 والاضمان الاول قراره ضمانه المنفعة وعلى الثاني قراره ضمانه العارية  
 ٢٢٤/٢/١١٠١٢ ليس للمستعير ان يوجب العارية بدونه اذ له المالك فلو تلفت عند الثاني  
 فله الضمان ان يقبضه ايها الشار القيمة او المنفعة وقراره الضمان على الثاني جرحه كانه  
 ضماناً بالحق وانه عهده بالحق استقر على الثاني جرحه بالمنفعة وعلى المستعير  
 ضمانه العارية

الفصل الثالث في احكام الفرس والبناء في الارض المعارة

٢١٨/٢/١١٠٠٥ تصح عارية الارض لبناء او فرس من غير اشتراط القلع حازا انتفى احد  
 الامارة او رجوع في المعيرة فانه مكنته القلع من غير نقض الزم المستعير  
 ٢٢٢/٢/١١٠٠٦ والافلامير تملك البناء والفرس بقيمة او قلعها مع ضمانه النقص اذ  
 يقبض بالاجرة فانه ان زلت ببعته الارض بما فيه يطلب احدهما جدياً  
 على الآخر والعلى رب الارض قبضه فله فانه ايما البيع ترك الفرس  
 والبناء بحاله في الارض الى انه يتفقا اما اذا شرط القلع عند انتد  
 وقت العارية او عند الرجوع في الزم المستعير بالقلع مطلقاً ولا يقبضه  
 المعير النقص  
 ٢١٩/٢/١١٠٠٧ لكل من المعير والمستعير بيع مال منفردا له تاد ويقوم المشتري مقام البائع  
 ٢٢٤/٢/١١٠٠٨ فامتنى الارض المعارة ومنه جرحه حكم المعير كما انه امتدى الفرس والمبنة  
 في الارض المعارة حكم المستعير فيما ذكر بالمارة الى بقه  
 ٢٢٠/٢/١١٠٠٩ بناء المستعير وفرس وزرع في الارض المعارة بعد رجوع المعير او بعد  
 انتد والى الامارة غصبه فم جرحه احكام  
 ٢٢٠/٢/١١٠١٠ تصح عارية الارض لزرع فيع حازا رجوع المعير قبل اوانه جرحه عارية  
 فله اجرة من الارض منه حيه رجوعه الى الضمان وليس له اخذ الزرع بقيمة  
 ولا طلب قلعه مطلقاً



٢٥٤/١٠٠٤  
 ٢٥٦/١٠٠٤  
 ٢٥٧/١٠٠٤  
 ٢٥٨/١٠٠٤  
 ٢٥٩/١٠٠٤

للمستفيد الانتفاع بالحق مع بقائه خراس المستفيد اذ يتأخر على وجه الارض الفرض والبناء  
 اعمارة الارض فخرس او البناء او الزرع يغير الاذنه في سنة مرة واحدة فقط  
 فليس للمستفيد حق في رايه في سنة مرة واحدة فانه فعل كانه حكم القاضي  
 الاذنه في رايه فيما يعود له من المستفيد وحق الارض المارة فخرس  
 والزرع لغو واحكام واحد في التفرج والحيثية والسكنى في  
 لا يترجم مستفيدا فخرس ابناء اجرة منه حية بجمع المستفيد وانفق مدة الاعارة الموقفة المستفيد

الباب الثالث في ما يتعلق بالمقادير من الاملاك

فيها فصلان

الفصل الاول في حصة انتفاع المستفيد في حق

٢٥٥/١٠٠٤  
 ٢٥٦/١٠٠٤  
 ٢٥٧/١٠٠٤  
 ٢٥٨/١٠٠٤  
 ٢٥٩/١٠٠٤

للمستفيد حكم المتأجر في استيفاء المنفعة بيننا بما روي في الفرض في  
 فليس له استيفاء منفعة الاثر من المعينة في الفرض ولا استيفاء ما يثبت منه ثوب  
 فلو استعار أرضا لزرع فليس له الفرض ولا البناء واذا استعارها للفرض  
 او البناء فليس له فعل الاخر وكذا الواسعة الدابة لكونه ليس له الحمل ولا العكس  
 للمستفيد استيفاء المنفعة بنفسه وبمنه يقوم مقامه وهو وكيله لكنه ليس  
 له تأجير المزارع ولا المارة

٢٥٦/١٠٠٤  
 ٢٥٧/١٠٠٤  
 ٢٥٨/١٠٠٤  
 ٢٥٩/١٠٠٤

الاعارة المطلقة منه غير بيلانه صفة الانتفاع بملك بمل المستفيد  
 الانتفاع بالمعروف في كل ما يصلح للمعارضة فله زرع الارض وغرس و البناء  
 فيه اما لا يتصل فيه عمارة فليس له استعمال فيه قابض والمطاش  
 والبناء يتصل فريما فلا يرد في الاستظهار كالنظام ولا حل التران  
 والمجارة فيه

للمستفيد استيفاء الثمن المارة

٢٥٦/١٠٠٤  
 ٢٥٧/١٠٠٤

للمستفيد حق المارة ليعمل له على ما له ليرفع الخاتم في حق المارة

الفصل الثاني في اختلاف المتعاقبين

٢٥٥/١٠٠٤  
 ٢٥٦/١٠٠٤  
 ٢٥٧/١٠٠٤  
 ٢٥٨/١٠٠٤  
 ٢٥٩/١٠٠٤

اذا اختلفا في حصة العينة حصة المنفعة ارفع في الحق فالقول للمستفيد  
 بجميع حصة لا يثبت لآخر  
 اذا اختلفا في حصة الحق المارة المارة فالقول للمستفيد  
 في حصة المارة المارة الذي يرفع في حصة المستفيد في الفرض قبل قوله  
 المستفيد حصة لا يثبت للمستفيد  
 لا يرفع قول المستفيد في رد المارة اذا انكر المارة الا يثبت والقول للمستفيد  
 بجميع حصة  
 اذا اختلفا في حصة المارة المارة في حصة المارة المارة فالقول  
 للمالك بجميع حصة المارة المارة المارة في حصة المارة  
 تلف في رايه الاجرة اما لو كان هو من المارة المارة المارة المارة  
 في حصة المارة المارة المارة

٢٥٥/١٠٠٤  
 ٢٥٦/١٠٠٤  
 ٢٥٧/١٠٠٤  
 ٢٥٨/١٠٠٤  
 ٢٥٩/١٠٠٤

اذا اختلفا في حصة المارة المارة في حصة المارة المارة  
 والعينة فالحق في حصة المارة المارة المارة المارة  
 فالقول للمستفيد بجميع حصة المارة المارة المارة المارة  
 بعد من حصة المارة المارة المارة المارة المارة  
 فانه حصة المستفيد المارة المارة المارة المارة  
 اي المالك ولو كان في حصة المارة المارة المارة  
 للمالك المطلقة بعد دعواه الاجارة المارة المارة  
 ولو كان المالك المارة المارة المارة المارة المارة  
 تالفه فالقول للمالك بجميع حصة



الكتاب الثاني من الوديع

وفيه مقدمة وبابان

المقدمة في اصطلاحات الفقه

- ١٠٧٩ الوديع هو الذي يدفع الى من يحفظه بالاعراض
- ١٠٨٠ الوديع هو الذي يدفع الى من يحفظه بالاعراض
- ١٠٨١ الاستيعاب هو قبول الوكالة في حفظ مال الغير بالاعراض
- ١٠٨٢ الوديع هو ما دفعه الوديع ويقال له المستيع والوديع ايضا انما هو الوديع فيقال له مودع

الباب الاول فيما يتعلق بعقد الوديع من الاحكام

وفيه فصلان

الفصل الاول في اركان عقد الوديع

- ١٠٧٩ ينقضي الوديع بايجاب وقبول بلفظ الوديع وكل قول يدل على الاستعانة في الحفظ لقوله اعطيتك هذا او امسكك على هذا وتوزن في
- ١٠٨٠ يصح الوديع بكل قول ارضى له
- ١٠٨١ يشترط لصحة الوديع ان يكون الطرفان جازي القربى فلا ردة
- ١٠٨٢ المجزوء او المحجور عليه لزم او الصغير مميذا لانه لا لم يصح العقد ويكونه المستوع ضامنا لتمام ولو تلف به لا تعد منه ولا تقربط ولا يبرأ الا بالرد الى وليه الا اذا طأه البصير المحيذ ما ذكرنا في الوديع

صح اياداه

- ١٠٨٣ يشترط ان يكون الوديع معيناً فلو قال طأه او ردة احكم هذا
- ١٠٨٤ او ليحفظ لي احكم هذا لم يصح العقد

- ١٠٨٥ يصح تعلية الوديع على الشئ يصح الوديع الذي هو كالم يؤول لشخص
- ١٠٨٦ او ردة له او كذا عزت فانت مودع او كذا ضمت ثم عدت الى الامانة
- ١٠٨٧ فانت امينة فلا ينزل في الصورة الاولى بعزل في الصورة الثانية كلها
- ١٠٨٨ فعدت على الوديع باقراجه او انتفاع به ثم ردها يصح الى الامانة
- ١٠٨٩ الوديع مع الازمة بالاتفاق في غاية خرف في الاحكام

الفصل الثاني في فسخ العقد

- ١٠٨٠ الوديع من العقود الجارية فكل من اقامه في العقد او الفسخ المذموم
- ١٠٨١ يبطل عقد الوديع بوقوع الوديع وكذا يجوز افساها
- ١٠٨٢ ينقض الوديع بطل العقد بعزل المودع من علم الوديع بالذل اما قبل فسخه او بعزل
- ١٠٨٣ يبطل العقد بعزل الوديع نفسه والمعيمة امانة يجب ردها حالاً الى
- ١٠٨٤ ما كان لكم ثوب اطاعة الرب اله واره
- ١٠٨٥ يبطل العقد بتعدي الوديع من المودع اليه لا سيما ارباب
- ١٠٨٦ الثوب لا يكون عتة عليه او اخرج الدراهم من كيسه بطل العقد
- ١٠٨٧ ورجع رد الوديع حالاً الى مالكه

الكتاب الثاني فيما يتعلق بالوديع من الاحكام

وفيه فصلان

الفصل الاول في نفقة الوديع

- ١٠٨٨ نفقة الوديع وموئنته على مالكه وكذلك اجرة مؤنته وحادثه
- ١٠٨٩ انه احتاجت لذلك
- ١٠٩٠ اذا اودع المودع الوديع في الانفاقة على الوديع واستجار من رده
- ١٠٩١ كانه وكيل عنه في دفعه اما اذا لم يأذنه فلا يودع مطالبته بالانفاقة ردها
- ١٠٩٢ الا لحاله المودع عنه غير وكيل في الانفاقة على الوديع رده الوديع
- ١٠٩٣ الا ترى ان لم يأمر بالانفاقة منه ماله اذ كانه له مال فانه لم يملكه لم
- ١٠٩٤ مال فحق ما رده فيه الخط الفاسد منه يصح اوديعه بنفقة لانه
- ١٠٩٥ او اجازته او الاستعانة على صاحبه او الاذمة للوديع بالانفاقة عليه
- ١٠٩٦ منه ماله ليرجع على صاحبه

- ١٠٩٧ ان لم يملك الوديع في مقدار النفقة او يقدرها له فلها انذاع
- ١٠٩٨ للوديع الرجوع على المالك بما نفقة على الوديع ما دنا الرجوع سوا نفقة بآدم
- ١٠٩٩ او بأذنه ان لم عند نفقة استبدانه المالك وكذا الوانقة عند نفقة
- ١١٠٠ استبدانها ما دنا الرجوع سوا استبدانه بنفقة ليرجع ام لا







ليس للوريع انه ينافر بالوريع حال حضوره الا اذا من يقوم مقامه من حفظه اما  
 اذا لم يجد احدا منهم فله ان ينافر لا اذ كانه الفربح افظ لها ولم ينه ربح  
 اما اذا ناله اذ لم يكن الفربح افظ اذا سوى الامانة لزم دفعه الى اليكم  
 فانه تعدد زنتي ربح دفعه الى ثقتي

ليس للوريع انه يورع الوريع لولا اجبني برونه انه لا الامانة لا اظن  
 الا لفة من المادنية الى البقية

ليس للوريع تأجيل الوريع ولا العارة ولا خربط ولا الانتفاع به  
 الا بانته المالك فانه قد زنتي كانه متقدما ضمانا

الفصل الثاني في امانة الوريع وضمانه

الوريع امانة في يد الوريع فلا يضمنه الا بتقصير او تقريط من الحفظ  
 ولو شرط ضمانه لغير الشرط

وضوح الورية في عزز لادن الخرز المعية تعدد وجب الضمانه لو تلف سواد  
 نقول بعد زنتي الى الخرز المعية فتلفته فيه ام لا

مخالفة الوريع رب الورية بتفلا منه مولا بالاحكام مع نهية عنه نقول تعدد  
 يوجب الضمانه اما اذا نقلا للحنون عليه كفتيا به عريضة او نهية او ماري  
 او خوزنتي مما يقرب فيه ههنا كرها فلا يدخل في ضمانه فلو تركها في هذه  
 الصورة صحت كنه لوقال له لا يخرجها وانه خففت عليه فلا ضمانه عليه زاد  
 اخبرنا حالة الخوف عليه او تركها

يفضله الوريع اذا امانة محبلا للوريع فلم يقام حاله ولم توجد في تركه وتفرقا  
 التركة كثر الديون منه غير تفضيل

من الوريع عند ربحا عند طلبها بالاعذار تعدد يوجب الضمانه

محور الورية تعدد يوجب الضمانه فلا يقبل منه دعوى رد او تلف سابقه على  
 جوده ولا تسوية بينة على زنتي كنه لو ادعى رد او تلف بعد الجود لا يضمنه الا بيمينه

لو ضمانه على الوريع اذا اكره على دفع الوريع الى غيره

الا بطريق عقد الية في سموت الوريع في الوريع امانة تحفظ في يد الوريع يمينه  
 عليهم رها حاله بدون طلبه بل فلو اخذوا الرب لا عند ضمونها لو تلفت

١١٧ ٤١٧/٤١١  
 ١١٨ ٤١٧/٤١٢  
 ١١٩ ٤١٧/٤١٣  
 ١٢٠ ٤١٧/٤١٤  
 ١٢١ ٤١٧/٤١٥  
 ١٢٢ ٤١٧/٤١٦  
 ١٢٣ ٤١٧/٤١٧  
 ١٢٤ ٤١٧/٤١٨  
 ١٢٥ ٤١٧/٤١٩

كذا لو طل العقد بغير الوريع فله ان يتقصير ولو زنتي ربح عليه ان يورع  
 الوريع الا كانه مسدودة او محتومة او مسدودة فله ان يورع او كثر ضل كانه  
 متقدما ضمانا لمجمل سواد اخرج فله سبيل ام لا اما اذا لم تكن كنه فافرج  
 الوريع بغيره ثم رده او رد به بغيره آمنة الباق كانه متقدما على زنتي  
 البقية فقل كنه اذا لم يكن سبيل آمنة الباق كانه متقدما على الكل  
 بخلافه بما لا يمتنع

خلف الوريع بجماله اذ كان غيره سواد كانه فله ان يورع او اوجور ضل بحيث  
 لا يمتنع عند رده موجه للضمانه اما الخلف بيمينه فلا شيء فيه

يصدق به الوريع بيمينه لو ادعى تلف الوريع بسببه فحق اذ لم يمينه  
 سببا اما لو ادعى التلف بسبب ظاهر كنه اذ عريضة فلا يصدق حتى  
 يقيم البينة على وجود زنتي السبب

لو ادعى الوريع الوريع لولا اجبني بالاعذار فتلفته ضمه للمالك  
 تضميه امها شاء وعلى الثاني قرار الضمانه اذ علم بالمال والافقاره  
 على الاول

لا ضمانه على الوريع بمجرد نيته التقدي او التقريط اذا تلفت  
 برونه تعدد او تقريطه

اذا ادعى جائر التقريف ماله لدى جنون او معتوه او صغير او ضيق  
 فالتفوه ارتكف بتقريطهم لا ضمان عليهم اما انهم المكلف اذا كانه  
 موزعا فيضه بالتقدي او التقريط ويتعلقه الضمانه بريقته

يفضله الوريع لو ادعى رد الوريع الى سون المورع عند اكاره  
 اما ان الوريع الورية بنية الامانة بعد التقدي لا يرضى الضمانه عنه  
 ولو ان له ماله ماله لوقتي ليس الامانة لا يرضى ماله بطل العقد  
 ودفعه من ضمانه ولو اعاره بنية الامانة كانه ففقدته لو تلفت بوقته  
 ولا تقريط الا اذا ابراه المورع بعد التقدي اذ قل له احتقر  
 عليه في غير موزع بالقد الثاني

يقدر











٢٢٤/٩٢ ١١٥٦  
٢٢٦/١٠١ ١١٥٧  
٢٢٦/١٠١ ١١٥٨  
٢٤٠/١٠/١ ١١٥٩  
٢٨٨/٥/٢ ١١٦٠  
٢٤٨/١/٢ ١١٦١  
٢٢٦/٩/١ ١١٦٢  
٢٢٦/٩/١ ١١٦٣  
٢٢٦/٩/١ ١١٦٤  
٢٥٠/١/٢ ١١٦٥  
٢٥٠/١/٢ ١١٦٦  
٢٢٩/١/١ ١١٦٧  
٢٢٩/١/١ ١١٦٨

[illegible]



٢٥٩/٢/١ ١١٨٥  
 من تلف المصوب نيابة عن الناصب جازعاً بالنفس فقرار الفناء عليه  
 وكذا لو كان المصوب طامناً في طهر الناصب لغيره  
 ٢٥٩/٢/١ ١١٨٦  
 اذا انتقل المصوب الى يد مالك بصورة من الصور المذكورة في هذا  
 الفصل وجعل انه عليه ملكة فتلحق في يده فلا شيء له على الناصب فيما  
 يستقر عليه ضمانه لو كان غير المالك ويجوز ان يرد في الرجوع على الناصب  
 الباقى الثاني في الاطلاق  
 وفيه اربعة فصول  
 الفصل الاول في الاطلاق بآثاره  
 ٢٦٠/٢/١ ١١٨٧  
 من تلف ما لا يمتد الى غيره بالآثار مما يضمنه سائر كانه لا يمتد  
 بقصد او بغير قصد وسائر كانه المثل كلفه او غيره كلفه اما لو اتلف  
 سرجيناً نجاً او طيناً او آلاته فهو فلا ضمان عليه  
 ٢٦٠/٢/١ ١١٨٨  
 من قتل دابة عن نفسه حيواناً ما لا يمتد الى غيره الا بالقتل ولو كان آرمياً  
 صغيراً او كبيراً عما قبله او مجزئاً لا ضمان عليه  
 ٢٦٠/٢/١ ١١٨٩  
 من اتلف ملك غيره يارنه لا ضمان عليه وكذا لو دفع شيئاً الى مجبور  
 عليه لحظه فالتلف لا ضمان عليه  
 ٢٦٠/٢/١ ١١٩٠  
 المباشرة او كى باعالة الحكم عليه من التسبب في التلف فمفاجئ الدار  
 الى النقص فخره ما فيه ضمانه على ان يرد له دونه لئلا يفرغ وكذا لو فتح قفص  
 الطائر فطار فقتله آخر فالتلف لا ضمان عليه على اقل  
 ٢٦٠/٢/١ ١١٩١  
 للعبدة المباشرة من لا يملكه احالة الحكم عليه ويكونه الضمان على التسبب  
 ٢٦٠/٢/١ ١١٩٢  
 كنه دفع مبرداً الى قبه او اسير مقيد به فبرداً القيد وأبقا ضمه الدافع وكذا  
 فذكره على خلاف ما يضمنه مثله فالتلف لا ضمان عليه على المالك لا على المثل  
 حتى لو اكره على اطلاق ملك نفسه  
 ٢٦٠/٢/١ ١١٩٣  
 لا قصاص في المال فلو احرقه ثوبه او شقة فضيحة او قتل فرس ليس  
 له عليه التوب الا الفرس انه يفتق من دونه ثوب المستحق او يفرس (فما)  
 عليه الضمان بالبدل او الارش على التفصيل المتقدم في باب الفدية

وفيما

٢٥٩/٢/١ ١١٨٥  
 ضمان المثل كلفه المصوب في لزوم التي ان كانه متبياً او القيد يوم التلق  
 انه كانه مقبوماً  
 الفصل الثاني في  
 في الاطلاق تسبب  
 ٢٦٠/٢/١ ١١٨٦  
 من تسبب في تلف مال الغير ضمه مثله لو فتح قفص طائر مملوك  
 مختار او احمط طير غير طائر الطائر وشردت التي ضمه الدافع وكذا  
 لو فتح سقينة مربوطه ففقدت على مالكها ضمه سائر طائر الطائر والحيث  
 وسير السقينة ام لا ويضمنه ايضا ما يربطه على نفسه كانه لو كان الطائر  
 جازعاً فقتله عليه انما به او اتلفه الطائر او التي ماله مقبوماً او كونه  
 الرصعة على شئ لا فالتلف وكذا لو فتح الحور او ازال اليد الى قفصه حيوان  
 او ملك فقتله على صاحبه او جازعاً آخر فالتلف ضمه والفرق بين الاضمان  
 ٢٦٠/٢/١ ١١٨٧  
 يشترط في الضمان التقيد في القيد الذي تسبب عنه التلف مثلاً لو  
 فتح الحوض ارضه فري المار الى ملك الغير فها فدره ضمه انه فطر بفتح ميم  
 كثيره يسرى مثله او بفتلته او نوبه مع ترك المار مفتوحاً وكذا انه اخرج ناراً  
 في ملكه فتقدت الى ملك غيره بفضه ما اتلفه اذا فطر بتأجيل نار كثيره  
 تنقصدى عماره بتأجيل في ريح شديدة او بتدلاً متأجلاً اما لو فتح ارضه  
 غير تقريظ اراجيح ناراً متداه فطرائت ريح شديدة فالتلف ضمه  
 الغير فلا ضمان  
 ٢٦٠/٢/١ ١١٨٨  
 الا اجماع سبباً له احد هما خسر افسد الضمان بصاحبه مثلاً لو  
 ٢٦٠/٢/١ ١١٨٩  
 جازعاً خرفه آخر فغنى او اتلفه فالضمان على الموصى وكذا لو فتح قفص طائر  
 او حر قيد فرس فبقيا مكانهما حتى نفرا آخر فالضمان على المقتدر لو طار  
 من القفص على جداره فخره آخر لا ضمان عليه على المنقر  
 ٢٦٠/٢/١ ١١٩٠  
 الاطلاق يستوي فيه اطلاق العمد مثلاً لو تفرق راب بانه خر ففتح  
 فشرت او جفلة واتفقت اذا تفرقت امة عفاً ضمه المقتدر او  
 علم ان تفر بصاحبه ام لا يعلم



الفصل الثالث فيما يحدث في الطبيعة العام ونحوه

١١٨٥ ٢٧٩/٢١  
 لكان ان - حجة المرد - حجة وراثة في الطبيعة ولا حجة في الطبيعة  
 بشرط السراية عن العداية اذ الفرض الذي يحتمل الترخيز من فلو عن  
 برجه في المتي المتعارف انما هو ان لا يفرق فيهما عليه اذ اقدم بديهة  
 عاقل بصير يراها او صاها فيخ له وهو مستدير ويجعل له مخزفا  
 فتلف بزيته او تلفت شيئا بما عليه من خطيب ونحوه لا ضما له عليه  
 اما لو كان الحى او طفلا او مجنوناً او لا مخزف له او كان مستديراً لم  
 يفرق عليه الضمانه

١١٨٦ ٨١٥/٢/٥  
 ربط الذاب واليقان في الطبيعة عداية فيضها رابط او موقوف لما  
 شتلف او شتلف بسبب ففلا فلو رطنت بيد او رجل او كدت  
 بضم او صدعت حاراً او جعلت بسبب راب ماره او بالة او راتة  
 فلو لم يزد من انما فاضمانه لازم

١١٨٧ ٢٧٢/٢/١  
 الحرف في الطبيعة العام لغير مصلحة الناس عداية فلو عرفت  
 اذ عرفت انما هو بمراد مخزفها ولو في فناء داره ضمه ما شتلف من وكذا  
 لو عرفت انما هو بمراد سوا كانه باجر ام لا جاهد لا يثبت عليه اما  
 لو علم بان طبيعة عام فالضمانه على ان لا يفرق فيهما في ساجدة  
 وانه لا انتفاع الناس به لا فرغ عليهم فلا ضما له عليه لانه لو كانت  
 الطبيعة حقيقة او غير الناس في غيرهما فغير الضمانه

١١٨٨ ٢٦٢/٢/١  
 وضع التي واد البناء في الطبيعة العام لا مصلحة الناس  
 عداية فلو ترك في طينة او غيباً او عمورا او جرة او بني في نفسه  
 ضمه ما شتلف في انما لو بني في طبيعة واسعة لغير الناس بل في  
 الناس مسجد او كنيسة او جرة او وضع جرة في سبب او طية لغير  
 الناس عليه او في حوض ونحوه فحرفة في الطبيعة لا ضما له عليه لما شتلف  
 في لانه لو كانت الطبيعة حقيقة او غير البناء المارة فغير الضمانه  
 الفرق في ملك الغير بمراد ان عداية ففلا ضما له عليه ما شتلف

نحوه وبناء واحدة في راسها في البناء او الفرض في جاهد انما ملك  
 الغير سوا كانه اجمدا ام متبرعا فالضمانه على ان لا يفرق فيهما في ساجدة  
 على ان في البناء مطلقاً

١١٩٠ ٢٧٢/٢/١  
 يتعلقه ضما له ما فعله الله من البناء او الحرف في الطبيعة وملك  
 الغير بمراد انما هو بمراد سوا كانه باجر ام لا جاهد لا يثبت عليه اما  
 الفرق في الموات كما اذ في شرا فالضمانه على من جاهد بني  
 فيه لتعلق او الانتفاع لا انتفاع الناس مطلقاً

١١٩٢ ٢٧٤/٢/١  
 لا ضما له على المحسنة فيه بطرف من جاهد حصيداً او نحوه او علوه فيه  
 قسماً او بني فيه لصلوة المسلمين لا يفرق فيهما ما شتلف به وانظر المارة (١١٨٧)  
 والمارة (١١٨٨)

١١٩٣ ٢٧٥/٢/١  
 لا ضما له لما تلف بسبب ففلا ضما له من ان لا يفرق فيهما في ساجدة  
 او في طبيعة واسعة لا يفرق فيهما على الناس ففلا ضما له او جردان ففلا ضما له  
 لا ضما له عليه فيكون ما لو كانت الطبيعة ضيقة او واسعة يتقرر انما  
 بفعله فغير الضمانه

١١٩٤ ٢٧٥/٢/١  
 اخراج الخناج والميزان ونحوهما في الطبيعة النافذ او في هو  
 بدونه اذ ان الامام او نائبه عداية فلو سقط ما تلف شيئا ضمه الجميع  
 بخلاف ما لو اخرج به اذ ان الامام بلا عذر فلا ضما له عليه

١١٩٥ ٢٧٥/٢/١  
 الطبيعة غير النافذ فاما لو سقط فليس له عذر على حفا او بنلا  
 فيه او احدان جناح او ميزان او نحوهما في او في هو بدونه اذ ان  
 ياقم فيضمه كل ما شتلف بزيته لانه لو سقط في باطنهم جميعاً فالضمانه  
 منه بني حائط ما شتلف الى الطبيعة اذ ان جاره يفرق ما تلف به

١١٩٦ ٢٧٥/٢/١  
 لو سقط مطلقاً اما لو بناه مستقي ففلا ضما له عليه

١١٩٧ ٢٦٩/٢/٢  
 فرق الانسان في ملكه بما يتبدى ضرره الى جاره عداية مثلاً  
 لو بني في داره كنيسة او بركة ونحوها ففلا ضما له جاره فادهاه وهدم  
 ضمه ربه من ضمه ربه في الامم يعني حاجزاً محتماً وكذا الحق  
 الذي يهدد الجدار ففلا ضما له السراج

كما ساحة







المقدمة في المصطلحات الفقهية

المجلس من لزمه من الدين كثره مدعاه الموصور

١٥٤/٢/١  
الصغير هو الذي لم يبلغ والبلوغ يحصل بانزال اونيته اربعة اشهر هو الفصل او بلوغ خمسة عشر سنة في  
الذكر والاُنثى او يحصل او حصل في الاُنثى ثلث

المستوفى هو المتكامل العقل والشيخ البكر اذا اتم عقله بمذلة المجردة

المجموعة الطبية هو اندي الارضي افاقه ٤٨٤/٢/٢

الباب الاول في الجبر في المجهور عليه وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في نفس المحبوب عليه وتعرفاته وما يتعلق به من الأحكام

١٥٧/٤/١ الضيف والمجنون والضيف محو عليهم خط الغفران والنجوع عليهم عام في اموالهم ودمهم

١٥٢/٢/١ الصنف والمجموعة محور عليها سرعاً ولا تحتاج فيه الأحكام الحاكم

١٥٢٦/١٠ مني غفر الله له ولجميع المسلمين في يومه هذا

لا تكتب الخراج منه فيه اوجه بعد بوجهه شده الا يحكم الحاكم ولا ينفذ عنه المحر الا يحكم والولاية في امواله للحاكم

يَنْبَغُ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ مِنْ جَرِّ عَلَيْهِ الْإِثْمُ مِنْ فِيهِ أَوْ مَجْنُونُهُ أَوْ عَاسٍ وَالْأُشْرَارُ عَلَيْهِ

لا ضمانه على محبوب عليه في نفسه ضيا آلفه او لفتح يده مما رضى اليه ولو بعد ان فطر من قبله لولا ان احد الاله

أَوْ أَجْعَلُ أَوْ أَعْلَهُ أَوْ أَدْعُهُ مَرْضِيًّا أَوْ مَحْجُومًا أَوْ ضِيَّةً تَقْلُضُ فِي يَدِهِمْ أَوْ يَفْعَلُهُمْ فَرَضًا عَلَيْهِمْ أَطَاعَالِم

يدفع اليهم ولم يسلطوا عليه اذا المعنوه يعينونه وكذلك حكم المصوب

١٥٠/٢/١ على المحمودية حفظه ضلته ضلته على نفس اوفى

١٨٦/٢١  
١٨٦  
يصح الجمع والاضمة من الضمير الذي يعلقها والايح قبضه ليعوض كذا ولا يصح الجمع من محوارة لفساد وصفه

ادجنونه دلوانه بهر اوی

١٥٩/٢/١ لا يصح رفع المحور عليه الخط بصفة طارة لأحد بدونه وإليه تلخص صلاحياته آخذة حتى يقضيه الولي

٢٩٧٤/٢  
الا اذا قضيه الاعداءه ليوقفه عن المضاع ولم يفرط فلو عا عليه وانه ~~فرط~~ فرط ضمه

دعوه فائده اكرم محمدي رضي الله عنه في دفع الرافقه في الطرعه وحق روجه

برادته ولبه طاعة وطلائعه القضاة وبقوة غان مال وطريقه وطلعة روضه وطلوع روضه

المؤمنين ويقبل آزاره بما يؤمن به كالراي القديم والآراء

ملكه في الحال اما اقراره بالمال فله يؤخذ به الا بعد ذلك المجرع عليه

c/c/vcc  
بسم الله الرحمن الرحيم ووصيته لكة لا تفج بمرعاه مدغته ودية ودقن كما لا تفج مرعاه

المالية من شركة ديمواله وسمانه وكفالة

١٠٤/٢/١ مده تبرع او تصرف في حال عجزه قسبت كونه مطلقاً قيداً عليه المبرع والنفق بعد وفاته

٥١٦/٤/٢ الفاسحة اذا بنى ماله في المعاصي او توصل بها الى الفاسد فهو فيه والافسوس

الفصل الثاني في دلي المحذور عليه في طهارة وما يتعلق به من الأحكام

١٥٤/ج/١      الولاية على اموال الصغير ومما يقع مخبرنا "اوسغيا" لانيه ثم لوصيه ثم للمالك

١٥٧/٢/١ الولاية على مول المحجور عليه لسه او صفونه طلائين بعد بلوغه ورسده للمالك

١٥١/٤/١  
١٥٢/٤/١  
يسترط في الولي الطبع والفصل والرشد والحرية ويكتفى بالعدالة الظاهرة فإذا فقدت ما منه رزق

۱۵۵/۱/۲  
۲۰۲/۱/۲  
اقام الحاكم اميداً عليه لئلا يكتب له ولاية ولده المتابع له رونه

١٥٥/ع/ ليس للولي الصغر الاجماعية التي لا يجوز عليه ولا يرفع حاله الا الى الامداد ولا يفرضه بغيره من غير

٥٤٦/ع/٢ به ممدودة اذهبية او ما عالج به او ما لا في النفقة على المدعى اورقته نصير امين

١٥٩/٤٨  
١٥٥/٤٨  
للولي ان يطالب بحقوقه المحجوزة ويدين على اوقافه البيئات ويكلف الحصر اليه اكله وصلاحه يدفع بعض

ما على المؤمن من ريب أو عيب إذا كانت له فيه دقة يقين ولا للشيخ إلا التمسك به فيه

ليس لتولي ابنه بمال ربيع الصغيرة من مالها ولا ابنه محال ابنه على الصغيرة أو المحضنة

۱۵۵/۲  
۲۲۴/۲

العدد وليس له من الأولياء والى

للولي مطلقاً الأجر بحال التجرد عليه وأخرج كل المحجور عليه ورفضه مهادية والبيع ليس به وادعه

والهيئة بغيره والنفوس المعطاة والهيئة لله تعالى والهيئة لله تعالى

مما جرت به عادة لمع وجع لثته والسر حاله مع الله ومكانة الله والقوة على

قال انه كان في ذلك علم والأدلة للرؤية الجارية

١٥٥/٢  
المولى مداواة المحمدي عليه السلام عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

لله برکت في القادر والقيس بنو له حياء عليه



١٠٨/٢٨  
للعلى غير الحاكم وامتنعه الأكل لحاجة منه ماله الاقل من حاجة مثله او لفقره اذ مع عدم الحاجة فليس  
له الا ان ارضى له الحاكم شيئاً

لا يصح اقرار المولى على المخبور بمال ولا ائتماف ونحوه لكنه اقراره بالصفقات المتخذة منه كاترافه ببيع  
او اجابة ونحوهما صحيح

١٥٩/٢  
لولى الصفة المحمدية ايد اذنه في التجارة فاذا اخلو به او عجم جميع انواع البهاره ملك المخلعه وملكه في البيع  
بالنسيئة والدعوى واقامة البينات وتكليف المصوم

٢٤/٢٨  
الآن زدت في التجارة لا يملك التبرعات ولا انه يوجر نفسه ولا انه يتوكل لغيره لكنه انه يوجر عبده  
وهناك انه رأى مصلحته

١٦٠/ع/١ للمدينة المؤدومة في التجارة اليه يوصل فيما يعجزه فيما لا يتولىه مما له ضياء عدله ليس اليه يوصل الا اذ يرضيه  
١٦١/ع/١ سكوت الولي عنه رخصته تفق المحور عليه لا يكونا زنا

١٥٩/٢٨  
يتقيد اذنه الولي للحمية الزمالة والحكامة ولقد قد التوى المصيبة له من ان لو اذنه له الولي في ان يتخير برأيه فليس  
له ان يتجاوزها او لا يتجاوزها الرضا بقوله او يبيع عبيد طيس له يبيع غيرها

١٦٤/٢١ يصح اقرار المحيز المأزوم له في الحاجة في قدر ما اذنه له فيه

١٥٢/٢١ مدعيه رشيد انما هو الادعيه له في حقته ولا يحق له المدعى فادان الحق له في المدعى رشيد

١٠٤  
دفع اليه ماله وخصمته قبل البائع

١٠٥  
وكانت له من المصروفات التي تصرفها له الممنوع ولا تصرفات وكسبه

١٠٠/٤١	الارض التي حفرها دونه في سنة ١٠٠٠
١٠٠/٤٢	المخزونة في الصفيحة غير المحيطة بالارض التي حفرها دونه في سنة ١٠٠٠
١٠٠/٤٣	الارض التي حفرها دونه في سنة ١٠٠٠

١٥٦/٢/١ - الصمير محمد بن علي - النون - ١٥٦

١٢٧/٢/١  
 ٢٠٦/٢/٢

رب العرش العظيم  
 كما به العرش العظيم

١٢٧/٤/١  
 ٢٠٦/٤/٢  
 ١٢٧/٤/١

ازا مطلق المدينة ربح المدينة فكااه امه الا الحالم بوجاهه فانه الى عبته وتجب عليه في الزايله عاشره	٢٠٦/٢/٢
ازا الى المدينة لموسر دفع ما عليه غرضه امه الا الحالم بالوقف في ما عليه من ماله	٢٠٨/٢/١
	٢٠٩/٢/١

لا يحل المدية المؤجل بموت المدية ولا يتقبله ١٤٩/٢/١  
لا يحل المدية المؤجل بموت المدية له ولو هو الورث ١٤٩/٢/١

او التبرکة والاعل صلواته عليه ربه حال و آخر مؤجل الصلوات التبرکة ربه العبد الخال له دونه ربه العبد  
المؤجل كما ذكره الامل المؤجل واستمر كما في التبرکة

١٤٩/٢/١ اذا سالت المديرة فليس لها منه الزام رب المديرة اخذ حقه من الشركة بل الجمارك رب المديرة على حاله  
١٥٠/٢/١ المديرة لا تتحمل انتقال شركة المديرة الا ورثته اذا كان المديرة لتبدأ ولا سيما اذا كان المديرة

المادة ١٠٩/ع/ع  
 أم لا ويصح تصرف الوارث فيها بغيره الأقل من التركة أو المديونة فانه تقدر وخاتمة هي العقد  
 الفصل الثاني في المقتضى الحكم

الفصل الثاني في الحكمة والحكمة  
 ١٤٠/٢  
 ١٤١  
 ٢٠٩/٢  
 كما لا يخفى على من عاينها

١٤١/٢/١  
 ٢٠٩/٢/٢  
 ١٤١/٢/١

[illegible]

فيه مراد من انما بفتح او هبة او عه او وقف وهو قوله اما ان  
او نحوه فيما استراه قبل الجواز انما بفتح فيه بدو استراة كونه انما

٢٨٩/٥  
قال المفلس لا يزول عنه ملاك قبل التمس - فلو كان له لم يقبل في عياله خراج شرايه ثبت له حقه المفقود وله الأخذ  
في رقبته والتمرك وليس لفرطه الأخذ بالأخذ بآلهم منه دفع التمس منه ملاك وحسب طلبا للمفلس المفقوع

تعلق به حقوق العرفاء

هذه الاشكال وهو سيف جوف له منقح الزصيل مع حوز اعراض  
المنك وهو سابع حكم الكارة قبلها فلهذا



٥٤٨/٥/٤ موت المفسر قبل القسمة ينتقل الملك في ماله الى ورثته فلو مات وله ثمن في عقار فباع  
شريكه كانه لو ورثته منه ثمنه

١٤٤/٤/١ حجر المفسر يتعلق بماله لا بد منه فلو ورثته في دينه بشراء ارضه فادخله وخرج منه صحيح  
٢١٠/٤/٤ ويتبع بما ورثه من ذلك بعد ذلك المخرج منه وليس لارباب هذه الحقوق ما كان له في عقار وكذا اقراره  
سواء في ما اقر به الا قبل المزاولة او اطلعه وكذا له عليه فيما اراد به عليه فانه

١٤١/٤/١ لا يصح بيع الحجر عليه ماله لغيره من كل الميراث ولا يبيعه  
١٤٤/٤/١ ضامه الحجر عليه لغيره سواء في قبل المزاولة او بعد القسمة او في انشاء ما يتعلق بماله في ملك  
١٤٩/٤/٤ انما عليه العطاء لجميع الارش وكذا لو اوجبت الجناية قصاصاً ففرض وليا المال او مال المفسر على مال

١٤٤/٤/١ ضامه قسمة المفسر يتعلق بغيره الجاني فيقدم منه الجاني عليه بالقسمة الجاني اي يعطى الاقل منه ثمنه  
١٤٩/٤/٤ او الارش وكذا لو كانت الجناية موجبة للقصاص فعطى وليا المال كذا لو كانت ضامه باذنه  
٢١٧/٤/٤ سيده او امره تعلقت بدمه لغيره في جميع ارضه فباعها

١٤٢/٤/١ منه وجد عليه ماله لغيره الحجر عليه لغيره في ماله بالشرط الذي دلرهما في المواد التالية تلو  
وجد عليه ما كان له ماله او ارضه او دونه رأس مال السلم او غيره كان عليه المفسر ما كان له  
ثمنه او ما كان له حقه للمفسر ولم يعطى من المدة شي يعتد به ولو كان له دين بعد الحجر جاهلاً به  
فله استرجاعه كذا لو ورثته في ملكه الجاهل منه ماله او حقه عادة لم يكن له المفسر

١٤٤/٤/١ شرط الرجوع في القسمة كذا لو افسس حيا الاضحية فذبحها فلو مات المفسر قبل الاخذ فهو سوة العطاء  
١٤٤/٤/١ شرط الرجوع في القسمة بقاء جميع عوضها في ذمة المفسر فلو اخذ العوض ولو ورثته لم يكن له الرجوع  
٢١٨/٤/٤ الرجوع وهو سوة العطاء بما بقي له واذا كان العوض مؤجلاً لا اجل لم يحل تبقي القسمة موقوفه الى  
حلول الاجل فيما ربح الفسخ او التبرك ولا يباع في الديونة مثاله

١٤٤/٤/١ شرط الرجوع في القسمة بقاء جميعها في ذمة المفسر فلو مات قبل الاخذ او خرج عليه الميراث ورجعه  
٢١٧/٤/٤ او وقف ونحوه لم يكن له الرجوع في الباقي فلو ذهبت عليه القسمة او طعت بغيره او اضره  
بغيره الا ان الرجوع فيه الا اذا جمع العقد عدداً التوأمين او اذنه فخرج اهدى عنه كذا الرجوع  
فيما بقي فباذنه بغيره من الثمن

١٤٤/٤/١ شرط الرجوع كونه القسمة بماله لم يخلط بما لا يميز منه ولم يتغير صفاته بما يزيل اسمها او ينقص  
١٤٨/٤/٤ ما لم يزل فلو اخلط ارباباً او سيج الفل او قطع الثوب جميعاً او بحر الشيا بانواعها او ارضي الحب  
او حرة القسمة مما تنقص في حقه الرجوع فيه

او ارضه او امره

١٤٤/٤/١  
٢١٩/٤/٤

شرط الرجوع في القسمة بقاء جميعها في ذمة المفسر فلو مات قبل الاخذ او خرج عليه الميراث ورجعه  
١٤٤/٤/١ شرط الرجوع في القسمة بقاء جميعها في ذمة المفسر فلو مات قبل الاخذ او خرج عليه الميراث ورجعه  
٢١٩/٤/٤ او وقف ونحوه لم يكن له الرجوع في الباقي فلو ذهبت عليه القسمة او طعت بغيره او اضره  
بغيره الا ان الرجوع فيه الا اذا جمع العقد عدداً التوأمين او اذنه فخرج اهدى عنه كذا الرجوع  
فيما بقي فباذنه بغيره من الثمن

١٤٤/٤/١  
١٤٤/٤/١

شرط الرجوع في القسمة بقاء جميعها في ذمة المفسر فلو مات قبل الاخذ او خرج عليه الميراث ورجعه  
١٤٤/٤/١ شرط الرجوع في القسمة بقاء جميعها في ذمة المفسر فلو مات قبل الاخذ او خرج عليه الميراث ورجعه  
١٤٤/٤/١ شرط الرجوع في القسمة بقاء جميعها في ذمة المفسر فلو مات قبل الاخذ او خرج عليه الميراث ورجعه

١٤٥/٤/١  
٢١٩/٤/٤

لا يمنع من الرجوع ثمن القسمة ولا ينقص قيمتها او صفاتها الزوال ولا يبيعه من غيره ولا يبيعه  
١٤٥/٤/١ لا يمنع من الرجوع ثمن القسمة ولا ينقص قيمتها او صفاتها الزوال ولا يبيعه من غيره ولا يبيعه  
٢١٩/٤/٤ او وقف ونحوه لم يكن له الرجوع في الباقي فلو ذهبت عليه القسمة او طعت بغيره او اضره  
بغيره الا ان الرجوع فيه الا اذا جمع العقد عدداً التوأمين او اذنه فخرج اهدى عنه كذا الرجوع  
فيما بقي فباذنه بغيره من الثمن

١٤٥/٤/١

لا يمنع من الرجوع ثمن القسمة ولا ينقص قيمتها او صفاتها الزوال ولا يبيعه من غيره ولا يبيعه  
١٤٥/٤/١ لا يمنع من الرجوع ثمن القسمة ولا ينقص قيمتها او صفاتها الزوال ولا يبيعه من غيره ولا يبيعه

١٤٥/٤/١  
٢١٩/٤/٤

لا يمنع من الرجوع ثمن القسمة ولا ينقص قيمتها او صفاتها الزوال ولا يبيعه من غيره ولا يبيعه  
١٤٥/٤/١ لا يمنع من الرجوع ثمن القسمة ولا ينقص قيمتها او صفاتها الزوال ولا يبيعه من غيره ولا يبيعه  
٢١٩/٤/٤ او وقف ونحوه لم يكن له الرجوع في الباقي فلو ذهبت عليه القسمة او طعت بغيره او اضره  
بغيره الا ان الرجوع فيه الا اذا جمع العقد عدداً التوأمين او اذنه فخرج اهدى عنه كذا الرجوع  
فيما بقي فباذنه بغيره من الثمن

١٤٥/٤/١

لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
ضامه انقص او اخذ البناء والمفسر ببقية فانه باعها سقط حقه في الرجوع اما الرجوع  
في الارض المزروعة فيصح ويبقى الزرع المصاهرة بها اوجه

١٤٦/٤/١  
٢١٩/٤/٤

لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٦/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
٢١٩/٤/٤ او وقف ونحوه لم يكن له الرجوع في الباقي فلو ذهبت عليه القسمة او طعت بغيره او اضره  
بغيره الا ان الرجوع فيه الا اذا جمع العقد عدداً التوأمين او اذنه فخرج اهدى عنه كذا الرجوع  
فيما بقي فباذنه بغيره من الثمن

١٤٦/٤/١

لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٦/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٦/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع

١٤٧/٤/١

لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٧/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٧/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع

١٤٧/٤/١

لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٧/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٧/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع

١٤٧/٤/١  
١٤٨

لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٧/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٧/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع

١٤٧/٤/١

لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٧/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٧/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع

١٤٨/٤/١

لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٨/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع  
١٤٨/٤/١ لا يمنع من الرجوع في الاصل بناء المفسر قبل او غيرا او زرعاً فانه صحيح فله قسمة المفسر والبناء مع











الفصل الرابع في أحكام عامة

- ٢٩٠/٢/١ يجوز طلب الشفعة على وجهها مطلقا مع قدرته على التملك ولا يفتقر ذلك إلى الحكم الحاكم فيكون عنه  
وتتبعه فاته فيه ولا يشترط في ذلك مائة الفين لغيره قبل التملك
- ٢٩١/٢/١ الأخذ بالشفعة تملك فروعها فلا يرد عليه المشتري ولا الشفع بطلبه
- ٢٩٢/٢/١ الأخذ بالشفعة في حكم الشرأ وتعد الشفعة على المشتري في حقه على التملك أو الأثر عنه وهو المرفوع  
صحيحا أو معيبا إلا إذا كان له الشفعة بالشرأ أو بالبيع والظاهر أن المشتري في حقه على البيع
- ٢٩٣/٢/١ لا يثبت الشفعة قبل استحقاق الشفعة منه فلا يثبت مع خيار قبل انقضاء  
الشفعة ثم أخذ الشفع المسمى الذي استقر عليه العقد قد أوفى به فله عليه التملك أو الأثر عنه
- ٢٩٤/٢/١ أو فسخه إن كانه متوقفا فانه عند التملك لم يمتد منه أو عند فسخه فانه متعلق به في الشفع  
إذا جاز من الشفع المسمى لم يمتد منه الشفع إذا كان له الشفعة فله التملك أو الأثر عنه
- ٢٩٥/٢/١ حلفه فانه لكل أخذه بيمينه
- ٢٩٦/٢/١ الشفع لا يجزى من الشفع منه في حصة التملك الذي استقر عليه العقد من المالك عالا على التملك أو التملك  
قبل أخذ الشفع فهو مائة الفين وإن كانه متوقفا لم يمتد من الشفعة عند الشفع فهو مائة الفين أيضا بيمينه ذلك
- ٢٩٧/٢/١ التملك بشرط أن يكون مطلقا أو كلفه على
- ٢٩٨/٢/١ إذا عجز الشفع عن دفع التملك عليه فله الشفعة من المالك مائة الفين فانه غير معتد بذلك أيضا  
فالشفع منه العجز ولا يلزم بقول حارسه أو غيره ولا يلزم بيمين الشفع قبل قبض التملك
- ٢٩٩/٢/١ لا شفعة لكافر على مسلم
- ٣٠٠/٢/١ الزيادة والنقص في التملك داخل مدة الخيار في العقد فثبت في حقه الشفع ولا يثبت في حقه ما حصل  
بعد لزوم العقد
- ٣٠١/٢/١ لو ثبت الشفعة بالبيع لمثل فوطر التملك المبيعة شفع لا شفعة فيما يقابل به البيع وثبت في الباقي  
ولا يثبت البطالة في حقه الشفع إلا بالبينة أو بأقراره ولا يعتبر أقرار البينة في حقه
- ٣٠٢/٢/١ تبطل الشفعة بطلان العقد أو جبرها قبل أخذ الشفع مثلا لو بيع الشفع بمكيل أو موزون  
أو صدد أو موزون فثبت التملك قبل قبضه المبيع وقبل الأخذ بالشفعة لم يمتد من الشفع أو شفعه المالك
- ٣٠٣/٢/١ كما لا يمتد من الشفع استقر حقه بيمينه ما وقع عليه العقد على ما مر في المادة (١٢٥٠)
- ٣٠٤/٢/١ إذا طلب الشفع غير الشفع منه بيمينه أو بيمينه لا يمتد منه الشفع بيمينه أو بيمينه
- ٣٠٥/٢/١ بيع المبيعة كبيع المبيع في بيع التملك وبأخذ الشفع المسمى كبيع المبيع فيه

٢٩٢/٢/٢

٢٩٣/٢/٢

٢٩٤/٢/٢

٢٩٥/٢/٢

٢٩٦/٢/٢

٢٩٧/٢/٢

٢٩٨/٢/٢

٢٩٩/٢/٢

٣٠٠/٢/٢

٣٠١/٢/٢

٣٠٢/٢/٢

٣٠٣/٢/٢

٣٠٤/٢/٢

٣٠٥/٢/٢

٣٠٦/٢/٢

٣٠٧/٢/٢

٣٠٨/٢/٢

٣٠٩/٢/٢

٣١٠/٢/٢

٣١١/٢/٢

٣١٢/٢/٢

٣١٣/٢/٢

٣١٤/٢/٢

٣١٥/٢/٢

٣١٦/٢/٢

٣١٧/٢/٢

٣١٨/٢/٢

٣١٩/٢/٢

٣٢٠/٢/٢

٣٢١/٢/٢

٣٢٢/٢/٢

٣٢٣/٢/٢

٣٢٤/٢/٢

٣٢٥/٢/٢

٣٢٦/٢/٢

٣٢٧/٢/٢

٣٢٨/٢/٢

٣٢٩/٢/٢

٣٣٠/٢/٢

٣٣١/٢/٢

٣٣٢/٢/٢

ثبت الشفعة فيما ادعى ولا يجوز شراء التملك ولا شفعة التملك

ثبت الشفعة في الوقف المباح حكم المالك وفيما يثبت الشفعة للمعتق

أشياء مملوكة للمبيع كالميراث لا تجوز له أن يبيع ما يملكه من قبله أو يبيع ما يملكه من قبله

أما المالك الشفع كالميراث والأجرة والطلب المورث التملك المطلق والبيع من قبله أو يبيع ما يملكه من قبله

فإن شفع منه في حق التملك المورث التملك المطلق والبيع من قبله أو يبيع ما يملكه من قبله

إذا طرد من الشفع لم يمتد منه الشفع ولا الشفع منه فلا يمتد منه الشفع من قبله أو يبيع ما يملكه من قبله

الشفع منه على التملك المورث التملك المطلق والبيع من قبله أو يبيع ما يملكه من قبله

فليس له الرد ولا المطالبة بالملك المورث التملك المطلق والبيع من قبله أو يبيع ما يملكه من قبله

المعتق لا يمتد منه الشفعة ولا الشفع منه فلا يمتد منه الشفع من قبله أو يبيع ما يملكه من قبله

الأخذ بيمينه أما المكاتب فله الأخذ والتدليس

الباب الثاني فيما يتعلق بالشفعة والعاقدين من الأحكام

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول في تعدد الشفعة وتعدد العقود

شفعة مملوكة لشركاء على قدر ملكهم فإذا طردوا طردوا ويضمون قسم الشفع بينهم على نسبة أملكهم

المطالبة فلا كانت كذا يبعد مدونه لأهمهم نصفها ونحو ذلك والمالك المصنف

وطالبه لأخره قسم بينهما إن دنا

إذا كان له بطول شفعة غلبا فليس له أن يأخذ الكل ويترك الباقي على حقه وله ما عجز

وطالبه الشفعة على وجهها إن تقاسم الأخذ في الشفع وتقتصر على قدر نصيبه منه

إذا ترك بطل شفعة حقه فليس لما يقربم الأخذ الكل وتركه لملكه لو كان له الشفعة على حقه فليس

له أن يترك بقتيرهم بأخذ كل المبيع بل يستقر ملكه على قدر نصيبه من الشفع

ما بيع بقتيرهم ثبتت الشفعة من الأخذ بها أو بأخذها فوطالب الشفعة فيما بيع بالشفعة لا بعد شراكم

المشتري بالشفعة الأول فله ولا يشترط المشتري لوطالب الشفعة فيما بيع بالشفعة الأول

الشفعة الواحدة مع تعدد العقود متعددة فبيع اثنين من واحد عقد واحد أو ثلاثة عقود

وبيع من واحد من عقود وطلب الشفعة في الكل أو في ما شاء منها

تعدد عقبات المكاتب قد تعدد الأشخاص بغير أن يكونوا من نفس الشخص لا من نفس الشخص

هذا الباب الثاني في أحكام عامة



في البعض ووكالة غيره في البعض وولاية علانية في البعض كانت حقيقة في حكم ثلثة عقود  
اذا بيع ثمنه بغير حقيقة واحدة وكالات البيع من الثمنه فيها فله اخذها او اخذ الثمن  
كالات حقيقة مع مالا فقه فيه اولا او مع مالا فقه فيه اولا وقسم الثمنه على قيمتها في كل الشرائع

الفصل الثاني في تصرفات الشفيع

٢٩٠ / ٢ / ١  
تصرفات الشفع في الشفع بعد ملكه الملك الشفع على وجهه المسمى ولو لم ينفذ اما قبله فلا يصح  
٢٩٠ / ٢ / ١  
تصرفه الشفع في ملكه الشفع به بيعه كله او بعضه قبل علمه ببيع غيره لوجوب الشفعة على  
٢٩٠ / ٢ / ٢  
ملكه لا يملك الشفعة اذا علم اما اذا باع جميع الشفع به بعد علمه بملكه سقطت شفته وجب لبعض  
لا يملك شفته وثبتت الشفه للمشتري الاول ملكاً  
تصرف الشفع في ملكه بالبيع للملك كالاجارة ذلله قبل ملكه الشفه او بعد البيع دفعه في الشفه

الفصل الثالث في تصرفات المشفوع منه

[illegible]

ففي المستحق البيع لعيبه في المسيح قبل الأخذ بالشفقة لا بل هو الشفيع فله الأخذ بالاشتماء الذي هو عليه العهد  
ونقصه انفسه وكذلك الحكم للوضع المسيح بالاقالة اما الوضع البيع للأخذ فلا في الشبهة فخالف الوضع الأخذ  
بالاشتماء الذي خالف عليه البائع

٥٠٠/٥/٢  
٢٠٠/٢/١

اعز ابننا، والفرس يقيمونه فيه بقدره، والقلاع في غمارها انظر ما لي منك شفاعة

الفصل الرابع في اختلاف الشفيع والمنفوع منه

١٠٦/٢  
 اذا اختلف الشفع والشفوع منه في قبل العقد وفي قيمة المهر أو المثل أو بدل من ماله أو من ماله  
 من غيره في ذلك حيث لا يثبت له المهر أو المثل أو بدل من ماله أو من ماله من غيره في ذلك حيث لا يثبت له  
 ٢٠٧/٢  
 اذا اختلف الشفع والشفوع منه في دار على الأول عقد أو عدا للشفعة وادعى لا فرق عقد الزوج  
 به الشفعة من ماله أو من ماله من غيره في ذلك حيث لا يثبت له المهر أو المثل أو بدل من ماله أو من ماله  
 ٢٩٩/٢  
 الشفع منه العقد واقربها البالغ ثبتت الشفعة وقبل الشفعة في ردة الشفع إلى المثل أو المهر أو  
 اذا ان قفقه

٢٩٠/٢/٢ إذا اختلفا في الفلاس والبناء المبرورين في المسوق فادع المشرق وأما النقيض فادع المشرق  
 إذا ادعى خصه على مبدئه نصيب الفلاس استراه فقال ذو اليد انما انا وليل فيه او مسوق فاقول له سمعته



الكتاب الرابع عشر في الصلح والبراءة وأحكام الجوار

وفيه مقدمة ومائة أبواب

المقدمة في المصطلحات الفقيرية

الصلح بما قد يتوصل براء المواقفة بين مختلفيه وهو نوعان	١٤٦٧
صلح عنه اقرار وصلاح عن انكار واستات	١٤٦٨
الصلح لهو المباشر ليقدر الصلح	—
الصلح عنه لهو لشيء المتنازع فيه اذا قطع النزاع فيه بالصلح	١٤٦٩
الصلح عليه او المصلح به لهو بدل الصلح	١٤٧٠

### الباب الاول في الصلح وفيه اربعة فصول

الفصل الاول في الصلح عن اقرار

الصلح عن المحرم المقرب به ببعض منه جنه صحيح وهو استيفاء	١٤٧١
لبعض المحرم وبراءة او لهبة في الباقي لكنه لو جرد وادع	١٤٧٢
بشرط اعطاء الباقي او بلفظ الصلح او باقظ آخر مما يدل على	—
المعارضه لم يصح مثله لو اقر له بيمين او دين فوضع عنه	—
فوزاً او ماعداً واخذ الباقي جاز لكن لو قال وضعت عنك النصف	—
على ان تطيق النصف او صا لمالك عن المحرم بنصفه لم يصح	—
لا يصح الصلح عن دين مؤجل بنصفه حاله الوفي دين الكتاب	١٤٧٤
اما لو اخطأ عن الدين الحال على وضع بعضه ربا جهل الباقي	١٤٧٥
صح الوضع ودين الساجيل	—
صلح	—
بصلح عن دينه خطأ وقيمة مطلق وعن مائة بعضه عن غير	١٤٧٦
جنه وان كانت قيمة القرض أكثر	١٤٧٧



١٤٧٤  
١٤٧٤/١  
١٤٧٥  
١٤٧٤/١  
١٤٧٦  
١٤٧٤/١  
١٤٧٧  
١٤٧٤/١  
١٤٧٨  
١٤٧٤/١  
١٤٧٩  
١٤٧٤/١

لا يصح إصلاحي عن صورة كدية خطأ أو شبه عمد أو عمد لا قدر فيه  
أو قيمة متلف غير متلف بالآثر من جهة من جهة  
يصح إصلاحي عن متلف متلف بالآثر من جهة من جهة  
لا يصح إصلاحي عن بيت على سكتي المقر به من جهة من جهة  
ولا على أن يبنى المقر لنفسه غرفة فوقه  
الإصلاحي عن المقر به على غير جهة من جهة من جهة  
إصلاحي فالإصلاحي عنه فقد ينقد حرم وعنه فقد ينقد من  
إجاء في شرطه لصحة ما بشرطه لصحة هذه المقر وتجرى  
فيه أحكام الفصل في محله  
لا يصح إصلاحي عنه صورة من جهة أو كاد الآثر منه أما إذا كان أقل  
منه وجبه على وجه الأيراد أو الرتبة صح على ما سبقه في المارة  
(١٤٧٩) لا يصح إصلاحي عنه الدية بغير جهة مطلقا وبغير في الذمة أيضا  
فإنه يصالحه عن دياره في ذمته بأروبه من جهة من جهة في الذمة لكن  
يشترط القبض قبل التفرقة

الفصل الثاني في الصلح عن انكار

١٤٨٠  
١٤٧٤/١

الصلح عن انكار عن مال صحيح وانكارا في صورة المدعى عليه ببيع  
في صورة المدعى مالم يكن إصلاحي على بعض المدعى به مثلا لو ادعى على  
آخر عينا أو دينا فأنكر المدعى عليه ثم صالحه على نقد أو عين جاز ولا  
شفقة في الصلح عنه لو كان متصفا به عقار ولا يستحق المدعى عليه  
شيئا لو رجد بالصلح عنه عينا أما بالصلح به فنسبت فيه الشفقة  
وإذا رجد المدعى به عينا ردت ونسخ الصلح أو وقع الصلح عن عينة ولا

١٤٨١  
١٤٧٤/١  
١٤٨٢  
١٤٧٤/١  
١٤٨٣  
١٤٧٤/١  
١٤٨٤  
١٤٧٤/١  
١٤٨٥  
١٤٧٤/١  
١٤٨٦  
١٤٧٤/١  
١٤٨٧  
١٤٧٤/١  
١٤٨٨  
١٤٧٤/١

طالب ببدل كانه لورق الصلح على بعض المدعى به فهو يرضخ ولا  
يستحق المدعى عليه شيئا  
إصلاحي عن السكوت مع الجبريل بالمدعى به في حكم إصلاحي عن انكار  
فلو ادعى عليه بجهة فكت أي لم يقر ولم ينكر جاز الصلح عنه  
المدعى في دعواه ثم صالحه عنه صح وله حكم المادة السابقة  
وصالحته بوجوبه عنه المنكر لعينه بدفع الصلح به من مال نفسه  
سواء كان بأذنه أو بدون أذنه صحيحة فإن كان بأذنه ردت  
أو مبرع رجع عليه ولا خلاف  
صالحته بوجوبه المدعى عليه لنقد ليلكون إطلب له لا يصح  
ألا إذا كان المدعى به عينا يقر به الأجنبي للمدعى بطلان لقدره  
على استنفاذها أو تنبيه قدرته على ذلك أو لورق القدره على  
ذلك ثم عجز عنه استنفاذها خيرا بين الأوصاف والنسخ  
بيع الدين لغيره لصاحبه لا يصح منه أو على دينا على آخر فصالحه  
جني لنقد ليلكون إطلب له لا يصح مطلقا سواء كان الأجنبي  
مقرضا أو منكر  
منه أو على آخر ودية أو قرضا أو قفريطا في ودية أو مضاربة  
فأنكر فاصطفاها على مال صح

الفصل الثالث في الصلح عما ليس بحال

١٤٨٩  
١٤٧٤/١  
١٤٩٠  
١٤٧٤/١  
١٤٩١  
١٤٧٤/١  
١٤٩٢  
١٤٧٤/١  
١٤٩٣  
١٤٧٤/١  
١٤٩٤  
١٤٧٤/١  
١٤٩٥  
١٤٧٤/١  
١٤٩٦  
١٤٧٤/١  
١٤٩٧  
١٤٧٤/١  
١٤٩٨  
١٤٧٤/١  
١٤٩٩  
١٤٧٤/١  
١٥٠٠  
١٤٧٤/١

يصح إصلاحي عنه كل ما يجوز اخذ العوض عنه سواء كان مما يجوز بيعه أم لا  
يصح الصلح عن قود مع الاقرار أو لا فطار بنقد أو عوض قليل أو كثير حال  
أو مؤجل كانه لكان العرض ليس بحيز ولا بطلت التسمية ووجوب الدية  
أما لكان المسر مطلقا كعبد أو بعير صح وله الوسط  
لا يصح إصلاحي بعضه عن خياره في بيع أو اجارة ولا عن شفقة ولا  
عن حد قذف ولا يلزم العرض ولكن نقلا عنه المحقوق به



١٤٨٩  
١٤٦١/١  
١٤٩٠  
١٤٨٩/١  
١٤٩١  
١٤٨٩/١  
١٤٩٢  
١٤٦١/١  
١٤٩٤  
١٤٨٩/١  
١٤٩٥  
١٤٦١/١  
١٤٩٦  
١٤٠٦/١

الصالح عن القريب في بيع بشي معلوم منه عين او منفعة  
صحيح وليس من الارش في شئ فلو تبين عدمه ازال سريعا  
بالاطقة رجع بالمصالح به  
من بان الصالح به سحفا في الصالح عن قدر في نفسه وورثا  
رجع المدعي بقيته  
يصح الصالح عن عيب في بعض او بعض كما يصح عن كني الدار  
ونحوها مما يستحق باجاعة او رضية  
يصح الصالح عن دعوى البره والنفاع مثله لو ادعى ربه مكلف  
او زوجية مكلفة مبدئيا لا مالا صلاحي عن دعوى البره والنفاع  
جاز ذلك فلا تثبت زوجية لم تبين باقته بعض لكن لا  
يصح الصالح على اقرار بالبره او الزوجية بعض ولا يصح الاقرار  
ولا يصح الصالح عنه ودعوى الطلاق بمعنى انه لو طلقها ثوبا او  
اقل فصار لها مال لبره ودعوى الطلاق لم يجر ذلك كله  
لوصالته ببيد مال ليقدر لبره بالطلاق صح  
يصح الصالح على اجراء ماء في ارض او على سطحه بعض ولو جارة  
او كان مع بقا الملاك لصاحبه وقسم ولو جبره لبره لكن بشرط  
فرقه مقدار الماء الجاري عما ينضب به عرفا وان كان مع انتقال الملاك  
او صاحب الماء كان بيضا  
لما جرد ارض واستبرها المصالحه بعض على اجراء ماء في ارض او طرد  
رسم قديم كانت في ارضه موقوفة ولا فلو اما مستاجر الدار  
ومستبرها فليس الصالح على اجراء ماء في ارضه او على سطحها كما ليس له الصالح  
على فتح فوهة او كوة في ارض  
الماء المهد لا يملك بملك الارض فهو يصح الصالح بعض على سقي ارض  
من نهر آخر او من بئر او عينه مطلقا فلو وقع مالا عوضا عنه وذلك

١٤٩٧  
١٤١٤/١  
١٤٩٨  
١٤٨٩/١  
١٤٩٩  
١٤٠٠/١  
١٤٠١  
١٤٦١/١  
١٤٠٢  
١٤٠٣/١  
١٤٠٤  
١٤٠٥/١  
١٤٠٦  
١٤٠٧/١

رجع به لكن لو صالحه على بعض منه نفس البئر او العين صح ويكون الماء  
تبعا للقرار  
يصح الصالح على اتخاذ ممر في دار ارض او على فتح باب في مائة او حفر  
بئر في ارض او بناء بيت موصوف على علو او وضع جذوع موصوفة على  
جذر بعض ليسبق ذلك على التابيد ويكون ذلك بيضا وله اعادته  
كلما زال ويصح الصالح على عدم اعادته اذ زال لما يصح على ازالته اما  
اذا جرى الصالح على شئ منه وذلك لمصلحة معلومة كان اجارة فادرا  
فتمت المصلحة بقى ذلك وله اجرة يثلث  
الفصل الرابع في احكام عاقبة  
لا يصح الصالح الذي يتضمن لهبة او ابراء منه لا يصح نبوهه فلا يصح  
من القن الماذون له في التجار ولا من الكاتب ولا من ناظر الوقف  
ولا من ولي المجر عليه الا اذا كان فيه مصلحة لما لو انكر له عليه المحرم ولا  
بينة او ادعى على المجر بحقه به بيعة فيصح الصالح عنه اما الصالح الذي يعني  
ببيع او اجارة فله حكمها  
المروء كالقرار يصح اخذ البعض عنه فيصح الصالح مع الجار بعض عنه  
اخراج جناح او ميزاب في لقوة  
يصح عن المجرول بمعلوم صحيح فلو كان له على آخر دين او عين مجرولا  
منه سواء نقد عمنها او لم يتقدر فصالحه بمال معلوم نقد او مؤجل صح  
جبرالة المصالح به تمنع صحة الصالح  
اذا صالح عن مال بعض صالحا عن قرار بناء البعض سحفا رجع لمصالح  
بالمال المصالح عنه انه طرد باقيا وبقيته ان كان متقوما تالفا وان كان  
متليا تالفا فبطلت  
طلب المدعي عليه الصالح عن المملوك المدعي به عليه ليس باقرار بالمملوك للمدعي  
من صالح المظن بشي ثم قام بينه باصل المملوك اوان المندم قبل الصالح بالمملوك لم تسبح



١٤٠٥  
١٨٦/٤٤  
من صلح عن مال بعض صلحا عن نظار فبان لبعض مستحقا بطول  
الصلح ورجع المدعى بدعواه

الباب الثاني في الابرار والحكامه

١٤٠٦  
٥٤٠/٤١  
الابرار من الدين يصلح بملقه او بما يؤدى منها فلو قال سقطت  
او تركت او قلصت قسما به او قلصت او انما في حل منه صح ويرى الدين منه  
١٤٠٧  
٥٤٠/٤١  
يصلح الابرار من الدين ما لا كان او مؤجلا لكن لا يصلح الابرار من الدين  
قبل وجوبه  
١٤٠٨  
٥٤٠/٤١  
الابرار اسقاطا فهو يقتصر الى لقبه ولا يطل بالرد فحق ابراره من دين  
برئت ذمته بلدين وان رد قلص الابرار فهو تسريح وعوى الذئب به  
١٤٠٩  
١٨٦/٤٤  
لا يصلح الابرار منه لا يصلح تبرعه فهو يصلح منه ناظر الوقف ولا الوصى  
وخمسها ولا يصلح ادمه المكلف الرشيد  
١٤١٠  
٥٤٠/٤١  
لا يصلح الابرار المعلقة بشرط لكن لو علقه على موته كان وصية تجرى  
فيه احكاما  
١٤١١  
٥٤٠/٤١  
لا يشترط في صحة الابرار علم قدر الدين ولا صفة فيصح منه المجهول لكن  
يشترط علم الحمل الوارد عليه الابرار فلو قال لفرجه ابرائلك محال عليك  
لصوابه قدره او صفة سواء قدر علمه ام لا صح لكن لو قال ابرائلك احد  
غرمائى او ابرائلك خدائى من احد المدينين لم يصلح  
١٤١٢  
١٨٦/٤٤  
لا تصلح البروة عن الوصيانه فلو قال ابرائلك من لقصه لدار لم يصلح  
الابرار في عرض الموت المخوف وصية تجرى فيه احكاما  
١٤١٣  
٥٤٠/٤١  
لقلصا يؤخذ من كل واحد منهم في باب الاقرار

الباب الثالث في احكام الجوار وفيه فصلان

الفصل الاول في احكام ما هو مشترك بين الجيران

١٤١٤  
١٨٦/٤٤  
الطريقه غير النافذ مشترك بين اهلها فيجوز لاهلها صلحا لباقيين  
عن اضراع جناح او ميزاب او حداث بئر او باب لا يستطرقه وليس له

١٤١٥  
١٨٦/٤١  
٥٤٠/٤٤  
فصل اول في بدون رضائهم لكن لو فتح متفق للمضور والرهون بدون رضائهم  
من ذى باب في زقاقه غير نافذ شريك لبقية اهلها فيه الى حد بابيه ولو وجد  
له فيما دخل عنه ضمن كان له باب في آخره فله نفقه الى اوله او وسطه بشرط  
عدم الضرر على الغير اما لو كان فيه ضرر كان فتحه مقابلا باب غيره او فتحه  
عاليا يشترط من منعه وارجاعه منع منه ولا يشترط بذلك حقه لولا عادته  
الى مكانه الاول  
١٤١٦  
١٨٦/٤١  
٥٤٠/٤٤  
اذا جعل الطريق غير النافذ لاهلهم بفتح باب او دخاله او نحو ذلك لغارة  
للازمة وليس لهم الرجوع عن الدون بعد فتحه ما دام مضورا لكن لو سد  
ثم اوفته لم يملك ذلك الا باذن جديده  
١٤١٧  
١٨٦/٤١  
٥٤٠/٤٤  
لا يجوز التصرف في المشترك بغير اذن سائر الشركاء فليس لاهلهم فتح  
كوة او طاقه او باب في حائطا مشترك ولا ان يبنى عليه ولا ان يحد  
فوق سرة ونحوها

١٤١٨  
١٨٦/٤١  
٥٤٠/٤٤  
يجوز الشريك على العمارة مع شريكه في الاملاك والوقوف المشتركة  
في ذلك بين الحائط والسقف والدر والسور والدولاب والنافذ والقبلة  
المشتركة ونحوها او احتاجت عمارة او تظليل فلهما او اصابوا حائطا او نحو  
فلهما مما ينظر الشراكه بتركه فان ابى اخذ الحاكم منه ماله ونفقة ولا يقضى  
عليه اذن الشريك بالعمارة ليرجع بحصة الشريك بالمسح من النفقة على حصته من  
البناء

١٤١٩  
١٨٦/٤١  
٥٤٠/٤٤  
اذا انقص الشريك على بناء حصته شريكه باذن الحاكم او انقصه بنية اضرار  
رجع على حصته شريكه وكان البناء بينهما  
١٤٢٠  
١٨٦/٤١  
٥٤٠/٤٤  
اذا بنى الشريك لنفسه ما ارضى به المشترك بالآلة فهو مشترك بينهما لما كان  
وليس له منع شريكه من الاستفاد به قبل اخذ حصته من النفقة وليس له نقض  
ساكنه اما للبناء بغير الآلة فهو له وله نفقة الواو دفعه الى الشريك حصته من  
القيمة وليس لغير الباقي نفقة ولا الزام باقية بنفقه



١٤٤١  
٢٠٠/٤/٢  
اذا اشترى بئرًا خفيف ضرره وجب تقسيمه فان اشترى بئرًا  
اجبره الحاكم لعمارة المترك  
١٤٤٢  
٢٠٠/٤/١  
من اشترى بئرًا بئرًا خفيف ضرره وجب تقسيمه فان اشترى بئرًا  
من اشترى بئرًا بئرًا خفيف ضرره وجب تقسيمه فان اشترى بئرًا  
الربيع اما لو اشترى بئرًا خفيف ضرره وجب تقسيمه فان اشترى بئرًا  
اذا اشترى بئرًا خفيف ضرره وجب تقسيمه فان اشترى بئرًا  
ساعة مائة كربع ونحوه صحيح

الفصل الثاني في احكام ما ليس بمشترك  
بين الجيران

١٤٤٦  
٢٠٠/٤/١  
مالك الدار والارض يملك لهوئرا ونحوها فلو امتدت اليه ارضان  
بشجر جاري او عودا فلا يصح له الدار والارض الزام برودها او  
تقطيعها فان اشترى بئرًا خفيف ضرره وجب تقسيمه فان اشترى بئرًا  
لا يجوز التصرف في ملك الغير الا باذنه فليس لاحد فتح كوة  
او طاعة او ضرب وتد او عمل في جدار جاره ولا وضع متعة  
عليه ولا اخراج جناح او ميزاب في ملك الغير بدون اذنه ولا يصح  
اصلاح عن ذلك

١٤٤٦  
٢٠٠/٤/١  
١٤٤٦  
٢٠٠/٤/٢  
للمالك ان يتصرف في ملكه كيف يشاء ولكن اذا اضر ذلك بجاره  
كان له منه مثله لو كان يقضي بستان او حديقة سقيًا يتدفق اليه  
وارجاءه فيرسلها او يعمل عمالًا او صناعة يضر الحيطان اطرافه ونحوه  
حدوة او شورا يتدفق دخانه الى الجار او كنيفا او بالوعة يفسد بئر  
جار او يولس حائطه فللجار منه والزم بالزالة ان لم يمكن دفع  
الضرر او بطلان لو كان الذي حصل منه الضرر باقيا على ملك  
الجار كما لو كان الثور او الظاهرة او الكنيف ممرًا قبل بناء الجار  
داره او حفرة بئر او قبل ملك الجار الدار الجاورة فليس له شئ ولا

١٤٤٧  
٢٠٠/٤/١  
٢٠٠/٤/٢  
يطلق بالنقل والذالة  
ليس لاحد ان يتصرف في ملكه تصرفًا يضر جاره او يمنع جاره مثلاً  
لو كان لجاره حوض جدار على سطح جاره او في ارضه فليس لصاحب  
السطح تقطيعه بئرًا يمنع جيران الماء ولا لصاحب الارض  
ان يبني بئرًا ما يمنع جيرانه

١٤٤٨  
٢٠٠/٤/١  
٢٠٠/٤/٢  
كل احد تقطيعه جداره ولو افضى الى بئر الجار او جداره او خيف  
تقضي اجرة داره

١٤٤٩  
٢٠٠/٤/١  
١٤٤٩  
٢٠٠/٤/٢  
لصاحب العود لقرار على لغيره فلو اشترى لغيره جداراً جداراً  
بناءً وليس مع صاحب العود شئ من تقطيعه بناءً ما اشترى او ضرب به لغيره  
ليس لاحد وضع جذوع سقفه على حائط جاره به او اذنه الا عند الضرورة  
بان لا يمكن له التقفيف الا به فيجوز ولو كان الحائط لغيره وجب  
او وقفاً وليس للجار منه من ذلك ولا اخذ عرض عنه فلو منع الجار  
اجبره الحاكم بان لو كان الحائط يتصرف به بغيره لغيره ونحو ذلك  
فلا يرضع بدون رضاه وملكه

١٤٤٩  
٢٠٠/٤/١  
٢٠٠/٤/٢  
من ملك وضع جذوعه على حائطه فزال فله اعادتها حيث لا يمكن  
التقفيف الا به بالضرر فلو خيف سقوط الحائط بسد وضغط  
لزم الزلزال

١٤٤٩  
٢٠٠/٤/١  
٢٠٠/٤/٢  
١٤٤٩  
٢٠٠/٤/١  
٢٠٠/٤/٢  
صاحب الحائط الذي سقى الجار وضع جذوعه عليه لا يملك التصرف  
فيه عن وجهه يقطع حده جاره فليس له لغيره حاجة اما لو احتاج  
الى لغيره لحوق سقطه او لتحويله الى مكان اخر لفرض صحيح كان له ذلك  
انظر في المرافعة المرفوعة من القديم انزل وضعت بحسنه وجهه  
جذوعه على جدار جاره او وجد مسيل ماء على سطح غيره ونحو ذلك  
ولم يعلم سبه كان بقاءه مقامه جفرت حتى لو زال ذلك فله اعادته



١٤٤٦  
٢٠٤/٤/٢  
منه طاعة له فافذخه وادى رضى شرا ما يحرم نظره منه صبره جاز  
لزم سداها اما اذا لم ير شرا ذلك لا يلزم سداها  
١٤٤٥  
١٤٦/٤/١  
منه كان طوعا على من طوع جاز ليس له الصبر على طوع  
على وجه يشترط على طوع جاز الا ان يبين سيرة قسره  
عنه روية النفس  
١٤٤٦  
١٤٦/٤/١  
كف الجار والاطلاع على وجه ضرر يزال فيلزم الجار لا على بناء  
سيرة تمنع شارة النفس لكن لوقاوى الجار ان شتره  
في بناء رده الى غيرها اجبر عليه عند الحاجة

١٤٤٧  
٢٠٥/٤/١

١٤٤٨  
٢٠٥/٤/١

١٤٤٩  
٢٠١/٤/١

١٤٤٠  
٢٠٩/٤/١

٢٠٧/٤/٢

١٤٤١  
٢٠٠/٤/١

٢٠٦/٤/٢

١٤٤٢  
٢٠٠/٤/١

١٤٤٤  
٢٠٥/٤/١

١٤٤٤  
٢٠٥/٤/١

الكتاب الخامس عشر في الاقرار وفيه مقدمة وبابان  
المقدمة في المصطلحات لفقير

١٤٤٧  
٢٠٥/٤/١  
الاقرار هو اقرار بلفظ الجواز ما عليه او على موطه او مولى او مورث  
ويقال للمقر مقر والمقر له لذي الظاهره مقر به ولصاحبه مقر له  
المقر هو المقر المحمل للمعنى فالتدعى السواء وصنفه لغيره والمبين  
الاستسار هو اقرار بلفظ ما يتناول له لفظ الاستسار منه بموضوعه  
الباب الاول في صيغ الاقرار واحواله وفيه اربعة فصول  
الفصل الاول فيما يحصل به الاقرار

يصح الاقرار بلفظ غير خبر به عن حصة ثابت او يدل على تصديقه لمضى  
مما لو قال لقول على كذا او كان له على كذا او كان له كذا لكذا  
بكر او كذا الفرس لزيد او غصبت كذا الكتاب منه بكر او بقة منه او دعى  
عليه شخص بمال فقال في جوابه نعم او صدقت او انا وصاؤه او مقر او قررت  
به او ادرى بما ارضى افعي لصندوقه او قال في الجواب كذا او عدته او اقرته  
فقد اقر به اما لو قال انا اقر او صاؤه لا يكون اقرارا بل وعدا  
اللفظ الذي يستعمل في الاشياء لا يحصل الاقرار به كما لو قال لعلك او عسى  
انه تكون ممقا او اظن او احب انك صاؤه او يجوز او يمكن ان له كذا  
اوله على كذا فيما اظن

١٤٤٢  
٢٠٠/٤/١  
اللفظ الذي يحتمل معنى آخر غير تصديقه لمضى لا يحصل به الاقرار كما  
لو قال انا لا انكر اولت منكرا او ما انكرت عقلي وكذا لو قال اضمم عليه او افصح  
كذلك ونحو ذلك مما يحتمل الاستسار

١٤٤٤  
٢٠٥/٤/١  
انما في علم النظم فيصيح الاقرار به  
الاشياء المفروضة من الاقرض تقسم تقسم النظم فيصيح اقراره بها اما في النظم  
فلا تستبرأ شارة وكذا الفصل لسانه او كان يرجى نطقه



١٤٤٥  
٤٤٤/٤١

لا يقبل تفسير لاقرار بما يخالف الظاهر فلو قال له في كذا مال  
الفا في كذا دار نصف المزم بأقراره ولا يقبل انه يريد ان يبرهن  
ذلك وكذا لو قال له في ميراث ابي مائة فزاد اقراره بدين ولا يقبل تفسيره  
بالسرية

١٤٤٦  
٤٤٤/٤١

تفسير المعلوم بما يقتضيه مقبول سواء كان معلوم متعلق ومنفصل  
متمم لوقال له عندي الف وضرة متهم او منفصل بدين او ودية قبل

الفصل الثاني في تعليق الاقرار

١٤٤٧  
٤٤٠/٤١

الاقرار اجبا ربحه سابعه فهو يتعلق بشرط متقبل فلو قال ان قدم  
فلون اوان جاء راس الشر او اذا جاء المطر فلزيد على كذا اوان شره  
بره الحجة زيد فزاد ما ادله لم يكن مقرا بذلك

١٤٤٨  
٤٤٠/٤١

الشرط المتأخر المتصل بالاقرار اذا احتمل ان يراو به اجل الحجة لم يطل  
الاقرار كما لو قال له على كذا اذا جاء راس الشر ويقبل قول المقر بيمينه  
في تفسير ذلك بالاجل او قصة الوصية

١٤٤٩  
٤٤٠/٤١

تعليق لاقرار بمسئمة الله لا يطله اما تعليقه بمسئمة غيره فيبطل به فلو  
قال له على كذا ان شاء الله او في مسئمة الله صح

١٤٥٠  
٤٤٠/٤١

الفصل الثالث في وصل الاقرار بما يغايره

اذا وصل بالاقرار ما يرفع جميع المقر به صح الاقرار ولو وصل به فلو قال له  
على الف الف درهم ببيع لم يقضه اولا على الف استوفاه او ابر في منه كان  
مقرا بالالف في كذا المدة

١٤٥١  
٤٤١/٤١

يصح استثناء النصف خاقل لا ما زاد ونحو ذلك فلو قال له على مائة الا خمسين  
او اوعشرين كما نه ثواب خمسين في اذ ولا وبما نيز في الثانية اما لو قال له على مائة  
الاستثنى او الاستثنى كما نه ثواب مائة ويلغو الاستثناء لانه اذا كان المستثنى نفيا  
بالاستثناء صح استثناء اكثر مما لو اقر لزيد بره الدار الا هذا البيت وكان البيت  
اكثر مما صح ذلك

١٤٥٢  
٤٤١/٤١

لا يصح الاستثناء منه غير الجنس ولا منه غير النوع فلو قال له على مائة درهم  
الوثق او لا وثقا كان مقرا بالمائة ويلغو الاستثناء

١٤٥٣  
٤٤١/٤١

يشترط صحة الاستثناء ان لا يفصل بينه وبين المستثنى منه بعلوم اجنبى  
او بسكونه مع يملكه المعلوم فيه فلو فصل بذلك لغا الاستثناء

١٤٥٤  
٤٤٤/٤١

اذا وصل لاقرار ببيان صفة المقر به لزوم بالصفة البينة متمم لوقال  
له على مائة زوجة الا كذا او زيادة او ناقصة او مقسومة لزمه بتلك  
الصفة

١٤٥٥  
٤٤٤/٤١

اذا وصل الاقرار بما ينفى المقر به ويريد ان ينفى او لا يستحال اعتباره ذلك  
ويكون مقرا بالبدل متمم لوقال له كذا الدار ملكا لها اولا كذا الفرس  
عارية او هبة كما نه مقرا بالثلثية او بالعارية او السرية وتعتبر حينئذ  
شرط العارية والسرية وكذا لو قال له على اذ في زنى الف قبل تفسيره  
بالودية اذا كان متصلا

١٤٥٦  
٤٤٨/٤١

لا يقبل الاقرار في الاقرار ويلزم بالاول فلو قال له على مائة بل مائتان اذ قال مائتا له  
بل مائة لزمه مائتان

الفصل الرابع في الاقرار بالمحمل والمحمول

١٤٥٧  
٤٤٥/٤١

يصح الاقرار بالمحمول والمحمول المطالب المقر بتفسيره بما يحتمل فان لم يكن  
حتى يفسره

١٤٥٨  
٤٤٥/٤١

نه اقران عليه لفلون حقا او شيئا او كذا قبل منه تفسيره باقل مال او  
بحقه غير ماله مما يؤول الا مال او بما يشتر في الذمة والمطالب به فان  
فسره بحد قذ في او بصفة او بما يجب رده وان لم يكن مالا لطلب الصية  
والماشية قبل منه ولا يصح تفسيره بيمينه ولا بيمينه راد السهم وتثبت  
العاطس ونحو ذلك ولا بما ليس بمحمول عات كزارة وجبة بر

١٤٥٩  
٤٤٥/٤١

يلغو لاقرار بمحمول اذا ما المقر قبل تفسيره ولا يؤخذ ورثة بشئ مطلقا



منه قر بجال قبل تفسيره باقل منقول عادة وان كان قد وصف بالكثرة  
والنظم والقياس

١٤٦٠  
٤٤٥/٦/١

اقل الجمع ثلثة فلو اقر بقروسه صح تفسيره بثلاثة فالكثرة ولو وصف  
بالثمة

١٤٦١  
٤٤٥/٦/١

منه عترف بشركه مطلقه في ماله او بسهم مبرهم كانه قال فكون شركا  
في هذا المال او بسهم فيه قبل تفسيره باقل جزوه

١٤٦٢  
٤٤٦/٦/١

منه قر بعدد منه غير ذكر المعدود قبل تفسيره بنسب واحدات مختلفة مما  
ثبت في الذمة مثو لو قال له على الف صح تفسيره بالقروسة وبالريالات  
او بالسياب او بالرومان ونحو ذلك لما يقبل منه لو قال خمائة من القروسة  
ومائة من الريالات ومائة من السياب ولو عاينة في الرومان

١٤٦٣  
٤٤٦/٦/١

منه قر بصفة من غير بيان المعدود وذكر منه جناسه المعدودات باللفظ  
بغير او بدونه فالكلمة من جنس ذلك المعدود مثو لو قال له على الف مائتا  
ريال او الف ريال او عشرون ريالا ومائة او ثلثون ريالا ونصف او  
عشرة ونصف ريال او مائة وعشرون ريالا لزم الجميع من الريالات

١٤٦٤  
٤٤٦/٦/١

الاستثناء معيار المعنى فحقه جنس المستثنى ان يكون المستثنى منه  
من جنسه فلو قال له على الف الف دينار قال قل دنانير

١٤٦٥  
٤٤٦/٦/١

يصح استثناء المجرى منه لو قال له على الف الف الف او قليل قبل تفسيره  
بالمستثنى المجرى بما دون النصف ولا يقبل تفسيره بالنصف ولا بالثمة  
وكذا لو قال له على الف الف او نظام الف او قريبه الف قبل تفسيره للمقربة  
بالثمة بالنصف

١٤٦٦  
٤٤٧/٥/٤

منه قر بجمل ثم قال لو علم لي بما اقررت به حلفا بطلب المقر له والزم بما  
يصدق عليه الاسم

١٤٦٧  
٤٤٥/٦/١

الباب الثاني في الاقرار والحكامه وفيه خمسة فصول  
الفصل الاول في شرائط الاقرار

يشترط لصحة الاقرار ان يكون المقر مطلقا فلا يصح منه مجنون ولا مكره  
في حاله ولا منه صفة غير ما ذكروا اما الصغير المميز لما ذكروا له  
في الحاجة فيصح اقراره في قدر ما اذن له فيه

١٤٦٨  
٤٤٥/٦/١

يشترط لصحة الاقرار ان يكون بما يمكن صدقه فلو قر بيمينه منه  
يساويه في السنة بطل اقراره وكذا لو قر بجمل بانه اقرضه كذا ونحو  
ذلك مما لا يحتمل صدقه

١٤٦٩  
٤٤٥/٦/١

يشترط ان يكون المقر به بيد المقر او تحت ولايته او اختصا به فلا يصح  
اقراره على الغير بما لا يملك انشاء عليه فلا يصح اقراره بعمال مجموع  
انه لفنون ولا بجال موطن ان لفنون او اذا كان وليا في الاقرار

١٤٧٠  
٤٤٥/٦/١

يشترط لصحة الاقرار ان يصدر باختيار المقر فلا يصح منه مبرم ولوائم  
ولا منفي عليه ولا منه زال عقله بسبب مباح او منه ورثه لمن يصح الاقرار  
منه زال عقله بحسب كسره مسكر عمدا به لا حاجة اليه

١٤٧١  
٤٤٥/٦/١

لا يصح الاقرار بمكة الزه عليه ويصح اقراره بنفيه ما اذره على الاقرار به كما  
لوازه على الاقرار به بداية فاقربدار اذره على انه يقدر لزيد فاقربلبار  
صح اقراره

١٤٧٢  
٤٤٦/٦/١

كما لا يشترط ان يكون المقر به معلوما لا يشترط ان المقر له معلوما  
فلو اقر لمجهول لزم التسمية مثو لو قال لهذا المال لا حد الشخصية

١٤٧٣  
٤٤٥/٦/١

لغلبة الشخصية او خصته من احدهما صح الاقرار ولزم تسمية المالك  
ليدفع اليه ويحلف الاخر انه او عاه فان لم يبينه وقال لا اعلم للمالك  
منه فان صدقه انه لا يعلم للمالك منعه انتزع منه وطاعه نافية  
خصميه وان كذبه وقال كل منزها انه يعلم انه ملكي حلفا لهما جميعا

١٤٧٤  
٤٤٥/٦/١



واحدة انه لا يعلم فان نزل اسم لأحدهما بقرعة وغرم للآخر قيمة

الفصل الثاني في اقرار المريض واحكامه

١٤٧٤  
٢٢٦/٩/١  
٢٢٦/١٥/٢  
اقرار المريض مرض الموت المخوف بحقه عليه لغير وارث او باستيفاء دينه  
الذي عليه غير وارث في حكم اقرار الصحيح فيصح منه

١٤٧٥  
٢٢٦/٩/١  
يصح اقرار المريض مرض الموت المخوف بوارث كان يقول لغير وارث او  
يقول للمجهول النسب لغير اخي او عمتي او جدي

١٤٧٩  
٢٢٦/٩/١  
لا يقبل اقرار المريض مرض الموت المخوف بحال الوارث الا باجازة  
بأخ الوارث فهو يقبل اقراره لزوجته بالكره منه مكرها اما قدر مهر

المثل فهو واجب عليه بمقتضى عقد النكاح ولا تأثير لقراره به  
كل دينه ثابت على وارث لا يقبل اقرار المريض مرض الموت المخوف بوارثه

١٤٧٧  
٢٢٦/٩/١  
٢٢٦/٩/٢  
الا باجازة بأخ الوارث مكرها لوارثته في مرض موثق بالمخوف انزل  
استوفى مهرها من زوجها او برأته منه او اقرار المريض باستيفاء دين

له على وارثه لم يقبل ذلك الا باجازة بأخ الوارث  
البقرة فيكون المقدر وارثا او غير وارث بحال الاقرار لا يثبت الموت

١٤٧٨  
٢٢٦/٩/١  
٢٢٦/٩/٢  
بمعنى انه لو اقر له يرضه لومات حية الاقرار لم يلزم اقراره ولو ضم  
منه لارث وقت الموت كالاقرار للزوجة ثم بانزل اقره لاولاده

لو ضمه ثم ولد لم يلزم الاقرار الا باجازة الوارثه ويصح اقراره  
لمه لا يرضه لومات حية الاقرار ثم صار وارثا له وقت الموت كمن

اقر لاضيه حية وجرد ولد ثم مات الولد صح اقراره

الفصل الثالث في اقرار الرقيق والاقراء عليه اوله

١٤٧٩  
٢٢٦/٩/١  
يصح اقرار القم بالطهارة وبما يجب عهدا او تفريدا او كفارة او قودا  
في النفس او ما دونها ولو أخذ باعتراضه في الحال لكن اعترافه بالقود في

النفس لا يثبت به الا بعد عتقه

لا يقبل اقرار السيد على قته الا بالمال او بما يرجب فهو يصح اقراره عليه

١٤٨٠  
٢٢٦/٩/١  
٢٢٦/٩/٢  
بالطهارة ولا بما يرجب قصدا او عقوبة او كفارة ويصح اقراره  
عليه بالمال وبجناية خطأ او عمدا لم يرجب قصدا ويجوز السيد بين

فدائه وبينه وتسليمه في الدشمه

١٤٨١  
٢٢٦/٩/١  
٢٢٦/٩/٢  
اقرار القن المأذون له في التجارة بحال ينقطع بالتجارة يتبع به  
بعد عتقه اما غير المأذون له فيلزم اقراره بالمال او بما يرجب بجناية

خطأ او شبه عمد او بالتلف مال او غصب لا يقبل على سيده ويتبع به ليه  
عتقه مطلقا

١٤٨٢  
٢٢٦/٩/١  
٢٢٦/٩/٢  
اقرار القن بالسرقة يقبل في حقه القلع ولو كذب به سيده دون المال  
فلا يتبع به الا بعد عتقه

١٤٨٤  
٢٢٦/٩/١  
٢٢٦/٩/٢  
غير المكاتب من الاقرار لا يملك شيئا مطلقا وكل ما في يده مملوك  
لبيده فهو يصح اقراره لبيده ولا اقرار سيده له بحال مطلقا سواء في

ذلك اسم المملوك والمدير والقن اما المكاتب فيملك له وما فيه فيصح  
اقراره لبيده بالمال واقرار سيده له به

١٤٨٦  
٢٢٦/٩/١  
٢٢٦/٩/٢  
الاقرار لقن الغير بحال اقرار لبيده فان صدقة لزمت وان كذبه  
بطل اما الاقرار له بالنكاح او قصدا او تفريدا لغيره فيصح سواء

صدقة السيد او كذبه والمحمد لغيره والمطالبة به والعقد ليس لبيده شي  
من ذلك

١٤٨٥  
٢٢٦/٩/٢  
١٤٨٦  
٢٢٦/٩/١  
٢٢٦/٩/٢  
لا يقبل اقرار الرقيق بركة لغيره لغيره في بيع  
اقرار المكاتب بالجناية صحيح وتتعلق به رتبة جميعا فان خفف

عنه اتبع بركه ولا خلاف في رتبته لما لو ثبتت بالسنة ولا يصح اقرار  
سيده عليه بجناية ولا بغيرها



الفصل الرابع في الاقرار بالنسب

١٤٨٧  
٢٢٨/٤/١  
٢٠٤/٤/٢  
مردف لنسب لا يصح اقراره بغير ادب والدين والزوج والمولى  
فلا يقبل اقراره بابن ابن ولا جده ولا باخ ولا دم ونحو ذلك ويقبل  
منه مجهول النسب

١٤٨٨  
٢٢٨/٤/١  
٢٠١/٤/٢  
الاقرار باب ابيه او زوج او مولى صحيح ولو سقط به ذمنا فمردفا  
بشرط ان لا يكذب به الحس وان لا يدفع به شيئا لغيره وان يصدق  
المقر به مثالا لواقع بابن من البرية بشرط ان يثبت له اثرا او بينة  
منه كصغر منه بشرط ان يثبت له ذمنا ولم يكن للمقر نسب معروف عنده  
يكتفى في تصديقه والبركة وكله سكوت بدون نظره غيره اقرار  
المجهول النسب بمولى اعتقه او قرأ امرأة يزوج نصدة المقر لهم في ثقتهم  
الصحة قبل اقرارهم وثبت لهم الارث بمقتضى الاقرار حتى لو كان للمقر  
اخوة في الصورتين ادوليينه صجوا بالمقر

١٤٩٠  
٢٢٨/٤/١  
٢٠١/٤/٢  
لا يشترط تصديقه المقر له في المارة السابقة اذا طان ميتا او صغيرا  
او مجنونا طالما لا يعتبر كذبها بعد الكبر والعقل

١٤٩١  
٢٢٨/٤/١  
لا يقبل الاقرار بمحل النسب على غير مقر مثالا لواقع باخ في حياة الادب  
او يعم في حياة الجند ولهما غير مقرين بذلك لم يقبل لهذا الاقرار

١٤٩٢  
٢٢٨/٤/١  
٢٠٤/٤/٢  
١٤٩٢  
يقبل اقرار المرأة حتى الصغيرة عن نفسها بالنسب ولو تعدد دعوى وجبته  
جوت الكيفية لا يجب جوت زوجية انما لا يثبت بنوة اخوة غير السوام  
مثالا لواقع بنوة زيد فثبت له من ثبوت زوجية ام ولد بنوة اخوة  
زيد لكن ثبوت بنوة

١٤٩٣  
٢٢٨/٤/١  
كما يقسم الورثة مقام الوارث في مال والديون التي لم يحمي رذالها وادى  
يقصرون مقامه في الاقرار بالنسب مثالا لواقع جميع الورثة نسب من  
لواقربه مورثهم ثبت له قبل منهم وثبت له باقرارهم ايضا

١٤٩٥

النسب لا يتبين فلا يثبت باقرار بعض الورثة لدفع حصة المقر  
ودفع حصة غيره لكنه يشارك المقر المقر في الميراث بقدر ما يخصه  
فيظهر له ما فضل بيد المقر حصة بمقتضى اقراره مثالا لورثة زيد  
عنه بنين فاقرا حدهما باخ او احد لم يثبت له ويقسم المال نصيبين  
نصف لم لم يقر والنصف الاخر بين المقر والمقر فيظهر المقر في  
الصورة الادلة على النصف والثانية اربعة فحاسب والباقي للمقر

٢٢٨/٤/١  
٢٠٥/٥/٢

١٤٩٦  
٢٢٩/٤/١

اقرار المولى المجهول بنسب من يملك نظاما جهرا صحيح ولا عبرة لقوله  
اما اذا لم يكن له مجهول فلا يقبل اقراره الا اذا اقرت بالاذن له  
يكتفى بالسكوت في تصديقه اقراره الزوجية لاقراره بالزوجة وثبت  
به الذم

١٤٩٧  
٢٢٩/٤/١

لا اثر للمجهول احد الزوجية ولا يذم اقراره بالزوجة اذا صدق له  
ذلك قبل موت المقر وثبت الثبوت بشرط انما اذا بقي على الكذب  
حتى مات المقر فلا يقبل تصديقه بعد ذلك فلا يبره  
لا يقبل اقرار مطلق بنسب من يملك منه في نفسه الحاكم

١٤٩٨  
٢٢٩/٤/١

١٤٩٩  
٢٢٩/٤/١  
٢٠٤/٤/٢

الفصل الخامس في احكام عامة

من ملك انشاء شيء ملك اقراره فيصح اقرار المولى على مجموع  
المستول على الوقف بما يملك انشاء لما يصح اقرار المولى على موطنه  
فيما وصل فيه فلو اقر المولى ببيع مال المجهول او اقر المالك ببيع  
الوقف او اقر المولى ببيع وقف ونحوهما بان تصرف بذلك قبل  
ذلك منهم

١٥٠٠  
٢٢٦/٤/٢  
٢٢٥/٤/١  
٢٩٨/٤/٢

يصح اقرار الوارث على مورثه فيما يملك صدقة فاقرا جميع الورثة بدينه عليه  
نافذ ويلزمهم قضاؤه له لتركه وان اقر به بعضهم بالوسيلة لزم

١٥٠١  
٢٢٥/٤/١  
٢٢٩/٤/١



المقرض بقدر ربه فان ورث النصف لزمه نصف الدينه وان ورث الربع  
 لزمه الربع وهكذا وكذلك الاقرار بالوصية

١٥٠٤  
 ٤٤٤/٩١  
 او خافه قد يكون له في ماله من ثمنه في الاقرار للغير بما اضاف المقر  
 الى نفسه من ثمنه لو قال واري او فرسي او ثوبي لفلان اوله ماله او فيه لفلان  
 اوله ماله يذاني ماله الف او قال ويبي الذي في ثوبي لفلان لفلان يذني اقراره  
 لله لو فسر به بالبرية قبل منه فهو جبر على التلفز اقباضه

١٥٠٥  
 ٤٤٤/٩١  
 الاقرار بالدينه يتعلق بالذمة والاقرار بالعين يتعلق بذاتها فلو اقر بدين  
 لشخص وبعين لا يقر بدين العين احده ولو لم يملك المقر مال غيرها

١٥٠٦  
 ٤٤٤/٩١  
 الاقرار بشئ يتضمن دعوى او اجبات حصة على الغير يقبل فيما عليه لوضا له مثله  
 لو قرانه خالف امراته على الف بانه منه والقول لفلان في نفس العرض وكذلك لو  
 اقر بدين انما له ماله ماله ماله في الف او اقر بدين لزيد وقال استاجرته منه سنة  
 او ثوبه وقال خطبته او صنته بكذا

١٥٠٧  
 ٤٤٤/٩١  
 يبطل الاقرار بدين المقر او بدينه فلو اقر بدين لزيد فله بطل  
 بطل الاقرار واقراره في يده ويقبل الرجوع المقر ودعواه به لنفسه بعد تكذيب  
 المقر اما دعوى المقر به ورجوعه بعد التكذيب لا تصد يوه فهو يقبل

١٥٠٨  
 ٤٤٤/٩١  
 لا يزاحم ارباب الديون الثابتة بمحض اقرار الورثة ارباب الديون الثابتة  
 باقرار المورث كما لا يزاحم المورث ولا المورث ارباب الديون الثابتة  
 بالبينه فتقدم الديون الثابتة بالبيات على الديون الثابتة باقرار المورث  
 على ما اقر به الورثة

١٥٠٩  
 ٤٤٤/٩١  
 لا يقبل الرجوع على الاقرار بحقوقه العباد ولا يقبل الرجوع على الاقرار بحقوقه  
 الله التي لا تدفع بها الشكرات اما ما كان حلاله فيدر بالرجوع

١٥١٠  
 ٤٤٤/٩١  
 ما جرت العادة بالاقرار بقبضه او قبضه قبل حقيقة القبض اذا انكر  
 المقر حقيقة القبض من غير محذور لا قراع وطلب اهلوق خصمه حلف فان  
 نكل قضى عليه

١٥٠٩  
 ٤٤٤/٩١  
 مبيع او ولعب او نحو ذلك ثم ادعى انه وقع ذلك عليه ولا بينة  
 له وطلب اهلوق خصمه لزمه الحلف فان نكل قضى عليه

١٥١٠  
 ٤٤٤/٩١  
 ماله اقر بقبضه ثم ادعى فساده وانما اقر به على طمعه صحته لم يقبل منه  
 وذلك انه يحلف المقر فان نكل حلف المقر بطلان دعواه وبرئ منه

١٥١١  
 ٤٤٤/٩١  
 ماله تصرف في شئ تصرفا جعل لغيره فيه حقا ثم اقر بما يمنع صحته  
 تصرفه لم يقبل اقراره لما لو بيع او عتقه او ولعب ثم اقر بالمحذور لم يقبل  
 عليه لغيره او اقر ان المبيع لفلان او المقتبة ام ولد لم يقبل ذلك  
 في صحة الشراء او الموصوب له او المقتبة ولا يؤثر في تصرفه كونه لزمه  
 ان يقرم بدينه للمقر

١٥١٢  
 ٤٤٤/٩١  
 ماله تصرف في شئ تصرفا يثبت على المورث ثم ادعى انه لم يكن ملكه  
 حان التصرف لم يقبل قوله مطلقا ولكنه تسع بينة ان لم يكن  
 ملذبا لربا باقراره بملكه ولا فلو تسع بينة

١٥١٣  
 ٤٤٤/٩١  
 اذا ادعى اثنان وزاد في يد ثالث انزلها شركة مع الشيوخ فاقتر  
 ذوا له يبيها لواحدها فالحق بينهما

١٥١٤  
 ٤٤٤/٩١  
 الاقرار بالدينه يقبل ويؤخذ به فلو اقر بشئ في يده انه اخذ  
 ماله او فسخه منه فقد اقر له باليه فيلزمه تسليمه اليه كانه لو قال  
 قبضته فله يذني او وصل الى يده لم يكن ذلك اقرارا  
 له باليه

١٥١٥  
 ٤٤٤/٩١  
 الاقرار بالتقدي يقضي التسوية بينهم عند علم المزمع من المورث  
 الورثة بالذكة لزيد وبكرسا بملقظ واحد فله له بالسوية او اقر  
 بالذكة جماعة بملقظ واحد فله لهم بالسوية بينهم

١٥١٦  
 ٤٤٤/٩١  
 ماله اقر بجرية عبد او شربة بر ضررته ثم اشتراه ماله  
 عتقه عليه حلالا ولا ولدا له



١٥١٧  
٤٤٨/٤١  
١٥١٨  
٤٤٨/٤١

الوقار بخاصة أهمية حال ليس قراراً بمحله  
منه قرأتى جهده ظرفاً أو مذكوراً كان مقراً بالوفد منهما دون الثاني  
مذكوراً لوقال له غدى سيفاً في قرأاً أو مائة ريال في صندوقه أو بيت فيه  
وابة أو فرس على سرج أو سرج على ذبة كان مقراً بالملطوية أو لا

١٥١٩  
٤٤٠/٤١  
١٥٢٠  
٤٤٢/٤١

منه قرأتى لفظة وقال لم أو ما قلت قبل منه يمينه  
الوقار اخبار فهو قابل للتكرار فلو قرأ بالفا في اوقات متعددة منه  
غير ذكر ما يقتضى لئلا والمقربة لزومه الفاضلة اما لو ذكر ما يقتضى  
السند ومنه سبباً مختلفة أو آجال متفاوتة أو فروع أو وصفات متباينة  
أو اختلفت تواريخ القبض أو ذلك على لغة والمقربة ولو قيد في بعض  
الوقاير وظلمه في الباء في عمل المظلمة على المقية

١٥٢١  
٤٤٤/٤١

حالة مجلس صلاح كماله واحدة بالنسبة لا قرار الورقة بدويون على المورث  
فتسبب على الوقاير الواقعة في مجلس واحد كما قرار واحد مذكور لوقاير  
على التساقب في مجلس واحد من مائة ثم بمائة ثم بمائة ثم بمائة  
وكانت لثلاثة مائة فتمت لثلاثة مائة بدويون المقرباً في خطه  
في خطه الاول سداً ولثاني نصفه والثالث ثلثها اما لو لم يخط (أقرا)  
على التساقب كذلك في ثلثة مجالس اعطى الاول مائة كاملة والثاني  
مائتين ولا يعطى الثالث منه شيئاً



الكتاب السادس عشر في الفقه  
في الفقه المالكية  
لشيخنا المرحوم  
في سنة ١٢٧٤



الكتاب الـ ١٥ عشر في الشريعة وفيه مقدمة وخمسة ابواب

الحمد لله الذي هدانا لهذا

۱۹۹ / ۱ ۱۰۷۷  
الشركة لله اعتمام شخصين خالصة في استحقاق اذ في تصريف ولهم تصريف شركة مال  
وشركة عقد

١٨٩ / ٢ / ١٥٢٢  
شركة المال في الاجتماع في استحقاق عين بنافضها او يدون بنافضها او في حتمها  
النافع دون العين

١٩٩/٩ ١٥٤٤  
شركة القنفذ الاجتماع في القصر ولوحة النماذج  
شركة القنفذ الاجتماع في القصر ولوحة النماذج  
شركة القنفذ الاجتماع في القصر ولوحة النماذج

۱۹۷/۶ ۱۰۴۵  
شرکت افغان الهی عقد شرکت بین حد و حد واسه مال معلوم لكل منهم قد وعین ليعمل  
في جميع أعماله يكون لكل منهم من البرج جزء متع معلوم

۲۸/۶۱ ۱۵۷۸  
۲۹/۶۱  
شرف الی شہادتہ علیہ دفعہ مال معلوم لمن یحب فیہ یجوز مشایع معلوم لہ  
بیمہ دلیہ فی قراضہ

۱۹/ ۹/ ۱۳۴۷ شرکت الوجوه هیئت اشتران مخصوصین قائمہ فیہم ما اشتریان فی ذہبہا ہوا ،  
بجاءہا

شوله الابان هيا شتر ان اثنين خالصة ضايتلكا نه بابا انزا من صياح اوتيتك  
في ذمها من عمل

١٠٢٤ / ٢٢٤  
١٥٢٩  
شركة المصايفه نوعان الاول تصريفه كل من الشريك ارضاه به شراء  
وبعاً ومضاربة وتقليلاً ومساوغة بالمال وارثاً او ضماناً وتقبل ما يرد من  
الاركان ولهذا النوع جمع بين جميع انواع الشركة والنوع الثاني هو الاشتراك  
في كل ما شئت لها او عليها

٢٩٤/١ ١٥٢٠ السنة تحميمه ايضا، انشا، بعد بعضه وانازها في وهو نون

۱۹/۶/۱۰۳۱ قسۃ التراضی فی القسۃ الحاصدۃ بین الشکاویۃ من ایدم اور بعضی من قسۃ  
العضد للفقہ

٢٠١/٢ ١٥٢٤ نسخة الاخير هو نسخة التي لاظهر فيها على احد من الشكاوي ولا ارضاء

١٠٢٢ ٢٠٠/٢١ القصة التي لا تترك في الحقيقة السام مقابل عمل

١٥٢٤  
١٤٤١/٤  
الكتاب هو الاخير كنفه من الاختصاصات وملك مصر

٢٠٢٥ ٢٠١٦١  
احياء الكواكب الهوان بجوز الهامينا وهازل ط منير وجمعة سادة البلد البنا ب

او باط و ماء او حنف بنفرا حاء او نغش شج او تفرع للذرع بازائه موافق

١٥٢٣ الهبات التي فتت المنافع بالزبان بان يتفق احد هامة والاخرى اوجها

باب شفع احمد بن حنبل والافضل

٢٥٧٢/ ١٥٣٧ الادبناج دفع الكاى الرصه يتجه به على ان كل البعج لرب الكاى

١٥٣٨ تفهيم الامام اعادته بعد التحكيم فيه الاربعة واسم الامام

الباب الاول في شركة المصارف وفيه مسائل

المعدل الادوار في صفة هذه الشراية واسبابها

١٥٢٩ اذا سبق جماعة الرباط الى كعبه وعينه ومطبخه وخوفه ذلك فاخذوه ودفنوه وانه

وهو مشقة في ينهم بالسوية

۱۵۴. اذ اتملك امتك فاكتر عينا ومنفعة بسبب مع اسباب الملك فترا

اما آداب وارث واستنجا و قبول وصية و خمر و فساد العين

او کشف مشقه فی شرح مشقه ملکت

۱۰۴۱ / ۹ / ۱  
اذا خف حاضره من اصغیر او ساقه امامت من نهد کید ملوک مشرقا بنیم علی

حل ولفقه ولذا اذا اصابه الرشد مواتا

۱۰۹۹ ۳۴۹/۶/۱ اذا عمل طهارة فغسل يديه ووجهه ورجليه واما ما في الاخر

وهو مشرف عليها وهذا داخل في الحاصل المصروف الذي لا يقدر عليه

و هو مشرك في الدين و يلزمه قتله من المحلوس اما اذا اهلط بدونه او غير

من حبيب اولئك العبد علي وجه الاميرة المالكان شريخان من خلعة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

۱۵۴۳ / ۶ / ۲۴۵  
 لاجلہ درکم سے یہ زمین لاجلہ سے خریدی گئی ہے۔ لاجلہ سے خریدی گئی ہے۔  
 قاضی انوار الدین خان صاحب

[illegible]







١٥٦٣ ٢٩٨/٦١  
 اذا ورث اثنان او اكثر خيا وعيب او شرط فرضي احدها سقط حق الباقي  
 اما اذا اشترى شخصان معا واحدة باملاكهم كدخيل عيب وخرق الاثر  
 لا يثبت ان يفيض حصته من الشراء اذا كان مكيلا او موزونا يستقيم  
 من به باع او مودع وخو لغيره الشراء او امتناعه بدون اذن ولا اذن  
 الحاكم اما اذا كان لا يستقيم كدابة او موزون ومصدق وخو فليس له ذلك  
 الا باذن الشريك او الحاكم  
 ١٥٦٤ ٢٩٩/٦١  
 لا يثبت في طلب بيع مالا يقسم الا بالتراضي من منفرد او عقار ويحجر  
 الشريك على البيع مع فان اير باع الحاكم وقسم كسفن وكذا الدار لم يثبت  
 اجبر عليها الاخر ولو كان شريكا في وقت فان اير باع الحاكم وقسم لا يثبت  
 نفقة الاعيان المشتركة مع الشراء على قدر حقوقهم سواء الحيوان وغيره  
 فلو احتاجت القفاة المشتركة الى حمار فزاد على الشراء بقدر حقوقهم وحما  
 على قدر شرائه عند الاستخراج فان اشترى في الملك ونفقة لم يثبت له  
 الفصل  
 ١٥٦٥  
 نما، الشراء وكسبه يكون بين الشراء على قدر ملكهم سواء في ذلك الكسب  
 الكسب او فسخ  
 الباب الثاني في شركة العقد وفيه سبعة فصول  
 الفصل الاول في شرائط عامه شرطات العقد  
 ١٥٦٦ ١٩٧/٦١  
 لا يقسم الشراء الا من سجد له كقر في فلا يصح من صغير ولا غيب  
 ١٥٦٧ ١٩٨/٦١  
 شية طر في الشراء ان به الرزم وصفته فثبت بين الشراء عابثية  
 حصصهم او مع التفاوت فثبت به الرزم وصفته فثبت او شرط لبعضهم  
 جزا بجهول لم يقسم الشراء ولو ذكر ان الرزم بينه كان بينهما نصف  
 ١٥٦٨ ٢٠١/٦١  
 لا يصح اشتراط عدم فسخ الشراء مدة كذا او ابد او لغيره الشرط وهدم  
 لا يصح اشتراط ما ينافي مقتضى العقد فثبت من شرط احد الشريكين على الآخر  
 ضمان حال او شرط عليه من الضميمة اقرب من راسه او شرط ان لا يصح ولا يثبت  
 ١٥٦٩ ٢٠٢/٦١  
 بطلان شرط او شرط ان يكون الرزم كله للاحد

لا يصح اشتراط ما ليس من مقتضى العقد كما لو شرط احدهما الانتفاع بمكان الشركة  
 كدكوب داجرا وليس ثوبا او شرط ذلك لاجنب او شرط ان ما عجب اخذه  
 بقت فثبت الشرط وقسم الشركة  
 ١٥٧٠ ١٩٩/٦١  
 شية طر في شركة الفان والضمارة ان يكون راسي مال الشركة قد راى علمه ما من التقو  
 الكسب من طر في شركة الفان والضمارة على العوضين ونحوها ولا على الذهب والفضة بقدر كسبه  
 ١٥٧١ ٢٠٠/٦١  
 شية طر في شركة الفان والضمارة على من راس المال حين العقد فلا يقسم عليه مال  
 غائبة او على مال في الزمة  
 ١٥٧٢ ٢٠١/٦١  
 الوكالة التي تنفذها الشركة ليست كالوكالة المفوضة فلا يشترط ان يصح شركة  
 المعهود ذكره من ما يشترطه ولا قدره ولا فية فلو قال كل من هذا للاخر كذا اشترى  
 من شين وهو شياحي  
 الفصل الثاني في احكام عامة لشركات العقد  
 ١٥٧٣ ١٩٨/٦١  
 تنفذ الشركة بكل ما يدل على كسبها من قول او فعل يدل على ان كل واحد من الشريكين  
 للأخر في التصرف والامانة ولا يشترط قبول العامل باللفظ بل بخلق منتهى العمل  
 ١٥٧٤ ٢٠٢/٦١  
 الشركة مبنية على كماله والامانة واللفظ ان لا تنفذ الا اذ به بالتصرف فاشترى  
 احد الشريكين وهو ليجوز الا اذا نوى الشراء لنفسه خاصة فثبت به  
 ١٥٧٥ ٢٠٣/٦١  
 يقبل قول شريك فيها اشتراء لنفسه او للشركة  
 ١٥٧٦ ٢٠٤/٦١  
 الاذن بالتجارة لا يقتضي الابراء والاقارب فلو ابرأ احد الشريكين من دين  
 او اقر عين او دين للاحد قبل فسخ الشركة فهو من نصيب خصمه دون  
 نصيب الشريك الا ان اقر بما يتعلق بالشركة كاجرة دلال او مخزن لاملو  
 الشركة ونحو ذلك فهو من نصيب جميع  
 ١٥٧٧ ٢٠٥/٦١  
 الشريك من العقد لتمامه فلو كان واحدا من الشريكين فسخه ففسخه وسواء  
 كانه كان نقدا او عينا فلو تقاسم الشريكان او فسخا احدهما انفسه  
 وبطلت الوكالة من الطرفين اما اذا اقر احداهما فليس شركته في تصريف  
 المفرد او نصيبه فلو وصم تصريف العاقل في جميع



٢٠٧ / ٤ / ١ ١٥٨١ اذا اتفقوا في بيع ما في شركة من ثمنه او اتفقا في حصة سواء كانت الشركة  
 صحيحة او فاسدة ويكون ربح ذللك المال الذي حصل فيه الثمن في الشركة  
 الموضوعة الى حصة في الشركة سواء كانت تملك او فتمت ان تمن او غير ذللك  
 تقع على راس المال ففي العنان تكون على الشركة بنسبة اموالهم دون الايمان  
 وفي المضاربة على ربح المال فقط وفي شركة العيوض على الشراكا على قدر ملكهم  
 فيما يشترطون حسب شرطهم  
 ٢٠٨ / ٤ / ٢ ١٥٨٣ تطول الشركة بغير احد الشركتين وحينئذ يطبق وبالحج عليه لغة وبكل  
 ما يطرأ على المال  
 ٢٠٩ / ٤ / ١ ١٥٨٤ الشركة تنقضي بالموالاة فيصير خصمها بالبيع والبلد والنفقة والاشئ من  
 فلو شرط احد الشركتين على الآخر ان لا يبيع الا في ثمنه من حصة او في ثمن معين  
 او ان لا يبيع الا بنسبة كذا وان لا يبيع يعاقب فلا مانع وان لا يبيع في المال  
 صوم الشراط وليس للشركاء مخالفة ولكل من شركا والابان طلب اجماع العمل  
 الذي قبله اجمعهم وفيه ما يلائم في الواقع  
 ٢١٠ / ٤ / ١ ١٥٨٥ اشتراط ما يؤدى الى جواز الربح من الشركة فلو شرط الاجنبيين او الامم  
 درهم معلوم او ربح مالي معين فسد  
 ٢١١ / ٤ / ١ ١٥٨٦ ليس للشريك اجماع في بيع الشركة ما لم يقره واليه  
 والحق الا باذن بقية الشركاء  
 ٢١٢ / ٤ / ١ ١٥٨٧ يصح لاجل الشركة شراء حصة شريكه وان اشترى الجميع اجمع الا في حصة  
 الجائز  
 ٢١٣ / ٤ / ١ ١٥٨٨ ما يشترط في الشركة هو ملك بينوا على ما شرط من ثمن او وقت ضلوا وذللك  
 الربح بينوا على ما اتفقا عليه اما ان يبيعوا على غير قدر الملك فلو شرطوا  
 ان يكون ملك ما يشترط بينوا لغيره او ان لا يبيعوا او ان لا يبيعوا فلو ضيعت  
 ذللك سواء كان الربح بينوا لذللك ام لا  
 ٢١٤ / ٤ / ١ ١٥٨٩ لكل من شركا ان يعل ما هو من اموال التجارة وفيه ان يبيع ويشترى ويقتل  
 ويحبل ويحيا ويقتل ويقتل ويقتل

٢٠١ / ٤ / ١ ٢٥٨٠ لكل من الشركا ان يعل ما هو من اموال التجارة وفيه ان يبيع ويشترى ويقتل  
 هو او شريكه ولو عرض بشريكه وان يقابل وان يشترى الا اجمالا واليه  
 والايمان والابان الى جهة والى جهة بالدية والى جهة فيه وجوب الغريم  
 ولو ابر الشريك  
 ٢٠٢ / ٤ / ١ ١٥٨١ لكل من الشركا ان يعل ما هو من اموال التجارة وفيه ان يبيع ويشترى ويقتل  
 يعيب ما يبيع من مال الشركة وراعيه الارش والخط من الثمن وقبول الثمن  
 اذا ردت اليه يعيب وان يقر بالثمن او يقره او يبيع او يبيع حال ونحو وان  
 يقره ولا يعل ما هو او شريكه وان يعل ما لا يتولى من ثمنه او يبيع  
 عنه وان يبيع ما يعل مع الامن  
 ٢٠٣ / ٤ / ١ ١٥٨٢ ليس للشريك على ما ليس من التجارة القهورة ما يشترط فليس له اخذ  
 سفته ولا اعطائه ولا الاثارة ولا الاثارة ولا الاثارة ولا الاثارة  
 ما في الشركة اجمالا او يبيع وغيره ولا الاثارة ولا الاثارة ولا الاثارة  
 على الشركة بان يشترى الشركة من مال الشركة المبادر في الشركة  
 او يقره لجماع اهل الشركة  
 ٢٠٤ / ٤ / ١ ١٥٨٣ على كل من شركا ان يتولى ثمنه ما جرت العادة بتوليها لانفسهم  
 كما حل من مال الشركة وقضه فقروا استاجر منه فخل ذللك في ثمنه  
 اما ما جرت العادة بالاستقانة فيه فلم ان يستاجر له من مال الشركة  
 كحل المال والنفاء على الكساح فلو فعله بنفسه لم يستحق عليه اجمالا  
 للشريك ان ينفق على ما في الشركة كذللك الخفاق والكساح وتحتجب  
 على ما في الشركة  
 ٢٠٥ / ٤ / ١ ١٥٨٤ معجب العقد المطلق في الشركة ان يتساوى في عملها واما فلو عمل واحد  
 اكثر ولم يتبع بالزيادة كان له حصة المطلية بالزيادة  
 كما يصح الجمع بين جميع انواع الشركات ويصح جمع بعضها  
 اقرا اجمالا شركا بما في يده قبيل على جميع الشركاء ولا يقبل اقراره بما  
 في يده غير ولا يبرهن على شركائه



لا يشترط اتحاد جنس راس المال في الشراكة ولا اتساع في فلوام عند  
 احدى الشركتين ففرضه والاخر ذهبهما مع ولو كان لاهدهما مائة ولا فرق  
 ما كان مع  
 لا يشترط ان يكون الشركاء في الشراكة في حصة للعامل ان يفعل او لا يفعل وفيما  
 يلزم من العمل بنفسه وفي الشراكة الصحيحة والظنفة والصفة للعقد  
 العاملان من فلا ضمان عليه فيما تلفت بل لا تقصر ولا تقصير ولو كان البعق  
 فاسدا او قبيح قول فيما يربيه من هلال او غلال ولو ادعى المالك  
 باو ظاهركم بيمينته تشريه تم يحلف على كلفه وفوق ما يدعي عليه من  
 خيانه او تعد او تقصير او مخالفة شيئا مما شرط عليه وفرائم لم ينهه رب  
 المال من شراء كذا او بيع البعق فاسدا او قبيحا في شئ من ذلك  
 القول قول العامل في قدره على المال والبر  
 اذا خسر من الشراكة قسم البرم على قدر اموال الشراكة وكذا المصنف  
 ويرجع كل شريك على بقية الشركاء باجره مثل عمله فيما لم يفلو كان الشراكة  
 ثلاثة رجع كل شريك باجره ثلثي عمله ولو كانوا اربعة رجع كل شريك  
 ارباع اجره عمله وهكذا وفي شراكة ثلاثة ان قسم اجره بالتساوي بالبر  
 الفصل الثالث في شراكة العنان  
 صفة شراكة العنان ان يحضر كل واحد من الشركاء مع ماله قدر امواله  
 من النفود والنفود ليعمل فيه كل واحد على ان يقسم البرم بينهم مشاعا  
 لواحد من كل من الشركاء ماله ليعمل فيه ليعمل على ان يكون للعامل من البرم  
 اكثر من ربح ماله مع وتكون الشراكة هنا ورضاءة معا اما لو اتفقا  
 على ان يكون للعامل من البرم بقدر ماله او اقل او لا يكون له من البرم  
 شئ لم يصح العقد  
 لا يشترط خلط اموال الشركاء ولا ان تكون بايدي الشركاء  
 معصية الشراكة تعلق الضمان والزيادة بالشراكة فيما تلفت من اموالهم  
 قبل الخلط او قبل التصرف فهو من ضمان الجميع وما زاد فهو لهم

١٥٨٨ ١٩٨ / ٤ / ١  
 ١٥٨٩ ٢٠٩ / ٤ / ١  
 ١٥٩٠ ٢٢٤ / ٤ / ١  
 ١٥٩١ ٢٣٩ / ٤ / ١  
 ١٥٩٢ ٢٥٤ / ٤ / ١  
 ١٥٩٣ ٢٦٩ / ٤ / ١  
 ١٥٩٤ ٢٨٤ / ٤ / ١  
 ١٥٩٥ ٢٩٩ / ٤ / ١  
 ١٥٩٦ ٣١٤ / ٤ / ١  
 ١٥٩٧ ٣٢٩ / ٤ / ١  
 ١٥٩٨ ٣٤٤ / ٤ / ١  
 ١٥٩٩ ٣٥٩ / ٤ / ١  
 ١٦٠٠ ٣٧٤ / ٤ / ١  
 ١٦٠١ ٣٨٩ / ٤ / ١  
 ١٦٠٢ ٤٠٤ / ٤ / ١  
 ١٦٠٣ ٤١٩ / ٤ / ١  
 ١٦٠٤ ٤٣٤ / ٤ / ١  
 ١٦٠٥ ٤٤٩ / ٤ / ١  
 ١٦٠٦ ٤٦٤ / ٤ / ١  
 ١٦٠٧ ٤٧٩ / ٤ / ١  
 ١٦٠٨ ٤٩٤ / ٤ / ١  
 ١٦٠٩ ٥٠٩ / ٤ / ١  
 ١٦١٠ ٥٢٤ / ٤ / ١  
 ١٦١١ ٥٣٩ / ٤ / ١  
 ١٦١٢ ٥٥٤ / ٤ / ١  
 ١٦١٣ ٥٦٩ / ٤ / ١  
 ١٦١٤ ٥٨٤ / ٤ / ١  
 ١٦١٥ ٥٩٩ / ٤ / ١  
 ١٦١٦ ٦١٤ / ٤ / ١  
 ١٦١٧ ٦٢٩ / ٤ / ١  
 ١٦١٨ ٦٤٤ / ٤ / ١  
 ١٦١٩ ٦٥٩ / ٤ / ١  
 ١٦٢٠ ٦٧٤ / ٤ / ١  
 ١٦٢١ ٦٨٩ / ٤ / ١  
 ١٦٢٢ ٧٠٤ / ٤ / ١  
 ١٦٢٣ ٧١٩ / ٤ / ١  
 ١٦٢٤ ٧٣٤ / ٤ / ١  
 ١٦٢٥ ٧٤٩ / ٤ / ١  
 ١٦٢٦ ٧٦٤ / ٤ / ١  
 ١٦٢٧ ٧٧٩ / ٤ / ١  
 ١٦٢٨ ٧٩٤ / ٤ / ١  
 ١٦٢٩ ٨٠٩ / ٤ / ١  
 ١٦٣٠ ٨٢٤ / ٤ / ١  
 ١٦٣١ ٨٣٩ / ٤ / ١  
 ١٦٣٢ ٨٥٤ / ٤ / ١  
 ١٦٣٣ ٨٦٩ / ٤ / ١  
 ١٦٣٤ ٨٨٤ / ٤ / ١  
 ١٦٣٥ ٨٩٩ / ٤ / ١  
 ١٦٣٦ ٩١٤ / ٤ / ١  
 ١٦٣٧ ٩٢٩ / ٤ / ١  
 ١٦٣٨ ٩٤٤ / ٤ / ١  
 ١٦٣٩ ٩٥٩ / ٤ / ١  
 ١٦٤٠ ٩٧٤ / ٤ / ١  
 ١٦٤١ ٩٨٩ / ٤ / ١  
 ١٦٤٢ ١٠٠٤ / ٤ / ١  
 ١٦٤٣ ١٠١٩ / ٤ / ١  
 ١٦٤٤ ١٠٣٤ / ٤ / ١  
 ١٦٤٥ ١٠٤٩ / ٤ / ١  
 ١٦٤٦ ١٠٦٤ / ٤ / ١  
 ١٦٤٧ ١٠٧٩ / ٤ / ١  
 ١٦٤٨ ١٠٩٤ / ٤ / ١  
 ١٦٤٩ ١١٠٩ / ٤ / ١  
 ١٦٥٠ ١١٢٤ / ٤ / ١  
 ١٦٥١ ١١٣٩ / ٤ / ١  
 ١٦٥٢ ١١٥٤ / ٤ / ١  
 ١٦٥٣ ١١٦٩ / ٤ / ١  
 ١٦٥٤ ١١٨٤ / ٤ / ١  
 ١٦٥٥ ١١٩٩ / ٤ / ١  
 ١٦٥٦ ١٢١٤ / ٤ / ١  
 ١٦٥٧ ١٢٢٩ / ٤ / ١  
 ١٦٥٨ ١٢٤٤ / ٤ / ١  
 ١٦٥٩ ١٢٥٩ / ٤ / ١  
 ١٦٦٠ ١٢٧٤ / ٤ / ١  
 ١٦٦١ ١٢٨٩ / ٤ / ١  
 ١٦٦٢ ١٣٠٤ / ٤ / ١  
 ١٦٦٣ ١٣١٩ / ٤ / ١  
 ١٦٦٤ ١٣٣٤ / ٤ / ١  
 ١٦٦٥ ١٣٤٩ / ٤ / ١  
 ١٦٦٦ ١٣٦٤ / ٤ / ١  
 ١٦٦٧ ١٣٧٩ / ٤ / ١  
 ١٦٦٨ ١٣٩٤ / ٤ / ١  
 ١٦٦٩ ١٤٠٩ / ٤ / ١  
 ١٦٧٠ ١٤٢٤ / ٤ / ١  
 ١٦٧١ ١٤٣٩ / ٤ / ١  
 ١٦٧٢ ١٤٥٤ / ٤ / ١  
 ١٦٧٣ ١٤٦٩ / ٤ / ١  
 ١٦٧٤ ١٤٨٤ / ٤ / ١  
 ١٦٧٥ ١٤٩٩ / ٤ / ١  
 ١٦٧٦ ١٥١٤ / ٤ / ١  
 ١٦٧٧ ١٥٢٩ / ٤ / ١  
 ١٦٧٨ ١٥٤٤ / ٤ / ١  
 ١٦٧٩ ١٥٥٩ / ٤ / ١  
 ١٦٨٠ ١٥٧٤ / ٤ / ١  
 ١٦٨١ ١٥٨٩ / ٤ / ١  
 ١٦٨٢ ١٦٠٤ / ٤ / ١  
 ١٦٨٣ ١٦١٩ / ٤ / ١  
 ١٦٨٤ ١٦٣٤ / ٤ / ١  
 ١٦٨٥ ١٦٤٩ / ٤ / ١  
 ١٦٨٦ ١٦٦٤ / ٤ / ١  
 ١٦٨٧ ١٦٧٩ / ٤ / ١  
 ١٦٨٨ ١٦٩٤ / ٤ / ١  
 ١٦٨٩ ١٧٠٩ / ٤ / ١  
 ١٦٩٠ ١٧٢٤ / ٤ / ١  
 ١٦٩١ ١٧٣٩ / ٤ / ١  
 ١٦٩٢ ١٧٥٤ / ٤ / ١  
 ١٦٩٣ ١٧٦٩ / ٤ / ١  
 ١٦٩٤ ١٧٨٤ / ٤ / ١  
 ١٦٩٥ ١٧٩٩ / ٤ / ١  
 ١٦٩٦ ١٨١٤ / ٤ / ١  
 ١٦٩٧ ١٨٢٩ / ٤ / ١  
 ١٦٩٨ ١٨٤٤ / ٤ / ١  
 ١٦٩٩ ١٨٥٩ / ٤ / ١  
 ١٧٠٠ ١٨٧٤ / ٤ / ١  
 ١٧٠١ ١٨٨٩ / ٤ / ١  
 ١٧٠٢ ١٩٠٤ / ٤ / ١  
 ١٧٠٣ ١٩١٩ / ٤ / ١  
 ١٧٠٤ ١٩٣٤ / ٤ / ١  
 ١٧٠٥ ١٩٤٩ / ٤ / ١  
 ١٧٠٦ ١٩٦٤ / ٤ / ١  
 ١٧٠٧ ١٩٧٩ / ٤ / ١  
 ١٧٠٨ ١٩٩٤ / ٤ / ١  
 ١٧٠٩ ٢٠٠٩ / ٤ / ١  
 ١٧١٠ ٢٠٢٤ / ٤ / ١  
 ١٧١١ ٢٠٣٩ / ٤ / ١  
 ١٧١٢ ٢٠٥٤ / ٤ / ١  
 ١٧١٣ ٢٠٦٩ / ٤ / ١  
 ١٧١٤ ٢٠٨٤ / ٤ / ١  
 ١٧١٥ ٢٠٩٩ / ٤ / ١  
 ١٧١٦ ٢١١٤ / ٤ / ١  
 ١٧١٧ ٢١٢٩ / ٤ / ١  
 ١٧١٨ ٢١٤٤ / ٤ / ١  
 ١٧١٩ ٢١٥٩ / ٤ / ١  
 ١٧٢٠ ٢١٧٤ / ٤ / ١  
 ١٧٢١ ٢١٨٩ / ٤ / ١  
 ١٧٢٢ ٢٢٠٤ / ٤ / ١  
 ١٧٢٣ ٢٢١٩ / ٤ / ١  
 ١٧٢٤ ٢٢٣٤ / ٤ / ١  
 ١٧٢٥ ٢٢٤٩ / ٤ / ١  
 ١٧٢٦ ٢٢٦٤ / ٤ / ١  
 ١٧٢٧ ٢٢٧٩ / ٤ / ١  
 ١٧٢٨ ٢٢٩٤ / ٤ / ١  
 ١٧٢٩ ٢٣٠٩ / ٤ / ١  
 ١٧٣٠ ٢٣٢٤ / ٤ / ١  
 ١٧٣١ ٢٣٣٩ / ٤ / ١  
 ١٧٣٢ ٢٣٥٤ / ٤ / ١  
 ١٧٣٣ ٢٣٦٩ / ٤ / ١  
 ١٧٣٤ ٢٣٨٤ / ٤ / ١  
 ١٧٣٥ ٢٣٩٩ / ٤ / ١  
 ١٧٣٦ ٢٤١٤ / ٤ / ١  
 ١٧٣٧ ٢٤٢٩ / ٤ / ١  
 ١٧٣٨ ٢٤٤٤ / ٤ / ١  
 ١٧٣٩ ٢٤٥٩ / ٤ / ١  
 ١٧٤٠ ٢٤٧٤ / ٤ / ١  
 ١٧٤١ ٢٤٨٩ / ٤ / ١  
 ١٧٤٢ ٢٥٠٤ / ٤ / ١  
 ١٧٤٣ ٢٥١٩ / ٤ / ١  
 ١٧٤٤ ٢٥٣٤ / ٤ / ١  
 ١٧٤٥ ٢٥٤٩ / ٤ / ١  
 ١٧٤٦ ٢٥٦٤ / ٤ / ١  
 ١٧٤٧ ٢٥٧٩ / ٤ / ١  
 ١٧٤٨ ٢٥٩٤ / ٤ / ١  
 ١٧٤٩ ٢٦٠٩ / ٤ / ١  
 ١٧٥٠ ٢٦٢٤ / ٤ / ١  
 ١٧٥١ ٢٦٣٩ / ٤ / ١  
 ١٧٥٢ ٢٦٥٤ / ٤ / ١  
 ١٧٥٣ ٢٦٦٩ / ٤ / ١  
 ١٧٥٤ ٢٦٨٤ / ٤ / ١  
 ١٧٥٥ ٢٦٩٩ / ٤ / ١  
 ١٧٥٦ ٢٧١٤ / ٤ / ١  
 ١٧٥٧ ٢٧٢٩ / ٤ / ١  
 ١٧٥٨ ٢٧٤٤ / ٤ / ١  
 ١٧٥٩ ٢٧٥٩ / ٤ / ١  
 ١٧٦٠ ٢٧٧٤ / ٤ / ١  
 ١٧٦١ ٢٧٨٩ / ٤ / ١  
 ١٧٦٢ ٢٨٠٤ / ٤ / ١  
 ١٧٦٣ ٢٨١٩ / ٤ / ١  
 ١٧٦٤ ٢٨٣٤ / ٤ / ١  
 ١٧٦٥ ٢٨٤٩ / ٤ / ١  
 ١٧٦٦ ٢٨٦٤ / ٤ / ١  
 ١٧٦٧ ٢٨٧٩ / ٤ / ١  
 ١٧٦٨ ٢٨٩٤ / ٤ / ١  
 ١٧٦٩ ٢٩٠٩ / ٤ / ١  
 ١٧٧٠ ٢٩٢٤ / ٤ / ١  
 ١٧٧١ ٢٩٣٩ / ٤ / ١  
 ١٧٧٢ ٢٩٥٤ / ٤ / ١  
 ١٧٧٣ ٢٩٦٩ / ٤ / ١  
 ١٧٧٤ ٢٩٨٤ / ٤ / ١  
 ١٧٧٥ ٢٩٩٩ / ٤ / ١  
 ١٧٧٦ ٣٠١٤ / ٤ / ١  
 ١٧٧٧ ٣٠٢٩ / ٤ / ١  
 ١٧٧٨ ٣٠٤٤ / ٤ / ١  
 ١٧٧٩ ٣٠٥٩ / ٤ / ١  
 ١٧٨٠ ٣٠٧٤ / ٤ / ١  
 ١٧٨١ ٣٠٨٩ / ٤ / ١  
 ١٧٨٢ ٣١٠٤ / ٤ / ١  
 ١٧٨٣ ٣١١٩ / ٤ / ١  
 ١٧٨٤ ٣١٣٤ / ٤ / ١  
 ١٧٨٥ ٣١٤٩ / ٤ / ١  
 ١٧٨٦ ٣١٦٤ / ٤ / ١  
 ١٧٨٧ ٣١٧٩ / ٤ / ١  
 ١٧٨٨ ٣١٩٤ / ٤ / ١  
 ١٧٨٩ ٣٢٠٩ / ٤ / ١  
 ١٧٩٠ ٣٢٢٤ / ٤ / ١  
 ١٧٩١ ٣٢٣٩ / ٤ / ١  
 ١٧٩٢ ٣٢٥٤ / ٤ / ١  
 ١٧٩٣ ٣٢٦٩ / ٤ / ١  
 ١٧٩٤ ٣٢٨٤ / ٤ / ١  
 ١٧٩٥ ٣٢٩٩ / ٤ / ١  
 ١٧٩٦ ٣٣١٤ / ٤ / ١  
 ١٧٩٧ ٣٣٢٩ / ٤ / ١  
 ١٧٩٨ ٣٣٤٤ / ٤ / ١  
 ١٧٩٩ ٣٣٥٩ / ٤ / ١  
 ١٨٠٠ ٣٣٧٤ / ٤ / ١  
 ١٨٠١ ٣٣٨٩ / ٤ / ١  
 ١٨٠٢ ٣٤٠٤ / ٤ / ١  
 ١٨٠٣ ٣٤١٩ / ٤ / ١  
 ١٨٠٤ ٣٤٣٤ / ٤ / ١  
 ١٨٠٥ ٣٤٤٩ / ٤ / ١  
 ١٨٠٦ ٣٤٦٤ / ٤ / ١  
 ١٨٠٧ ٣٤٧٩ / ٤ / ١  
 ١٨٠٨ ٣٤٩٤ / ٤ / ١  
 ١٨٠٩ ٣٥٠٩ / ٤ / ١  
 ١٨١٠ ٣٥٢٤ / ٤ / ١  
 ١٨١١ ٣٥٣٩ / ٤ / ١  
 ١٨١٢ ٣٥٥٤ / ٤ / ١  
 ١٨١٣ ٣٥٦٩ / ٤ / ١  
 ١٨١٤ ٣٥٨٤ / ٤ / ١  
 ١٨١٥ ٣٥٩٩ / ٤ / ١  
 ١٨١٦ ٣٦١٤ / ٤ / ١  
 ١٨١٧ ٣٦٢٩ / ٤ / ١  
 ١٨١٨ ٣٦٤٤ / ٤ / ١  
 ١٨١٩ ٣٦٥٩ / ٤ / ١  
 ١٨٢٠ ٣٦٧٤ / ٤ / ١  
 ١٨٢١ ٣٦٨٩ / ٤ / ١  
 ١٨٢٢ ٣٧٠٤ / ٤ / ١  
 ١٨٢٣ ٣٧١٩ / ٤ / ١  
 ١٨٢٤ ٣٧٣٤ / ٤ / ١  
 ١٨٢٥ ٣٧٤٩ / ٤ / ١  
 ١٨٢٦ ٣٧٦٤ / ٤ / ١  
 ١٨٢٧ ٣٧٧٩ / ٤ / ١  
 ١٨٢٨ ٣٧٩٤ / ٤ / ١  
 ١٨٢٩ ٣٨٠٩ / ٤ / ١  
 ١٨٣٠ ٣٨٢٤ / ٤ / ١  
 ١٨٣١ ٣٨٣٩ / ٤ / ١  
 ١٨٣٢ ٣٨٥٤ / ٤ / ١  
 ١٨٣٣ ٣٨٦٩ / ٤ / ١  
 ١٨٣٤ ٣٨٨٤ / ٤ / ١  
 ١٨٣٥ ٣٨٩٩ / ٤ / ١  
 ١٨٣٦ ٣٩١٤ / ٤ / ١  
 ١٨٣٧ ٣٩٢٩ / ٤ / ١  
 ١٨٣٨ ٣٩٤٤ / ٤ / ١  
 ١٨٣٩ ٣٩٥٩ / ٤ / ١  
 ١٨٤٠ ٣٩٧٤ / ٤ / ١  
 ١٨٤١ ٣٩٨٩ / ٤ / ١  
 ١٨٤٢ ٣٩٠٤ / ٤ / ١  
 ١٨٤٣ ٣٩١٩ / ٤ / ١  
 ١٨٤٤ ٣٩٣٤ / ٤ / ١  
 ١٨٤٥ ٣٩٤٩ / ٤ / ١  
 ١٨٤٦ ٣٩٦٤ / ٤ / ١  
 ١٨٤٧ ٣٩٧٩ / ٤ / ١  
 ١٨٤٨ ٣٩٩٤ / ٤ / ١  
 ١٨٤٩ ٤٠٠٩ / ٤ / ١  
 ١٨٥٠ ٤٠٢٤ / ٤ / ١  
 ١٨٥١ ٤٠٣٩ / ٤ / ١  
 ١٨٥٢ ٤٠٥٤ / ٤ / ١  
 ١٨٥٣ ٤٠٦٩ / ٤ / ١  
 ١٨٥٤ ٤٠٨٤ / ٤ / ١  
 ١٨٥٥ ٤٠٩٩ / ٤ / ١  
 ١٨٥٦ ٤١١٤ / ٤ / ١  
 ١٨٥٧ ٤١٢٩ / ٤ / ١  
 ١٨٥٨ ٤١٤٤ / ٤ / ١  
 ١٨٥٩ ٤١٥٩ / ٤ / ١  
 ١٨٦٠ ٤١٧٤ / ٤ / ١  
 ١٨٦١ ٤١٨٩ / ٤ / ١  
 ١٨٦٢ ٤٢٠٤ / ٤ / ١  
 ١٨٦٣ ٤٢١٩ / ٤ / ١  
 ١٨٦٤ ٤٢٣٤ / ٤ / ١  
 ١٨٦٥ ٤٢٤٩ / ٤ / ١  
 ١٨٦٦ ٤٢٦٤ / ٤ / ١  
 ١٨٦٧ ٤٢٧٩ / ٤ / ١  
 ١٨٦٨ ٤٢٩٤ / ٤ / ١  
 ١٨٦٩ ٤٣٠٩ / ٤ / ١  
 ١٨٧٠ ٤٣٢٤ / ٤ / ١  
 ١٨٧١ ٤٣٣٩ / ٤ / ١  
 ١٨٧٢ ٤٣٥٤ / ٤ / ١  
 ١٨٧٣ ٤٣٦٩ / ٤ / ١  
 ١٨٧٤ ٤٣٨٤ / ٤ / ١  
 ١٨٧٥ ٤٣٩٩ / ٤ / ١  
 ١٨٧٦ ٤٤١٤ / ٤ / ١  
 ١٨٧٧ ٤٤٢٩ / ٤ / ١  
 ١٨٧٨ ٤٤٤٤ / ٤ / ١  
 ١٨٧٩ ٤٤٥٩ / ٤ / ١  
 ١٨٨٠ ٤٤٧٤ / ٤ / ١  
 ١٨٨١ ٤٤٨٩ / ٤ / ١  
 ١٨٨٢ ٤٥٠٤ / ٤ / ١  
 ١٨٨٣ ٤٥١٩ / ٤ / ١  
 ١٨٨٤ ٤٥٣٤ / ٤ / ١  
 ١٨٨٥ ٤٥٤٩ / ٤ / ١  
 ١٨٨٦ ٤٥٦٤ / ٤ / ١  
 ١٨٨٧ ٤٥٧٩ / ٤ / ١  
 ١٨٨٨ ٤٥٩٤ / ٤ / ١  
 ١٨٨٩ ٤٦٠٩ / ٤ / ١  
 ١٨٩٠ ٤٦٢٤ / ٤ / ١  
 ١٨٩١ ٤٦٣٩ / ٤ / ١  
 ١٨٩٢ ٤٦٥٤ / ٤ / ١  
 ١٨٩٣ ٤٦٦٩ / ٤ / ١  
 ١٨٩٤ ٤٦٨٤ / ٤ / ١  
 ١٨٩٥ ٤٦٩٩ / ٤ / ١  
 ١٨٩٦ ٤٧١٤ / ٤ / ١  
 ١٨٩٧ ٤٧٢٩ / ٤ / ١  
 ١٨٩٨ ٤٧٤٤ / ٤ / ١  
 ١٨٩٩ ٤٧٥٩ / ٤ / ١  
 ١٩٠٠ ٤٧٧٤ / ٤ / ١  
 ١٩٠١ ٤٧٨٩ / ٤ / ١  
 ١٩٠٢ ٤٨٠٤ / ٤ / ١  
 ١٩٠٣ ٤٨١٩ / ٤ / ١  
 ١٩٠٤ ٤٨٣٤ / ٤ / ١  
 ١٩٠٥ ٤٨٤٩ / ٤ / ١  
 ١٩٠٦ ٤٨٦٤ / ٤ / ١  
 ١٩٠٧ ٤٨٧٩ / ٤ / ١  
 ١٩٠٨ ٤٨٩٤ / ٤ / ١  
 ١٩٠٩ ٤٩٠٩ / ٤ / ١  
 ١٩١٠ ٤٩٢٤ / ٤ / ١  
 ١٩١١ ٤٩٣٩ / ٤ / ١  
 ١٩١٢ ٤٩٥٤ / ٤ / ١  
 ١٩١٣ ٤٩٦٩ / ٤ / ١  
 ١٩١٤ ٤٩٨٤ / ٤ / ١  
 ١٩١٥ ٤٩٩٩ / ٤ / ١  
 ١٩١٦ ٥٠١٤ / ٤ / ١  
 ١٩١٧ ٥٠٢٩ / ٤ / ١  
 ١٩١٨ ٥٠٤٤ / ٤ / ١  
 ١٩١٩ ٥٠٥٩ / ٤ / ١  
 ١٩٢٠ ٥٠٧٤ / ٤ / ١  
 ١٩٢١ ٥٠٨٩ / ٤ / ١  
 ١٩٢٢ ٥١٠٤ / ٤ / ١  
 ١٩٢٣ ٥١١٩ / ٤ / ١  
 ١٩٢٤ ٥١٣٤ / ٤ / ١  
 ١٩٢٥ ٥١٤٩ / ٤ / ١  
 ١٩٢٦ ٥١٦٤ / ٤ / ١  
 ١٩٢٧ ٥١٧٩ / ٤ / ١  
 ١٩٢٨ ٥١٩٤ / ٤ / ١  
 ١٩٢٩ ٥٢٠٩ / ٤ / ١  
 ١٩٣٠ ٥٢٢٤ / ٤ / ١  
 ١٩٣١ ٥٢٣٩ / ٤ / ١  
 ١٩٣٢ ٥٢٥٤ / ٤ / ١  
 ١٩٣٣ ٥٢٦٩ / ٤ / ١  
 ١٩٣٤ ٥٢٨٤ / ٤ / ١  
 ١٩٣٥ ٥٢٩٩ / ٤ / ١  
 ١٩٣٦ ٥٣١٤ / ٤ / ١  
 ١٩٣٧ ٥٣٢٩ / ٤ / ١  
 ١٩٣٨ ٥٣٤٤ / ٤ / ١  
 ١٩٣٩ ٥٣٥٩ / ٤ / ١  
 ١٩٤٠ ٥٣٧٤ / ٤ / ١  
 ١٩٤١ ٥٣٨٩ / ٤ / ١  
 ١٩٤٢ ٥٤٠٤ / ٤ / ١  
 ١٩٤٣ ٥٤١٩ / ٤ / ١  
 ١٩٤٤ ٥٤٣٤ / ٤ / ١  
 ١٩٤٥ ٥٤٤٩ / ٤ / ١  
 ١٩٤٦ ٥٤٦٤ / ٤ / ١  
 ١٩٤٧ ٥٤٧٩ / ٤ / ١  
 ١٩٤٨ ٥٤٩٤ / ٤ / ١  
 ١٩٤٩ ٥٥٠٩ / ٤ / ١  
 ١٩٥٠ ٥٥٢٤ / ٤ / ١  
 ١٩٥١ ٥٥٣٩ / ٤ / ١  
 ١٩٥٢ ٥٥٥٤ / ٤ / ١  
 ١٩٥٣ ٥٥٦٩ / ٤ / ١  
 ١٩٥٤ ٥٥٨٤ / ٤ / ١  
 ١٩٥٥ ٥٥٩٩ / ٤ / ١  
 ١٩٥٦ ٥٦١٤ / ٤ / ١  
 ١٩٥٧ ٥٦٢٩ / ٤ / ١  
 ١٩٥٨ ٥٦٤٤ / ٤ / ١  
 ١٩٥٩ ٥٦٥٩ / ٤ / ١  
 ١٩٦٠ ٥٦٧٤ / ٤ / ١  
 ١٩٦١ ٥٦٨٩ / ٤ / ١  
 ١٩٦٢ ٥٦٠٤ / ٤ / ١  
 ١٩٦٣ ٥٦١٩ / ٤ / ١  
 ١٩٦٤ ٥٦٣٤ / ٤ / ١  
 ١٩٦٥ ٥٦٤٩ / ٤ / ١  
 ١٩٦٦ ٥٦٦٤ / ٤ / ١  
 ١٩٦٧ ٥٦٧٩ / ٤ / ١  
 ١٩٦٨ ٥٦٩٤ / ٤ / ١  
 ١٩٦٩ ٥٧٠٩ / ٤ / ١  
 ١٩٧٠ ٥٧٢٤ / ٤ / ١  
 ١٩٧١ ٥٧٣٩ / ٤ / ١  
 ١٩٧٢ ٥٧٥٤ / ٤ / ١  
 ١٩٧٣ ٥٧٦٩ / ٤ / ١  
 ١٩٧٤ ٥٧٨٤ / ٤ / ١  
 ١٩٧٥ ٥٧٩٩ / ٤ / ١  
 ١٩٧٦ ٥٨١٤ / ٤ / ١  
 ١٩٧٧ ٥٨٢٩ / ٤ / ١  
 ١٩٧٨ ٥٨٤٤ / ٤ / ١  
 ١٩٧٩ ٥٨٥٩ / ٤ / ١  
 ١٩٨٠ ٥٨٧٤ / ٤ / ١  
 ١٩٨١ ٥٨٨٩ / ٤ / ١  
 ١٩٨٢ ٥٩٠٤ / ٤ / ١



تفني الكفارة بالحاجة وتقبضه وبه المال والى ما لم يتقبضه من المال  
 اذا انقضت الكفارة بموت العامل او جنونه او الهجر عليه لغيره فليس لوارثه  
 او وليه بيع عرضها الا باذن المالك وليس له ان يبيعها بدون اذن المالك  
 او الوكيل فاذا انتفع كل منهما ان ياذن الآخر فمضى الا ان كانا في حكم فاعم وقسم الربح  
 اذا انقضت الكفارة بموت وبه المال او جنونه او الهجر عليه لغيره  
 يقوم وارثه او وليه في الاحكام المترتبة على الفسخ من تقرير والمعاملة  
 من الربح في الحال وقد يبيع على سائر الكفاة ووطا لبيع يبيع عوضه في شراة  
 واقضاه ولا يجوزها وليس للعامل شراء شيء بعد موته الا باذن ورثته  
 فان اراد الوارث او الوكيل كفاة الكفارة العامل على نفسه الحال لم يصح الا بغير  
 تفويض  
 الكفارة القاسمة كالاجرة في المسقة فالربح كله لرب المال وللعامل اجرة  
 شاة ولو عسر الكفارة الا اذا حمل متبرعا من الاصل كالوفاء به الى  
 هذه الكفاة ومضاهية وكل ربح في خلاصة للعامل  
 ليس للعامل شراء شيء من مال الكفارة لنفسه ان ظهر في ربح والا صم  
 شراة من مال الكفارة او من نفسه باذن المالك اما رب المال فلا يبيع شراة  
 شيئا من مال الكفارة  
 ليس للعامل نفقة الا بشرط فيهم اشتراطا في شراة ومضاهية فلو نقد  
 رب المال او كان مع العامل مال يبيع به نفسه او مضاهية الاخر بشرط  
 النفقة فمن علقه مال كل الا اذا شرط على نفسه مالا بالمال اخذت  
 اطلاق النفقة فيقتضي جميع ما هو من الضرورية في المعاشة فلو اشتراط  
 له النفقة بملكته او امتلكه كان له نفقة مثله من طعام وكسوة  
 ليس للعامل حق في الربح حتى يبيع واسد الى الربح ويملك حصته من الربح  
 بغير مظهره ملكا غير مستحق فليس له اخذ الا باذن من رب المال  
 الربح المجهود قبل تنفيذه الى وقاية لراس المال فلا يجبر به الى على ضمة  
 ولو اتفقا على فسخ الربح او بعضه او عداه باخذ كل منهما كل يوم قدرا  
 معلوما جاز

١٩١٥ ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩١٦ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩١٧ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩١٨ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩١٩ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٢٠ ٢٩٥ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٢١ ٢٩٥ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٢٢ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٢٣ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٢٤ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢

تجدد الكفاة في حاله في نفسه بغير تفويض او تفويض  
 الباقي في العقد كواحد فلو اقسما الربح الى مثل واحد اقسما شيئا باذن جميع  
 الكفارة على ان يبيع كل واحد على العامل رد ما اخذ منه الربح لغيره  
 من الربح السابق اما لو اتفقا على اخذ كل واحد من الكفاة والكفارة فرب  
 الكفارة ثمانية لا تجبر وضمة من الاول  
 المحاسبة تجبر على القسمة فلو اتفقا على اخذ كل واحد من الكفاة والكفارة  
 فرب الكفارة ثمانية لا تجبر وضمة احداهما من الاخرى  
 اجرة مال الكفارة وشاكة وشاكة وارثه يبيع وشراة من الربح  
 اتفقا وبه المال الحال الكفارة في حكم القسمة فيقسم حصته للعامل بثلث  
 من الربح ولو اتفقا على اخذ من الربح للعامل حصته من الربح ولرب المال  
 راس المال وحصته من الربح  
 اذا انقضت الكفارة فسخ احد المتقاضيين قبل ظهور الربح فلا شيء للعامل  
 لا تفصيل قول العامل لو ادعى غلطا او كذبا او شيئا  
 القول قول رب المال في عدم رد مال الكفارة اليه وفي ضمة فروجه عنه براء  
 الا العامل وفرق الربح المشروط للعامل  
 اذا انقضت الكفارة وبه المال حصته او نقد من غيره فرب الربح فله على العامل  
 يبيع ويقبض ثمنه ويضمة من غيره فرب الربح سواء كان رب الربح او لم يكن  
 لكن لو مضى وبه المال اخذ العامل او النقد المجهود قومه وفتح حصته للعامل  
 من الربح واستقل بملكه  
 يلزم العامل قضاة المجهود ان كان مال الكفارة مملوكا سواء كان من الربح او لم يكن  
 اذا انقضت الكفارة وبه المال حصته او نقد من غيره فرب الربح فله على العامل  
 اجبر على بيعه ان ظهر في ربح والام بحجر  
 مال الكفارة دين في تركه العامل اذا مات ومعه بقاؤه ورب المال  
 اربعة الف واربعمائة  
 وقد عرف من العامل في الكفارة القاسمة ما قدم

١٩٢٥ ٢٩٤ / ٤١  
 ١٩٢٥ ٢٩٤ / ٤١  
 ١٩٢٦ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٢٧ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٢٨ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٢٩ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٣٠ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٣١ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٣٢ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٣٣ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٣٤ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٣٥ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢  
 ١٩٣٦ ٢٩٤ / ٤١  
 ٢٩٥ / ٤٢



الفصل الثاني عشر في شركة المجمع  
 ٢٢٨/٤١ ١٢٤٧ صفة شركة المجمع ان يفرق اثنان فكثر من خيار يكون لها واسد ملك  
 في شراء شئ بجبالها وفي ممتلكاتها ويبيعان على ان يكون المجمع بينهما ان يضاف  
 او ان يضاف او نحو ذلك  
 ٢٢٨/٤١ ١٢٤٨ صفة شركة المجمع على كذا كذا والكفاية فكل من الشركتين وكل الاثني  
 في البيع والشراء وكيفية التفت  
 الفصل الثالث عشر في شركة المباداة  
 ٢٧١/٤١ ١٢٤٩ صفة شركة المباداة ان يفرق اثنان فكثر بدون راسد ملك في قبيل  
 الاعمال في ذمهما بالاجرة او في ممتلكات الجبال كالملاحة طيما على ان يكون  
 المكسب بينهما ان يضاف او ان يضاف او ياربا او نحو ذلك  
 ٢٣٠/٤١ ١٢٥٠ قسم الى صنفين ما يملك الشركاء او بعضهم او من اجهة عمل قبيل طرهم او  
 بعضهم على ما شرطوه من ثواب او فساد فكل ولو كان المكسب كله على  
 من عمل واحد منهم  
 ٢٣٠/٤١ ١٢٥١ صفة شركة المباداة على الضمان فيما قبيل بعضهم من شركاء من العمل يكون  
 في ضمانهم جميعا فيكون برب وبلزهم عمل  
 ٢٣٠/٤١ ١٢٥٢ كل ما تلفت من الاعيان او الاجرة يتقصد واحد منهم او قرضه او فساد  
 على وجه يوجب الضمان فيهم عليه وهذه اما الاجرة اذا فسد احدهم  
 وتلف بلا تقصد ولا قصير وفي ضمانهم جميعا  
 ٢٣٠/٤١ ١٢٥٣ لا يشترط في شركة المباداة اتحاد صفة الشركاء فيهم اثنان او عدة  
 وتجار ورجال ورجال  
 ٢٣٠/٤١ ١٢٥٤ لا يشترط معرفة الشركتين الصفة التي يتقبلان الا العمل فكل  
 من لا يعرفون انما طرقة مثلا يتقبلوا احوال الحياطة ويدفعوا ذلك الى  
 من يعملان وما يقصد الاجرة يكون بينهم  
 ٢٣١/٤١ ١٢٥٥ اذا اوضح احد الشركتين او ثرون العمل او كان غير عارف بالصيغة لم يفسد  
 ان يقام مقامه مع العمل على وجهه في يد المجمع ولا يفسد الضم

٢٢١/٤١ ١٢٥٦ اذا قبلوا في ذمتها فكل شئ معلوم المجمع معلوم فكلما ان عملهم فكلما  
 او عملهم او عملهم او عملهم اما ان يفرق اثنان فكثر من خيار يكون لها واسد ملك  
 ان يضاف او اجازة خاصة لم يفرق الشركتين وصدق كل منهما اجازة وانما او ان يفرق  
 ان يفرق اثنان فكثر من خيار يكون لها واسد ملك فكلما ان عملهم فكلما  
 من الاعمال والمكسب بينهم على وجهه وانما ان كان لا عملها الله ويست  
 وليس للآخر شئ في قسم المكسب بينهما على ما شرطه فكل من يملك  
 ان يفرق قسم كبري شئ او طرقة او عدة عمل طرهم الكبار واللات  
 ٢٢٨/٤١ ١٢٥٨ اذا فسد شئ من الاعيان فقسما او ما يتقبلون بالجمع في شئ او مجموع  
 كل واحد منهما على المجمع باجزة نصف على  
 الفصل الرابع عشر في شركة الفاضلة  
 ٢٣٢/٤١ ١٢٥٩ قسم شركة الفاضلة اذا فسد من عمل فكل من الشركتين الا صاحب  
 شراء او بيعا وضمانا وتوكيلا او شيئا عا في الذمة وما وقع بهما  
 وانما او قبيل المباداة من الاعيان ولا يوجبها جميع انوار الشركة  
 من ضمان وطمنا ورجوعهم وابدان  
 ٢٣٣/٤١ ١٢٥٠ قسم شركة الفاضلة بان يشترط كل ما يشترط الا او غيرها ان لم يرد خلا  
 في ذلك المكسب الفاد او الفارقة فان او فساد في ذمتهم ويكون  
 لكل منها ما ينبغي له ولم يرد فكل واحد على وجهه وفي ضمانهم جميعا  
 او جند او ضامن  
 الباب الثالث الفضة وفي ثلاثة فصول  
 الفصل الاول في قسم الفضة وما يتولى فيه  
 ٢٣٤/٤١ ١٢٥١ يشترط في هذه الفضة ان يجمع الشركاء فكلما ان فساد او ضامن او فساد  
 لم يفرق  
 ٢٣٤/٤١ ١٢٥٢ الضمان فكلما ان فساد او ضامن او فساد او فساد او فساد او فساد  
 مستوعا ام لم  
 ٢٣٤/٤١ ١٢٥٣ لو افسد احد الشركتين بالضرر فلا اجبا رضى الفضة ولو افسد الضمان



الحام والدار الصغيرة والشجر مفرد الاقيم الاقصة تراخي باقتضاه مبيع الشراة  
ولذلك الاقصة التي بعضها بدارنا حيث لا اقلية قسمة بالارض او بالتقيد  
الدور والدار ما كانت الاقصة في حكم القسمة فيقيد المهر وعدمه في كل مدين  
على انفرادها فاذا اطلب احد الشريكين قسمة بعضهما في بعض القسم الا بالارض  
البراءة والكتاب والاراض تقسم بالتراض وان اختلفت اجزائها ونفقات  
القسم اما اذا اختلفت الجاني وتساوت قسمة اجمالا  
المناخ تقسم قسمة تراخي قسم البراءة بالزمان والمكان بتراض الشراة في الارض  
والعبد وخرجهما ولا تقسم قسمة اجمالا  
يقسم المزرع وهذه اوسع الارض قسمة تراخي ما لم يكن المزرع بدار او بنبلا  
مشتة الحب اما الارض المزروعة دون زرعها تقسم قسمة اجمالا  
الشراة في الماء لهم القسمة مائة بالزمان او بالي طريقة نوادي التقيد  
في الارضها وكل من ان يفعل نصيبه ماشاء او لم يستأجره لا شرب  
نصيب  
قسمة التراض في حكم البيع فيثبت فيها الخيار ويجوز فيها ما يجوز في البيع ولو  
خاصة فلا يلزم الوفاء الاصلية فتسوق لم يبع عفا مولى  
لا تقسم المداينة في الحيوان النسيون لحياته احدى مائة والافدية والافدية  
المشتركة تكون الثلث لهذا ما و لهذا ما مثالا لكن لو اباهم كل طرف نصيب  
رصاحب في المدة جاز  
تجزؤ قسمة منافع الوقت مائة بالزمان او المكان  
كل ما تقدم منه قسمة المناخ بالتراض فيما تفرق المزرع والطين الشراة المبيع  
فلو بيع بعد امتناعه فبما اجماعه قسمة شريكه مرة انتقام  
يجوز ان يقسم القاضى ما بين الشراة ويجوز دعواهم ملكة قسمة تراخي ولو لم  
يثبت على ملكهم  
الفصل الثاني في قسمة الاجبار وما يتبعه فيه

الفصل الثاني في قسمة الاجبار وما يتبعه فيه

يقطع الاجبار والحكم ثبوت ملك الشراة بالينة وثبوت ان لا يضر فيها وثبوت  
امكان تعديل الترام بلا شرط مما اذا اختلفت وطالب القسمة احداهما  
المشتركة ولو كان وليا المحرم  
لا يقسم الحائط والارض ولو وسع حائطه قسمة اجمالا ولا تقسم الارض  
المكسلة والمزروعات من حنظل واحد يجرى فيها قسمة الاجبار وطالب الشريك  
لغيره والدار كسنة والدار والارض كواسقان والساكنين ولو لم يبا  
اجزائها اذا امكن قسمة بالتعديل يجزى فيها قسمة الاجبار  
يقسم القاضى القسمة قسمة اجمالا على الغائب وطالب شريكه  
قسمة الاجبار او اقلها احد الشريكين مع حصة الآخر وليست ببعافلا جاز  
فيها ولا شفقة  
لا جبر في قسمة شجيرة دون الارض اما اذا اطلب الشريك قسمة الارض جبر  
على الآخر ودخل الشريك فيها  
اذا ظهر في قسمة الاجبار غيب فامتنع وطالب  
المفضل الثالث في اقسام عام  
اذا ظهر غيب في نصيب احد الشريكين جبره وقسمة القسمة في الجاني بين القسمة  
او الاستمات مع اخذ الارش  
الشريكين ان يبقا ما بافترقا او يبقا باقتضاه قسمة او انشرا و بالالام  
نصيب  
يقطع في القسمة السلام وعد التهم وقسمة بالقسمة  
يلقى قسمة واحد في القسمة اما في القسمة فلو لم يثبت  
يجزى القسمة اقل القسمة وله على الشراة بقية الملك  
يجب التقيد في جميع الحقوق فلو اقدم الشراة على ارفق قسمة لطيفة  
في حصة احدى ولا نفذ للآخر طلبة القسمة اما لو دفعه طلبة الدار ونحوها  
في نصيب احدى فله  
تعد الترام القسمة بالافلا ان تساوت والافلا القسمة فان لم يكن ذلك جبر  
عنها الترام في القسمة والافلا في

تعد الترام في القسمة والافلا في







الكتاب السابع عشر في الساقاة وفتحها وفتحها

قوله في الساقاة  
فتحها  
فتحها  
١٢٨/٤







٢٨٨/٤١ ١٧١٨ للعامل او وارثه بيع نصيبه من الشئ لم ينعيم مقامه بالعدل بشرط ان يبيع بغير قسرة  
 او كره المشتري ماله للاصل  
 ٣٩٩/٤١ ١٧١٩ اذا امان الشئ المأثوم عليه مستحقا منه مستحق مع شئ ولا شئ عليه  
 للعامل واذا بيع مع باخر مثل حله على الفاسد  
 كتاب الثاني في المزارعة والمقارعة وفيه فصلان  
 الفصل الاول في المزارعة واجلها  
 ٤٢٠/٤١ ١٧٢٠ بشرط لصحة المزارعة العلم باليد وقدره وكونه من ربه الا ان يملكه فلا يقع  
 المزارعة ان كان البذر من العامل او غيرها او من ثلثه  
 ٤٢١/٤١ ١٧٢١ تقع المزارعة لو شرط لرب الاخذ ان يأخذ قتل يذره ويقسمه ان الباقي  
 او شرط للاخذ قدر معلوم من الثمن المزرع او درهم معلومة او ربع ناحية  
 معلومة او ماعلى السواء والحد او لغيره او غيرها فالأرض نصيب  
 ٤٢٢/٤١ ١٧٢٢ البذر اصل المزرعة فاذا فسدت المزارعة كان المزرع له ما جدد البذر وعليه  
 للعامل اجرة مثله ولرب الارض اجرة مثله  
 ٤٢٣/٤١ ١٧٢٣ لو قال رب الارض والبذر لأنا ازرع الارض بغيري وعوالمه وتنفيرا  
 بما تيسر والمزرع بيننا لم يصح  
 ٤٢٤/٤١ ١٧٢٤ اذا فسخ العامل باختيار او من قبل المزرع او بعد قبل ظهوره فلا  
 ولا يجوز بيع ما عليه امان اقرجه المالك فله اجرة مثله عمله وانما ائقته  
 في الارض واذا فسخ المزارعة بعد ظهور المزرع فللعامل نصيب المشرط  
 وعليه انعام العمل كما سبق في المساقاة  
 ٤٢٥/٤١ ١٧٢٥ انما ازرع على شئ وساقه على شئ بهما لم يكن حيلة على بيع الشئ  
 قبل بدو عمله  
 ٤٢٦/٤١ ١٧٢٦ يصح في المزارعة ان تكون الارض والبذر من واحد وفيه فصل  
 والآلة من الارض  
 الفصل الثاني في المقارعة  
 ٤٢٧/٤١ ١٧٢٧ اذا ائتمنت على حصة وقد ظهر في موضعها على ما شرطت وعلى العامل دوام  
 العمل الى ان تبس الارض والفرق

١٧٢٨ المساقاة نصيب المساقاة فله ما فاته اكلها  
 ١٧٢٩ ٢٧٨/٤٢ بشرط ان يكون نصيبه من القاس من سبب الارض والارض فله ما فاته القاس  
 من العامل فله ما جدد البذر مع ضمانه البذر او ثلثها بالقيمة والعمل  
 اختيار المزارع وان ائتمنت على ائتمنتا مع دفع العامل اجرة الارض ما كان  
 لو دفع ارضه لم ينعيم مقامه بالعدل بشرط ان يبيع بغير قسرة  
 ١٧٣٠ ٢٧٩/٤٢ للعامل بيع نصيبه من الشئ ويصح فسخه وطالب  
 ١٧٣١ ٢٨٠/٤٢ الكتاب الثاني في المساقاة بركة الكتاب وفيه فصلان  
 الفصل الاول في المساقاة واجلها  
 ١٧٣٢ ٢٨١/٤٢ المساقاة في المزارعة من العتق بشرط ان يكون العاقبة من جازي المزارعة  
 المساقاة في المزارعة من العتق العتق فله ما تيسر له الكمال من سبب  
 اجرة العاقبة او من سبب البذر او من سبب البذر او من سبب البذر  
 ١٧٣٣ ٢٨٢/٤٢ تنقذ المساقاة في المزارعة بطلانها وبطلانها وبطلانها  
 او بطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها  
 ١٧٣٤ ٢٨٣/٤٢ تنقذ المساقاة في المزارعة بطلانها وبطلانها وبطلانها  
 وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها  
 ١٧٣٥ ٢٨٤/٤٢ تنقذ المساقاة في المزارعة بطلانها وبطلانها وبطلانها  
 وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها  
 ١٧٣٦ ٢٨٥/٤٢ تنقذ المساقاة في المزارعة بطلانها وبطلانها وبطلانها  
 وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها  
 ١٧٣٧ ٢٨٦/٤٢ تنقذ المساقاة في المزارعة بطلانها وبطلانها وبطلانها  
 وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها  
 ١٧٣٨ ٢٨٧/٤٢ تنقذ المساقاة في المزارعة بطلانها وبطلانها وبطلانها  
 وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها وبطلانها



٢٢٨/٤١ ١٧٣٩ يلزم العامل كل ما في صلاح الشئ من اذنه ما يتحقق به من مصلح جاري على  
 وجهه وانه يقع وقطع ما يحتاج الى قطع من جهة النحل والشئ الياس في النحل  
 والحشيش لا يضر وانه القطع كذا في النحل وتسوية الشئ وادارة الدواب والشئ  
 وقف في زيل وسائر وفعل شئ الى الجرين وتجنيف وحفظ في الشئ والحيث  
 ارجين القسمة وعليه الحصاد والرياسة والرفعة واللقاط  
 العامل امين فهو كما مضى فيما يقبل او يرد قوله وفيما يبطل العقد وفيما يخرج  
 المشروط اذا اختلفا لم يضر  
 ٢٢١/٤١ ١٧٤١ اذا ثبت غيبانته العامل باقرار او بينة او تكول فيهم اية مشروفي فان تعذر ذلك  
 يعين عامل مكانه واجرة ما على العامل  
 ٢٢١/٤١ ١٧٤٢ اذا اتم رب المال العامل غيبانته لم تثبت فله تحليف وللمال من ضمن امين مع  
 الحفظ باجره من نفسه  
 ٢٢١/٤١ ١٧٤٣ العمل مستحق على العامل فليس له انكاره فان عجز عنه العمل بالكلية اقيم مقام  
 من يعمل عمله وان ضعف عنه العمل ضمن اليه من يعينه واجرة ما على العامل  
 ٢٢١/٤٢ ١٧٤٤ ليس للعامل ان يعامل غيره على عمله في الشئ بدون اذن رب  
 الموقوف عليه في نظر الوقف ان ساقه ويزارح اذا اراد مصلحته  
 ٢٢١/٤١ ١٧٤٥ اذا اشتغل في المساقاة والزارعة على احد العاقدين ما يلزم الاخر في العقد  
 ٢٢١/٤٢ ١٧٤٦ اذا كان شريك في ارض ويزرعها في احدها الاخر يشترط ان يكون له ارض  
 اكثر من نصيبه  
 ٢٢١/٤٢ ١٧٤٧ الفصل الثاني في احوال من يتجر على المساقاة والزارعة  
 لو دفع شخص دابة لآلة ارض يعمل بها حتى يمتد منه امرها جاز ولا يرد  
 اليه متاعا ليعيد حتى يمتد منه ربحه لكن لو قال له امر دابتي او امر هذه الآلة  
 والآخر يمتد منها او يمتد هذا التاجر والتحن ينسأ لم يمتد  
 ٢٢١/٤٢ ١٧٤٨ لو دفع قاشق من ثمنه في حياضه فحياضه يبيعها ولو رضى بربحها او خسر  
 معلوم فربحها متبادل على جاز ولا يرد دفع المأخر عن الما من ينسأ على ان له حصة  
 من ممتد وعلوم من ربح او خسر

٢٢٧/٤٢ ١٧٥٠ اذا وقع فسخ بين الطرفين او زعم احد الطرفين بفسخ العقد جاز ذلك ولا  
 استبقاء على غيره لكن لو اختلفا للعامل على ارض الماشي والهم معلوم او جاز  
 لم يدر احدهما منه غير ممتد لم يمتد العقد  
 ٢٢٧/٤٢ ١٧٥١ من دفع دابة لمن يقوم به عدة معلومة جاز له ان يمتد ما على ماله من غير  
 الكسوف جاز ذلك ويكون ثمنه ملكا للمالك حسب ملكها اما اذا لم يمتد  
 فله ان يمتد للعامل جزء من ثمنه لملكه ولو لم يمتد للعامل لم يمتد  
 العامل ارضه من ثمنه



١٧٧

کتاب الفان شرف الاعداد

مؤلفه اوستاد  
مکتب  
١٧٧٥

فصل اول در بیان اقسام اعداد  
اعداد را به دو قسم می‌توان تقسیم کرد  
یکی اعدادی که از یک رقم تشکیل شده اند  
و دیگری اعدادی که از دو رقم یا بیشتر  
تشکیل شده اند  
اعداد یک رقمی را اعداد ساده می‌گویند  
و اعداد دو رقمی یا بیشتر را اعداد مرکب  
می‌گویند  
اعداد ساده را می‌توان به دو قسم تقسیم کرد  
یکی اعدادی که از یک رقم زوج تشکیل شده اند  
و دیگری اعدادی که از یک رقم فرد تشکیل شده اند  
اعداد دو رقمی را می‌توان به دو قسم تقسیم کرد  
یکی اعدادی که از دو رقم زوج تشکیل شده اند  
و دیگری اعدادی که از دو رقم فرد تشکیل شده اند  
اعداد سه رقمی را می‌توان به دو قسم تقسیم کرد  
یکی اعدادی که از سه رقم زوج تشکیل شده اند  
و دیگری اعدادی که از سه رقم فرد تشکیل شده اند  
و اینگونه می‌توان اعداد را به اقسام مختلف تقسیم کرد  
و این اقسام را می‌توان در جدول زیر مشاهده کرد

اعداد	یک رقمی	دو رقمی	سه رقمی	چهار رقمی	پنج رقمی	شش رقمی	هفت رقمی	هشت رقمی	نُه رقمی	ده رقمی
زوج	۲	۹	۸	۷	۶	۵	۴	۳	۲	۱
فرد	۱	۹	۸	۷	۶	۵	۴	۳	۲	۱
مجموع	۳	۱۸	۱۶	۱۴	۱۲	۱۰	۸	۶	۴	۲



الكتاب الثامن عشر في الدعوى

وفي مقدمته وبابان

المقدمة في الدعوى

١٧٥٢ ٢٠٣/٦١ الدعوى هي طلبية انسان مقام ضيف الرقب من هو بدين او ذمة وليس

الطالب مدعي والطلوب منه مدعى عليه والحق الطلوب مدعى ومدعى به

١٧٥٣ التنازع ان ياتي المدعي او المدعى عليه بما ينافي ما سبق منه

١٧٥٤ الدفع هو دفع المدعي بانه المدعى عليه في جواب دفع دعوى المدعي

الباب الاول فيما يتعلق بالدعوى من الاعطام وفيه فصلان

الفضل الاول في شروط صحة الدعوى

١٧٥٥ يشترط لصحة الدعوى ان تصدر من جازا الضرف فلا تصح من صغير ولا مجنون

ولا مسفيه وانما يدعى بحقه الدعوى

١٧٥٦ يشترط لصحة الدعوى ان تكون محقة بحيث يترتب الحكم فيها فلو ادعى دينا

غير صحت ذكر مدته وبين حينه ولو لم يدر ذلك ان المدعى عليه يدينه من التزم

ما يقع بدنه حكم او نصفه او ربعه ونحو ذلك

١٧٥٧ يشترط ان يكون المدعى به معلوما فلا تصح الدعوى بمجهول الا في دعوى وصية

او اقرار مجهول او طلاق او فسخ على مجهول

١٧٥٨ اذا كان المدعى به منقول لا ماضيا فلا يشترط عليه كافيته وان كان غائبا عن البلد

او النفا او دينا في الذمة لزم وصفه وصف السليم لكن اذا كانت لا تنضم له صفة

فيلزم فيه ذكر القيمة

١٧٥٩ يشترط لصحة الدعوى ان تكون منفصلة عما يكثر فلا ادعى فاعلا على غيره قبل عشرين

سنة ومنه وانما لم تقبل

١٧٦٠ يشترط لصحة الدعوى ان تكون متعاقبة بالحال بان يكون للمدعى حق الطلب

بالمدعى فلا تصح الدعوى بدنه مؤجل قبل حصول اجله ولا دعوى انفسائه

على الخصم قبل تسليم الخصم اليه لكن تصح الدعوى بالتدبير ونحوه ويجوز

وان تناظره

١٧٦١ ٢٠٧/٦١

اذا كان المدعى به غائبا عن البلد لزم اخطاؤها بجلست الحكم واذا اقام المدعى به

بانه يدينه شيئا وانكر المدعى لزم اخطاها وان انكر المدعى بدينه وثبت ذمها

بدينه او يكون حبيس مائة وعشرين يوما او يدينه ثلثها في صدق في ذم المدعى

بدينه القيمة

١٧٦٢ ٢٠٧/٦١

اذا كان المدعى به غائبا عن البلد لزم ذكر وصفه ومهوده وتكليفه

عند الحكم والقتا عشرين عن تحريمه كالتكليف الا يشترط اذا جهارت الدعوى

بلزم في الدعوى التصريح بالطلب فلو لم يدر ان له ذلوم ليقبل وانما الطالب

او ما في بعض النسخ لم تكن الدعوى صالحة

١٧٦٣ ٢٠٧/٦١

مع ادعى عقد من العقود سواء كان نكاحا او غيره لزم ذكر شرطه

ادعى نكاحا فذكر ان تزوجها بغير مهر او بغير مهر وشروطها ان كانت

من قبيل رضائها الا اذا كانت باستقامة الزوجية كما لو ادعى مهرها

الا نقباء لطلاتها او اوصية عليه فطلب نفقة ونحوها

١٧٦٤ ٢٠٧/٦١

يلزم لغير المدعى عليه وان كان ماضيا لفتة الاستمرار اليه وان كان

غائبا لزم ذكر الاسم والنسب حتى يتبين

١٧٦٥ يلزم في دعوى القتل نوع فذكر انه عمد او شبه عمد او خطأ او يمين العمد

ويذكر انه انزح قتل او شار فيه

١٧٦٦ ٢٠٧/٦١

لا تصح الدعوى المعلقة ولا تصح

١٧٦٧ ٢٠٧/٦١

لا تصح الدعوى في حقوقه كالحقوق والالتزامات وان سمعته البنية

١٧٦٨ ٢٠٧/٦١

غير تقدم دعوى

١٧٦٩ ٢٠٧/٦١

منع كد دعوى بكونه وصية من غير حرمه

١٧٧٠ ٢٠٧/٦١

لا يشترط في دعوى العينة ولا الدين بيان سبب الاستحقاق

١٧٧١ ٢٠٧/٦١

اذا كان المدعى به محلا باحد التقديرات او بصفته من اعيانها لزم تقويم

بما في ماله فاذا كان محلا بالصفة فقيم بالذهب وكذا العكس اما ان كان

محلا بها جاز تقويمه كيفما كان

١٧٧٢ ٢٠٧/٦١

يلزم في دعوى الارشدة ذكر السبب وحينئذ فلو ادعى ان وارثه ادعى عليه لم يقبل



لا تتوجه الدعوى بطلب الامانة او الكفارة ونحوها بفيد بلدها ١٧٧٤ ٩٠/٦١

الزويد في الدعوى لا يقع صحته خلافاً لدعوى غصب موصوف في حقيقة مائة وقال ١٧٧٢ ٩٧/٦١

الطلب وانه ان كان باقياً او دفع حقيقة ان كان النقصان كدعوى وعلم فيها ١٧٧٢ ٩٧/٦١

ببر العينة ان كانت باقية او دفع القيمة اذا تبين تلفها ١٧٧٤ ٩٨/٦١

تصح الدعوى بحق او في حق الغائب عن البلد متطابقة في مقدار من غير عمل ١٧٧٤ ٩٨/٦١

القاضي وعمل المستر ولو بالبلد وعمل الميت وغيره كلف بلا حضورهم ١٧٧٤ ٩٨/٦١

وحكم عليه كما سياتي في كتاب القضاء ١٧٧٤ ٩٨/٦١

الفضل الثاني في التنازع والامانة ١٧٧٤ ٩٨/٦١

التنازع مانع من سماع الدعوى الا في حق من لا لو ادعى على آخر انه قتل ١٧٧٥ ٩٧/٦١

اخوانه او انه سرق منه كذا او نحو ذلك من غير ان يشتم ادعى على آخر انه شاركه ١٧٧٥ ٩٧/٦١

فيه او انزله به لم تسع الشك فيه لكن اذا كذب الاول او قال غلطت فيها ١٧٧٥ ٩٧/٦١

قبلت ولفقت الاول ١٧٧٥ ٩٧/٦١

من اقر بشيء لغيره ولو لم يجز له او نكاه من نفسه بان قال ليس لي ثم ادعى ١٧٧٤ ٩٧/٦١

بعد ذلك لنفسه لا يقبل الا اذا ادعى تعلق الملاك بعد اقراره قبلت ١٧٧٤ ٩٧/٦١

بتحقيق التنازع بين كلام الشخصين اللذين هما في حكم الواحد كالكامل ١٧٧٧ ٩٨/٦١

والوكل والوارث والمكرهون اما اذا لم يكن في حكم الشخص الواحد ١٧٧٧ ٩٨/٦١

فلا تحققت بين كلاميهما كبطون المستحقين في الوقف ١٧٧٧ ٩٨/٦١

اذا وقعت الخصم بين كلاميه التنازع بين ذواتهما صحيحاً او وقع التنازع ١٧٧٨ ٩٨/٦١

مثلاً لو ادعى المدعى عليه بغيره او عن مبيع بانه ما اقرضت منه شيئاً او ١٧٧٨ ٩٨/٦١

ما اشترى منه شيئاً ثم ادعى القرض او الاداء لم يقبل منه التنازع ١٧٧٨ ٩٨/٦١

لكن لو قال ان القرض او الاداء حصل بعد ان يرضى المالك ان السابق قبلت ١٧٧٨ ٩٨/٦١

ينفذ ١٧٧٨ ٩٨/٦١

من ادعى عليه امتحاناً فيبيع في يده فاجاب بان اشتريته من زيد وهو ١٧٧٨ ٩٨/٦١

مملكه فثبت الاستحقاق وحكم به لم يكن ذم من مابعدا من قبول دعواه ١٧٧٨ ٩٨/٦١

على الباقي بالحق ١٧٧٨ ٩٨/٦١

الباب الثاني في الخصم وموالم وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول فيمن يكون خصماً ومن لا يكون

الخصم في دعوى العينة هو ذاك الذي له الحق في الدار واليها هو الماخذ من ممتلك ١٧٨٠ ٩٨/٦١

كان الحق له هو الخصم سواء قال انما سجد او مستقيد ام لا اما ان اقر ١٧٨٠ ٩٨/٦١

بالغائب عن البلد او لغيره كلف لم يجز من الدعوى وتسع بقية ١٧٨٠ ٩٨/٦١

الدعوى في وجهه ولغيره بها وان لم تكن الدعوى منه ١٧٨٠ ٩٨/٦١

المدعى عليه انما له حصة من المالكين والحق في الدعوى منه ولا يقضي بها ١٧٨٠ ٩٨/٦١

للغائب ١٧٨٠ ٩٨/٦١

كل من لو اقر بحق لزم يكون خصماً فيه وتسع بقية ١٧٨١ ٩٨/٦١

الخصم في دعوى الدين هو الدين او من يقوم مقامه من ضمان او حال ١٧٨٢ ٩٨/٦١

عليه ١٧٨٢ ٩٨/٦١

الخصم في دعوى الدين هو الدين او من يقوم مقامه من ضمان او حال ١٧٨٢ ٩٨/٦١

كان وارثاً او وصياً او مورداً او فرعاً استوفى دينه او عوضه من تركة ١٧٨٢ ٩٨/٦١

ولا يكون الوارث والوصي وصفاً او الم رهن البتة من التركة ١٧٨٢ ٩٨/٦١

الخصم خصم فيما يترتب عليه من دين سجد وبقية من الحجر ودينهم او انجاب ١٧٨٤ ٩٨/٦١

الطلاق وقذف ويقبل جوابه بالادعاء والاثار ويجلف فيما يجلف ١٧٨٤ ٩٨/٦١

فيه الكرشيد ١٧٨٤ ٩٨/٦١

كل ما يرضى اقرار القتب به كحد وطلاق وما يوجب نفيها او قودا فيها ١٧٨٥ ٩٨/٦١

دون النفس فالخصم فيه الغائب نفسه دون غيره اما ما يوجب ١٧٨٥ ٩٨/٦١

قوداً في النفس فكلها جميعاً مضمون فيه ١٧٨٥ ٩٨/٦١

كل ما لا يرضى اقرار القتب به مما يوجب اكله فالخصم فيه ليس به وعنده ١٧٨٥ ٩٨/٦١

كالدعوى جنابة خطاً ودعوى التلاخي وال ١٧٨٥ ٩٨/٦١

الدعوى خصم في المطالبة بالبردية اذا انقضت فصح دعواه بها وكذا ١٧٨٧ ٩٨/٦١

المستجير والمستاجر لعين والرهين والعبد الذي يبيعه الرهين ١٧٨٧ ٩٨/٦١

والاجير على حقه لا على مال الركيل فيه ١٧٨٧ ٩٨/٦١



۴۱/۲۸۷ ۱۷۸۸  
میراث المرحوم علیہ اقرار او انکار و بیع المرحوم علیہ بالخراج اذ اوصی  
المرحوم

جواب المدعي عليه عن دعوى الرضخ او الشف بان ما اقرضه او ما باعني ١٧٨٨ ٢٧١/٢١

اولا يستحق عليه ما ادماه ولا شيئا منه ولا حق له عليه في جميع مقبول  
وهو انما عليه صريح لك لا حق في سبب الحق كما لو اقر بالاعتراض  
او ان اشتهى قال لا يستحق عليه ما ادعاه او لا حق له لم يقبل ذلك ويلزم  
باقرائه وكذا لو ادعت المرأة عليه بالبرء او النفقة فاقترع بنوعه  
وقال لا حق له لا يقبل منه ويلزم بالبرء او النفقة

لا يملك انكار الحجة في جوابه دعوى معدود او اثباتا متقدرة بل يملك انكار  
لغير صراحة مثلا لعادى على ارض مائة درهم او ثوب و فري و سيف  
فاجاب ليس له على ذلك لا يملك بل يعيد ان يقول ارضا ولا شيء منه  
ونك

اذا انتقم المدعى من الجواب عن الدعوى بان كنت كليا اوقاك  
لا اقول لك اوقاك للاعظم قدر حق ولا بنية للمدعى لغيرنا كليا بعد  
انذارا، انما هي له فان كانت المدعى بنية حق

۱۷۹۵  
 ۱۸۳/۶۱  
 التزديد في الجواب للافتح صحنه قبيله من الاطراف على يد  
 ان كثر هذا ادعى لهذا الحديث به لعل كذا اليه يد فتم والافلا صحت  
 او قال ان ادعى ذلك ثم في شرفها منه ولم اقبضه فتم والافلا صحت  
 على ذلك قيل لهذا الجواب

۱۷۸۳ ۲۱/۶۱  
اذا تدا عيا زويت املا فاقوت لاجدها لم يقبل اقارها اما لوارها  
واملا فاقوت لم يقبل اقارها

الفصل الثالث في الدعوى

الفسخ وهو في شرط الصفة ما يشترط الصفة واقتلوا وحي عليه بدنه فاجاب  
 بان ايهما شاء به مع فلا يلزم ذكر مشروط الاجابة واذا دفع بضما اليكم  
 لنم ذكر فدم واذا تحقق ما يكتب لم يفسد

١٥٥٠ ٢٨٤/٦/١ فصل الفم الصبي اذا بين فيه وشيعة اخرى فلو قال اني عقمه بدت

قد مضت اوابا في او نحو ذلك كان رضى مقبولا فيلزم منه انهم عالم باليقين  
منه ما يناقضه اما اذا لم يبينه سببه كان قال في سببه ترفع دعواه فلا  
يقبل منه ذلك وكذا لو قال في خروجي من دعواه

١٧٩٢  
١٤٦٨  
فيما كان في قبة الحكم وبعد فلواته عليه بيته فاجل بالاس  
لاخبر به على فاقام الكرم البنية وعلم بها ثم رفع الكرم عليه مالا يراو ونحوها  
واقام البنية قبل رفته وسعت

٢٨٧ ١٤٩/٤١  
التي قيل النفع من الكرم هو جيد يقال عن بعض الحكماء على الكرم هو جيد كما لا يخفى  
من فعل الكرمين مع الطبقة الأولى فاصلي دفعاً من الكرمين الأولين  
ان يرفع الرتبة الثانية وما بعده

۷۹۸ ۷۹۸/۶۱  
اذا اثبت المدعى عليه دفعه انقضت دعواه كدعي وحكم عبده وان حجب  
حلف المدعى عليه فترد الدعوى فان حلف حكم له بما ادعى وان كان حكم  
عليه

۱/۴۷۷ ۷۹۹  
اذا اذ هو على شئ من بعينه فاجابه انما كان له او بعد ان اصاب  
شئ من انشئت سبب زواله بعد ان اصابه فان من خلفه كذا  
بقا والملاح وان العقب لم يخرج عنه بوجه ما وحكمي بها



الكتاب التاسع عشر في النيات والتعليل

تبريد الدين

٢٦٤٥



كتاب الناصر في النيات والتحليل

وفي مقدمته وثلاثة ابواب

المقدمة في اصول الفقه

٢٠٣/٦١	١٨٠٠	البينة في العلاقة الواضحة التي تترجح بإحدى اهل البيت
٢١٤/٦١	١٨٠١	الشراوة في اخيار الشخص بما علمه بلفظ خاص من له الحاكم وقيل لا يجوز له
		شاهد
	١٨٠٢	الاختلاف في الشخص الذي يسهل العتق المتداعي في حقيقة او حكا وقيل لا والله
		ويقال له التاجر
٢١٧/٦١	١٨٠٣	تعارف الكيفية هو تعا دها من كل وجه بحيث تثبت كل منها ما تنفي الآخر
٢٢٢/٦١	١٨٠٤	العقود في ملام الدين مع اعتدال الاقوال والافعال
٢٢٤/٦١	١٨٠٥	الكيفية في العتق في الدنيا او بعد في الآخرة وقيل لا يصح
	١٨٠٤	كافة قسم يعقوبه الانساب بالكتب
٢٢٧/٦١	١٨٠٧	العقود الربوية الحرة في احد الحكم مسماة بالائتمار ونحوه وقيل لا
		الشرا
٢٢٧/٦١	١٨٠٨	العاقلة من وفاء الواجب عقلا الظهوري وغيره والحكم والتشريع وما
		وضعه وما ينفع غلبا
		كتاب الاول فيما يتعلق بالشراوة من الاحكام وفيه اربعة فصول
		المفضل الاول في ضمان الشراوة
٢٢٧/٦١	١٨٠٩	ضمان الشراوة في الزنا والوطاء اربعة وعشرون سوا كانت الشراوة
		على الفعل او على الاقارب وشتر ط في الشراوة بالطلاق او بالزنا
		ان اقرارها
٢٢٨/٦١	١٨١٠	ضمان الشراوة في عقد الرقة والشرب والقذف وقطع الطريق وفيما
		يجب القود وفي الوطء المحرم للفقير والمساكين وعملان فقط ولما
		كل ما ليس بعقوبة ولا مال مما يطلع فيه الكرم غاليا كالحكم والطلاق
		والكيفية والخلق والنسب والولاء والارضاء والتوكيل في غير ما
		والقتيل والجرح

٢٢٨/٦١

١٨١١

ضمان الشراوة في الله وماله وماله في الله كعتق العاصية وصحة الابطال  
والخيار والنفقة والوديع والماله والغصب والشركة والحالة والصلح والدية  
والعتق والعارية والشفعة والبر والضياع والطلاق والطلاق في الله  
والارضاء وفيه والوصية في المصنف ووقف عليه والجزاء طحا او غير الارضاء  
قودا وعملان او عمل وامرانا او عمل وحيث لم يكن

٣٢٩/٦١

١٨١٢

دعوى الخلع من الزوج دعوى بطلان فبقيل فيه وعمل وامرانا او مال الله  
المرأة فلا يقبل فيها سوى رجلين

٢٢٨/٦١

١٨١٣

ضمان الشراوة في اداء الدوايب والحاقة المرفوعة ونحوها طبيب وامر  
ويقال له واحد عند بعض الفقهاء والا فاشارة فان اختلفا قدم قول القس  
صلى الله عليه

٢٢٨/٦١

١٨١٤

ضمان الشراوة فيما لا يطلع عليه الرجل غلبا كعتق النساء تحت النكاح  
والكفر والشبهة والحضن والولادة والرضاع ولا تملك الجنية امرأة  
واحدة والاصول اشتباه فتقبل شراوة الرجل في ذمة امرئ وكذا في  
الحوادث الواقعة في محال النساء التي لا يحضرها الرجل في طاعة  
وعقود ونحوها

٢٢٨/٦١

١٨١٥

المفضل الثاني فيما يشترط في الشراوة  
شتر ط في الشراوة هو البطلان فلا تقبل شراوة الصبي في الزنا ولا في غيره لاوله  
اقتصاف بضمان الكلف العدل

٢٢٨/٦١

١٨١٦

شتر ط في الشراوة هو العقل فلا تقبل شراوة المجنون ولا معتوم كلف  
بحق احيانا ونفي احيانا اذا حمل الشراوة واداءها في افاقة قبلت

٢٢٧/٦١

١٨١٧

شتر ط ان يكون الشراوة مستحكما فلا تقبل شراوة المذموم بان رسته  
ولو زنت كلف لاداءها بخلاف قبلت

٢٢٧/٦١

١٨١٨

شتر ط في الشراوة هو الحفظ فلا تقبل شراوة مفقود ولا موقوف بشرط الحفظ  
شتر ط في الشراوة هو الاسلام فلا تقبل شراوة الكافر ولا غير ما يقتضيه الاسلام

٢٢٨/٦١

١٨١٩

الوصية في الله من ماله من ماله او ماله في الله من ماله او ماله في الله من ماله  
عند عدم وجود المولى وعينه في الحاكم لغيره



225. 225/41

VACI      908/41

1 ACC 400/41

1254 40/41

1154 400/411

1. 150 2. 150/4/1

1854 250/4/1

1 ACV 454/41

1 A C A      2009/01/1

1A84 Rev/41

100. 250/41

1141      2CV/31

११५२ २८५/५१

1844 3/4/41

123 11/1/11

1A 50 81A/4/1

1174 64455

2425 2426

2841 218/41



٢١٨/٤١ ١٨٣٩ يشترط في الشراة بالشرع والوقف والعتق ان يقول الشاهد بان ذلك اوقفه  
 او اعتقه وهو في ملكه وكذا لو شهد ان هذا اول ذر من هذه النخلة ثم شجرة  
 لم يقبل حتى يقول ولدته او اشترته في ملكه بخلاف ما لو شهد ان هذا الولد من قطعت  
 او هذا الدقيق من خملته قبلت  
 ٢١٨/٤١ ١٨٤٠ يشترط في الشراة بالاكراه ذكر صفته كما ان يقول ضربه او لدهم بكذا وهو قادر  
 على ايقاع ذلك  
 ٢١٨/٤١ ١٨٤١ يشترط في الشراة تعيين المشرود به فلو شهد انه طلق احدى نسائه او اعتقه  
 احمد عبده او اطلق واحدة من صباياه ونسائه عينا لم يقبل  
 ٢١٨/٤١ ١٨٤٢ يشترط في تعيين المشرود به ان يشهد عليه بالاسم والنسب او بالاشارة اليه  
 ان كان حاضرا في المجلس الشراة  
 ٢١٨/٤١ ١٨٤٣ لا يشترط في الشراة بالاقرار ذكر ان اتركه طائعا في صحة كالا يشترط  
 ذكر ان يستحق ما اقر به  
 ٢١٨/٤١ ١٨٤٤ يشترط في الشراة بالاشتقاق ذكر السبب الموجب للاستحقاق فلو شهد  
 يستحق بنية فلان كذا او يستحق لهذا العبد لم يثبت بنية  
 ٢٢٤/٤١ ١٨٤٥ يشترط لقبول الشراة ان يقول الشاهد وهو باق بنفسته الى الان او الى حين  
 حركته كالا يشترط في الشراة بالبرهنة ان يقول من كان معه احد  
 اشهد او شهد فلو قال اعلم او ايقن او قال ان شاهد بكذا لم يقبل  
 ٢٢٥/٤١ ١٨٤٦ لا يشترط في الشراة بالدين ان يقول الشاهد وهو باق بنفسته الى الان او الى حين  
 صفة كالا يشترط في الشراة بالبرهنة ان يقول من كان معه احد  
 لا يشترط في الشراة بالادوية ان يقول الشاهد لا وارث له غير اولاد اعلم وارثا  
 غير ذلك ان ذكرته اليه ذلك سمى المال المشرود به بالادوية من غير قبول  
 والمال باسم الميراث لا يقبل  
 ٢٢٥/٤١ ١٨٤٦ الفصل الخامس في موافقة الشراة للبرهنة وموافقتها لها  
 يلزم موافقة الشراة للبرهنة فلو شهد ان عبيد الميراثي بكذا او عبيدنا بكذا  
 فشهد به براءهم او بالعكس لم يقبل

٢٢٠/٤١ ١٨٤٦ يلزم موافقة الشراة للبرهنة ان يكون المشرود اقل من الميراثي فلو ادعى  
 الشراة ان عبيدنا بكذا او عبيدنا بكذا او عبيدنا بكذا او عبيدنا بكذا او عبيدنا بكذا  
 لا يمنع كطابقته ذكر ان الشاهد سببا سكت عنه الميراثي مثلا لو ادعى العا دينا وكلف في  
 ذكر السبب فشهد به اليه بالبرهنة بالبرهنة او شهدا او شهدا او شهدا اما لو ادعى الميراثي  
 وذكر السبب اليه لم يقبل  
 ٢٢٥/٤١ ١٨٥١ من ادعى ملكا من غير الاذن فشهد به بنية ان كان له امس او كان في يده امس  
 لم يقبل حتى تبين سبب به الميراثي بغيره في غيبه او عارية لكن لو شهد به بنية  
 كان ملك امس اشترام منه الميراثي قبلت  
 الفصل السادس في اختلاف الشاهد بين  
 ٢٢٩/٤١ ١٨٥٢ اذا شهد به لهما ان يفعل متحدا في نفسه لا يثبت تعدده واختلاف في الزمان او المكان  
 او في صفة تتعلق به بحيث يدل على تغاير الفعلين كالا شراة في وقتها مثلا  
 لو شهدا بقتل زيد واختلفا في زمانه او مكانه او في آلة القتل او في اداة القتل  
 ثوبه معين واختلفا في الزمان او المكان او في لونه لم يقبل شراة  
 ٢٢٩/٤١ ١٨٥٣ الفعل الذي يثبت تعدده اذا اتفق الخصمان على اتحاد الفعل او شراة في هذا بانحاء  
 واختلفا في زمانه او مكانه او في صفة تتعلق به ما يدل على تغاير الفعلين حكم حكم  
 الفعل المتحد في نفسه كالا في المادة السابقة فلو شهد النقيب قريبا او شراة واختلفا  
 في الزمان او المكان او لونه مع شراة بانحاء اتحاد الفعل واتفاق الوقعين على اتحاد  
 لم يقبل شراة بانحاء اما اذا اختلف تعدد الفعل ولم يشهد بانحاء ولم يقبل المشرود  
 انه واحد واختلفا في الزمان او المكان او في صفة بحيث يدل ذلك على الاختلاف  
 على تغاير الفعلين فقبلت شراة كل منهما على الفعل الذي شهد به ويحل بمقتضى  
 ذلك فان كان ادعى الفعلين حلف مع كل من الشاهدين وثبتا وان كان ادعى  
 احدهما حلف مع شراة وثبت ذلك وسقطت شراة الملائم  
 ٢٢٩/٤١ ١٨٥٤ الحكم والفتنة في حكم الفعل المتحد فلو شهدا بقتل زيد واختلفا في الزمان  
 او المكان او في صفة بحيث يدل على اتحاد الفعل لم يقبل شراة



٢٠٠/٦١ ١٨٥٥  
 اختلاف الشاهد بين الاقوال التي يجوز ان تكون كالاعتقاد والاقوال التي لا يجوز  
 او بالنكاح او بالقتل لا يمنع قبول شهادتها ولو دل على تغيرها وتكلم البينة  
 فلو شهد احداهما ان باع او اقر قتل زيد او بالقتل او بالنكاح او بلذ يوم الجمعة  
 او في مكة وشهد الاخر بان باع او اقر بذكر يوم الاثنين او في الطائف او شرب  
 احدهما ان طلق باللفظ العربي وشهد الاخر ان طلق باللفظ التركي او بالعربية  
 جميعا شرا وتعا وحكم بها

٢٠٠/٦١ ١٨٥٦  
 لو شرب واحد ففعل وشهد الاخر بالاقوال به جميعا كشرا وتعا وكلمة البينة  
 لكن لو شهد احدهما بالنكاح او القتل خطأ وشهد الاخر على الاقرار به لم يكتل  
 البينة ولم يجرى القتل بحلف مع الشاهد ويستحق الدية فان حلف مع الشاهد  
 بالقتل خطأ حكم بالدية على الحاققة وان حلف مع شاهد الاقرار حكم بالدية  
 على القتلى

٢٠٠/٦١ ١٨٥٧  
 بيان احد الشاهدين صفته القتل بان عهد مع كونه الاخر عن كونه عهدا او خطأ  
 لا يمنع جمع شهادتهما فيثبت القتل ويصح قتل المدعي به جميعا في صفة

٢٠٠/٦١ ١٨٥٨  
 لا يضر اختلاف الشاهدين في مقدار الشهود به بل تكمل البينة على الاقل بحال  
 على الباقي مع شاهد الاكثر

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩  
 اختلاف الشاهدين في ريب الحق ملان من جمع شهادتهما ولو شهد احدهما بان  
 قضا والاخر بان شفع مع لم تكمل البينة ولا يضر وان حلف مع كل منهما  
 ويصحق الاقوال او مع احدهما ويصحق ما شهد به اما لو ذكرا احد الشاهدين  
 سبنا واطلق الاخر كلمة البينة

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩  
 الفصل السابع في تركية الشهود وجوبهم  
 التركية حق للشاهد بطريق الحكم اذا جادل على الشاهد وان شهد عن الغير  
 فيطلب منه الشهود ان ياتوا من يورق شاهد به والى ان يجعل بعد من العادة  
 والجزم

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩  
 يعقوب في البينة العدا الظاهر او باطن الا في عقد كالحق فلو كان الظاهر والباطن  
 ان باق فقا

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩  
 متى جزم الشهود عليه البينة او اراد جزمها طلق باقائه البينة به ويجوز له ذلك ثلاثة  
 ايام فان اقامها على عقبة فهاها والاحكام عليه

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩  
 لا يقبل الجرح الا بفضل بما يقدم في العدا له عنه رفته كان يشهد ان شرا شاه يشرب  
 الخ او عامل بالربا او سفاها يعنف او عن استقامته فلو يكلف ان يشهد ان  
 فاسق او ليس بعدل او بلغنا عنه لذا

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩  
 تقيد البينة وجوبها شرا ودية فيقتل في شرا ودية من العدا له وانتفا  
 الكرامة ونحو ذلك كما يعقوب كالرضاء فيلزم في الزنا والعواظ اربعة رجال  
 وفي المال جلاء او رجل وامرأتان وفي غير ذلك رجلان ولا يكتفى في ذلك  
 بشاهد واحد

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩  
 يعقوب في المالكين موصية الحاكم خبثهم الباطن من جهة او معاملة ونحو ذلك كما يعقوب  
 موصية كذا من ليس به يكون لكن يكلف في القيد عليه اذ لم يظن بعد الشك بخلاف الجرح  
 يكلف في التركية ان يقول ان كذا اشهد ان كذا ولا يكلف فيه ان يقول للاعتراف في الاقرار  
 ولا قهر التركي في واقعة كقول انه عدل في شرا ودية في هذه العقوبة

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩  
 يجب كشافة في الجرح والتقيد في كل كلف في تركية او الجرح الا في اثنان بان  
 عدل او منه يدون الكشاف في

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩  
 تقيد الشهود عليه الشاهد او اقراره بما يوجب الحكم عليه فيؤخذ به ولا يحتاج  
 الى الجحشة منه ورضد بقره الشاهد تقيد له في حقه لكن لا يثبت به منه تقيد في  
 حق غيره الشهود عليه

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩  
 من ثبتت عدالة من ثم شهد لزم الجحشة في عدالة اذا كانت احدى بين الشاهدين  
 اما اذا لم يزل المدعي في الجحشة عنه التفاء بما ثبت

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩  
 اذا عدل البينة شاهد وجب ما اقر به الحاكم غيرهما فاذا اكلت البينة التقيد  
 او الجرح على ما كان قال اللذين عدلها ان ما جزم به قد ياب منه فمما تقيد كل  
 كان الشاهد عدل في بقاء فانتقل منه في جزم اثنان في بقاء وعدله اثنان في البقاء  
 انما انتقل اليه قدم التركيبة







٣٣١/٦١ ١٨٨٨ اذا رجع شهود القود او الحكم بعد الحكم قبل الاستئناف لم يتوقف ووجبت دية  
 القود على الحكم علم ويرجع بها على الزهود اما اذا رجعوا بعد الاستئناف فماتوا  
 اخطأنا فماتوا دية ما تلفت من نفس او ماله او رتبته او رتبته  
 ٣٣٢/٦١ ١٨٨٩ كل موضع وجبت فيه الضمان على الشهود ويوجبهم فانه يوزع بينهم على عددهم ونفهم  
 المرأة نصف ما نفهم الرجل ولو كان الحكم بنسب لم يوجب فيه جميع اثباته فمات  
 ٣٣٣/٦١ ١٨٩٠ رجعوا اثباته الزائد عن ايشة قبل الحكم لا ينفذ وبعد الحكم لا ينجح الاستئناف لكنه  
 ينفذ في كل موضع بعد الحكم بزيادة الجميع اما الرجوع احدى اثباته قبل الحكم لم ينجح  
 ولو رجع من اثباته  
 ٣٣٤/٦١ ١٨٩١ وجوب شهود القود بعد الحكم يوجب ضمانهم عالم يقوله بان لنا في الاصول او افلاكم  
 اما رجوع الاصول بعد الحكم لا يوجب ضمانهم ما لم يقوله ان لنا او غلطنا وليس انكار  
 الاصول تجل الفروع يرجع فلا ضمان على الكفيلين  
 الفصل العاشر في احكام عام  
 ٣٣٥/٦١ ١٨٩٢ لا يجل للثابت له اخذ اية ولا يجل على شرادته لكنه ان جرت عنه الشراة او تارثت  
 فلا اخذ اية وكوب وكذا في الكفر والكوف والكفر  
 ٣٣٥/٦١ ١٨٩٣ حقوق الكفيل على صاحبها فيما لم يملكه عند شرادته بحمد الله تعالى او تارثت  
 ٣٣٥/٦١ ١٨٩٤ تمام الكتمان للرضع قبول الشهادته بحمد قديم كما تقبل بالقصاص والابوال  
 ٣٣٥/٦١ ١٨٩٥ لا تقبل الشهادته في الملاحة تقدم الدعوى وطالب الشهود في الاثبات ووجهه  
 فيما تقبل فيه فلا يشترط طيفا طلب ولا دعوى  
 ٣٣٦/٦١ ١٨٩٦ لا يجل للثابت له ان يشهد الا بما علمه عند حقيق طاعتان برؤية او سماع او نحوها  
 او سماع من شهده عليه او سماع باستفادته المشهود به في نفسه  
 ٣٣٦/٦١ ١٨٩٧ تقبل الشهادته بالاستفادته فيما ينفذ عليه عاكبا به وبها كسب وملك وملك  
 وعقود ولا يجل وعزل ولا يجل ونكاح وطلاق وطلاق ووقت وطلاق ونحو ذلك  
 ٣٣٦/٦١ ١٨٩٨ لقول الشاهد في الشهادته بالاستفادته في نفسه او في غيره او في غيره  
 ٣٣٦/٦١ ١٨٩٩ الكسوة في النسيب اقواله مع انسابه في نسيب اب او ابن ونحوها فماتت  
 القدر بها ان يشهد به لان كذا

٣٣٧/٦١ ١٩٠٠ منه ما في شهادته انسان فيصرف فيه مدة طويلة كتحذف الملك من نفسه  
 وبناء واجلته واعارة بها ان يشهد به الملك المطلق وان لم تكن المدة  
 طويلة فلا يشهد به الا باليد واليمين  
 ٣٣٨/٦١ ١٩٥١ متى شهد الشاهد بغير حق فقال انما شتمت شخصي لم يكن حتم بقول اخر يافى ملكه  
 اما لو شهد ان هذا الفرس من طائفة كذا  
 ٣٣٩/٦١ ١٩٠٢ تقبل الشهادته على من يحضر من شهود ان صحبت فلان في يوم كذا افلم ينفذ  
 كذا قيلت شرادته  
 ٣٣٩/٦١ ١٩٠٣ لو شهد اشهاد ان زيدا ابن الميت لا وارث له غيري وشهد اخوان بكر ابن  
 الميت لا وارث له غيري قيلت شرادته وقسم العدة بينهما  
 ٣٤٠/٦١ ١٩٠٤ اثباته اذا انا فمن نفسه في شرادته فماتت مثلا لو شهد ان عليه وقال  
 قضاة بعضه بخلاف ما لو شهد ان ارضه الف وقال قضاة بعضه فماتت  
 شرادته بالثبوت  
 ٣٤١/٦١ ١٩٠٥ في صور البينة من احد شهادته لا ينجح بثبوت الا في فلو شهد رجل وامرأته  
 بفسقة ثبوت الحال دون القتل وكذا المرافعة امرأة رجل وامرأته  
 يتزوجا بغير معين ثبت الكفر دون النكاح وكذا العطف والطلاق ما دام  
 او ما مضى او ما مضى فشهد رجل وامرأته على الشاهد طيبته الهالك  
 دون الطلاق لكنه اذا كان في الاخرة لا عا فماتت البينة عنه كذا  
 شهد رجل وامرأته بقتل العبد لم يثبت الكفيل من ولا الكفيل  
 زائدة اثباته في شرادته ونقصه منها قبل الحكم بما يقبل فماتت الشهادته  
 الاولى ويحكم بالثبوت  
 ٣٤١/٦١ ١٩٠٦ من انكر الشهادته بان قال ليس لي عليه شرادته ثم شهد وقال كسب قسرا  
 فماتت شرادته  
 ٣٤٢/٦١ ١٩٠٨ تقبل الشهادته على الاقارب المجهول



٣٤٥/٦١ ١٩٠٨ اذا بان بعد الحكم فحق الشاهد ان يطرح ما من صورته يتكسب الحكم او انما  
 عدوا الحكم عليه فحق الحكم ورجع الحكم للمالك المستوف من ان كان قائما او بعد  
 ان كان نالفا وان كان الحكم يعود استوفى رجوعه بعد ان كان الحكم بعد كرم وقطع  
 او جلد سوى النفس ضمنه الركوب ولا ضمان على الشهود في هذه الاعمال  
 من بين كذب يقين في شرا قد او اقرانه شهود الزعم فخرين ولو تاب وبلغت شهادته  
 لا يجوز ان يثبت الكفاية ولا يجوز ان لا يثبت في شرا قد ولو لا برهوه  
 ولا يظهر في حق كذا لو ادعى شهود القود خطا عروا  
 الفصل الثاني في توقيف البينات  
 ٣١٩/٦١ ١٩١٢ تقدم بينة التي ربح على بينة الداخل سواء اقيمت بينة الداخل بعد رفع اليد  
 او لا وسواء شهادته انما نتجت في ملكه او انما قطعت من امام او لا  
 اذا اقيمت بينة بينة بجان في زمان معينين واقام الدعي عليه بينة  
 ان كان في ذلك الوقت البينة محبلة بعد عن ذلك المكان سمعت وهدى  
 الداخل اذا كان خارجا معني تقدم بينة الداخل واقام الدعي ربح بينة ان  
 اشتراها من الداخل فاقام الداخل بينة انما اشتراها من الدعي ربح  
 قدم بينة الداخل  
 ٣٠٧/٦١ ١٩١٤ تقدم بينة الداخل لو اقام الدعي ربح بينة اربا ملكه واقام الداخل بينة  
 ان الدعي ربح باعرا منه او اوقفه عليه او نحو ذلك لكن لو قال الداخل ربحته  
 غائبة على ما ذكر حكم عليه بالتسليم  
 ٣٠٨/٦١ ١٩١٦ تقدم بينة ملكه على بينة اليد  
 لا ترجح بينة زيادة في سبب الملك والوثاق  
 ٣١٧/٦١ ١٩١٦ لا ترجح بينة باشتراك التولية ولا يثبت عدد ولا يثبت في زيادة رجوعه  
 على ثبوت دق على اربا بينة الحكم شاهد وعين  
 ٣٠٧/٦١ ١٩١٤ لا ترجح بينة في الزيادة في الملك او اليد في دعوى عين له اليد البينة في الزيادة  
 او تقدمه او اقامه لو اقامت بل يخالفون وشاخصا بها اما لو ادعى على من اقامت  
 من شخص واحد واقام ما بينة واقام الحكم بالبرهان في تاريخها والحق في  
 على ياقب البينة ان كان قبضه منه ولو اتمت تاريخها في تاريخها وشاخصا بها

٢٠٥/٦١ ١٩٠٠ اذا ادعى احد احدى زعمت في عين انما اشتراها من زيد وهو ملكه وادعى  
 الآخر انما اشتراها من بكر وهو ملكه واقام ما بينة فاعضها فان كانت  
 البينة بينة احد الحكم ربح في عينه وان بينة فاعضها فان كانت  
 وان كانت بينة ثالث لم يثبت في تاريخها فحق حلف واخذها  
 وان كانت بينة احد البينة فانكها وادعاها لنفسه حلف ولو لم  
 وان اقر ربحا لادعيها فانكها في كذا فادخل في الاصل كذا  
 ٣٠٧/٦١ ١٩٠١ تقدم البينة النافذة على بينة الملك مثل لو اقام من رجل بينة ان له  
 الدار لرب خلقها تولى فقامت امر الالب بينة ان اياها احدتها اياها  
 قدمت بتر اوله الزيادة بينة احدتها ان ورثه من ابيه وشيوخ الاخرى  
 ان باعه  
 ٢٠٩/٦١ ١٩٠٠ اذا ادعى احد في عين ليس بينة احد وكما كانت في ثالث فاقام ما بينة فاعضها  
 ولا ترجح احدتها باقرا في اليد البينة لها  
 ١٨٥/٦١ ١٩٠٢ ترجح البينة التي معها زيادة في عينه في غيرها فاعضها فاعضها في تاريخها من تاريخها  
 ترجح بينة عدو مقدم الموت وتاريخها من بينة سمعت في تاريخها عين  
 الرعين دفن واقام الوارث بينة ان مورثه اشتراه من الوارث  
 قبل دفن فقدم بينة الوارث  
 ٢١٤/٦١ ١٩٠٤ اذا اقر بينة بينة في عين ثالث واقام ما بينة في القدر ثبت الاصل كذا  
 فترجع بينة ثالثة ثبت الاصل كذا وان اذانه  
 ٢١٤/٦١ ١٩٠٥ اذا اختلفت بينة في بينة او اقامت عين فاقامه لو قص او قسم يربد  
 انما اقر او القدر سعي او اقامتها اخذ بينة ربحه في الحسد فان اختلف  
 اخذ بينة الاخر



اذا كانت العين المتداخلة في بابها المتداخلة فادعوا اليها كل واحد من  
 الاطراف نصف واقام ما بين حكم بالمدعى الكل اما اذا كانت بينه وبين  
 نازع فربما يستلزم الكل نصف والنصف الآخر للذي اليه يثبت  
 ونسبها اليه ان فرض نصف للناس واما اذا لم يبارح اخذ مدعى الكل  
 النصف واقرع المدعيان على الباقي لكن اذا قدمت النساء  
 اخذ مدعى الكل النصف واقرعها على الباقي  
 لا يخرج باليه التي يعلم ان منتهى الدعوى مثلا لو ادعى عينا  
 اشتراها من زيد فانكر زيد لوجوبه بغيره اليه  
 اليه التي لا تثبت على الحق فلو تناحيا زوجية امرأة فاقام كل طرفها  
 بستان قس قطعت ولو كانت الزوجية بين اهلها  
 قدمت بين الكراه على بستان الطواغيت  
 اذا اختلف التبع والتبدي في التمس واقام كل طرفها بستان زوجية  
 بستان التبع  
 اذا اختلف التبع والتبدي في التمس والبناء فادعوا التبع  
 انه احدث وادعوا التبع فاقام كل طرفها بستان قدمت بستان التبع  
 اذا اشتهر بستان بستان بستان بستان بستان بستان بستان بستان  
 في احوال الامور ما يقتضيه التمس من اختلاف الاستصحاب او  
 التمس

١٩٤٤		
٢٠٩/٤١	١٩٤٧	
٢١٧/٤١	١٩٤٨	
٢٢٥/٤١	١٩٤٩	
٤٠٧/٤١	١٩٥٠	
٤٠٨/٤١	١٩٥١	
٤٠٩/٤١	١٩٥٢	

الباب الثاني في المظنة والعدل بالظاهر والعدل في الغيب  
 وفيه اربعة فصول  
 الفصل الاول في الحجج المظنية

يعمل بمجالات الحاكم المصونة تحت ابدى لقضاء اذا كانت سائر مشهورات  
 التزويد والحيات  
 الخط كاللفظ قطع الوصية والاقارب بالخط اذا ثبت انه خط الوصي او الوكيل  
 باقرار ورثته او بستان ورثته من خط ولا يشترط معاينة البستان كتابة  
 يعمل بخط الورثة اذا وجد خطه على كس ونحو هذا ودفعه فلا بد ان يكون  
 لفلان كيعمل بخطه بدين عليه  
 للوارث ان يعمل بخط مورثه في دين كتبه لنفسه على من في الخلف بغير  
 اذا علم منه الصدق والامانة مثلا لو وجد خطا يسهل الذي يعلم صدقه وامانة  
 ان له على زيد لكذا للوارث ان يدينه به فاذا اقام به شاهد او اهداه فله ان  
 يحلف عليه ولكن ليس له ان يدينه به اعتمادا على خطا يسهل  
 لو وجد على دابة مكتوب بغيره في سبيل كس او وجد على اسكفة دارا  
 وقف او مسجد او مدرسة حكم بما هو مكتوب به حيث لا يعارضه اقرار من  
 فاذا عارض ذلك بينة لورثته ولا تستند اليه تقدم اما بغيره  
 اليه فلا يثبت اليه  
 لو وجد على كس في غرض انه مدة طوبى له هذا وقف بمحكم به فان لم تكن  
 المدة طوبى له او لم تكن بخلافه توقف في ذلك وعمل بالحقائق  
 اذا ثبت له بها بالادلة او الوقف فيها بناء ينفذ او بمن ينفذ على الهيئة  
 مسجد كان وقفا

١٩٤٣	٤٤٨/٤١	
١٩٤٤	٥٤٨/٤١	
١٩٤٥	٤٤٩/٤١	
١٩٤٦	٤٤٩/٤١	
١٩٤٧	٤٤٩/٤١	
١٩٤٨	٤٤٩/٤١	
١٩٤٩	٤٤٩/٤١	

الفصل الثاني في تحكيم الظاهر

يعمل بالظاهر في الغيب فان كان الظاهر في نفسه الظاهر فقدم  
 بين اهل البيت او في ملكه او بين الصنفين في محل الحرب وكن كان في نفسه  
 ونحو هذه الحكم لا ينطه بتمت اربع سنين منه فقدم تسليم بالحق وحل زوجية  
 للزواج

١٩٤٠	٤٤٧/٤١	
------	--------	--



٣٠٣/٦١ ١٩٤١  
 لعل الظاهر عند عدم البينة في تزيج قول الامام القضاة عيينة بيمينه في عين البينة  
 ببدء عد فلو تنازع عاصم برأى شي او بناء لاحدها فري صاحبها شي او البناء او  
 تنازع احازط معقودا ببناء واحدها او تصلا بام انهما لا يملك احدهما او كان  
 لاحدهما عليه ستره او قبو ونحوه بيمينه فلو كان لكل منهما شي او بناء في الوصية  
 او كان الحارط معقودا او تصلا ببناء او كان لكل منهما عليه ستره او قبو  
 كانت الوصية والحق لهما في القنان وبنينا صنفان ذلك  
 لا يبرح قول الامام القضاة عيينة في انهما يوضع الجذع ولا الزوئق والتجيمع  
 ولا الاصل الذي يملك احدهما  
 لو تنازع زوج النفل وزوج العلو في سترها حاقنا وصفاها وكذا  
 لو تنازع عاخر سلم منصوص او في رجة العلو وتحتها وفق احدهما كمثل كان  
 سترها وان لم يملك تحتها شي من وفق النفل فري صاحب العلو  
 انما هو من اليد الملك فاذا لم تكن للمدعي بيمينه بقى المدعي به بيمينه كمدعي عليه  
 عملا والظاهر وكذا الوادعي عليه بيمينه صغير او محبوس بحول النسب غير القبط  
 انه ملكه صدق بيمينه اما الوادعي كالمسقط ملك القبط ولا يقبل منه البرية  
 تشريه بالملك  
 انما هو لا يثبت به الحق وانما هو بيمينه كمدعي  
 اذا تنازع عينا بين عيينة والقبول البداره حاقنا وصفاها ولو ادعى  
 احدهما النقص او اقل او ادعى الاخر الجميع او اكثر عن باقر ما يوجب حلف المدعي  
 الاقل واخذ  
 اذا القدرت الابدية على العين المتنازع فيها وكان يوجبها اقوى من بعض كان  
 هو الذي يوجبها كذا في كمال عدم مثلا لو تنازع قائم الدراج او ساقها او صاحبها  
 لحد الذي يوجبها مع والكرها فري الدراج بيمينه او تنازع اس ثوب او القادر  
 من صاحبها لحد الذي يوجبها لحد

٣٠٥/٦١ ١٩٤١

لعل الظاهر عند عدم البينة في تزيج قول الامام القضاة عيينة بيمينه في عين البينة  
 ببدء عد فلو تنازع عاصم برأى شي او بناء لاحدها فري صاحبها شي او البناء او  
 تنازع احازط معقودا ببناء واحدها او تصلا بام انهما لا يملك احدهما او كان  
 لاحدهما عليه ستره او قبو ونحوه بيمينه فلو كان لكل منهما شي او بناء في الوصية  
 او كان الحارط معقودا او تصلا ببناء او كان لكل منهما عليه ستره او قبو  
 كانت الوصية والحق لهما في القنان وبنينا صنفان ذلك  
 لا يبرح قول الامام القضاة عيينة في انهما يوضع الجذع ولا الزوئق والتجيمع  
 ولا الاصل الذي يملك احدهما  
 لو تنازع زوج النفل وزوج العلو في سترها حاقنا وصفاها وكذا  
 لو تنازع عاخر سلم منصوص او في رجة العلو وتحتها وفق احدهما كمثل كان  
 سترها وان لم يملك تحتها شي من وفق النفل فري صاحب العلو  
 انما هو من اليد الملك فاذا لم تكن للمدعي بيمينه بقى المدعي به بيمينه كمدعي عليه  
 عملا والظاهر وكذا الوادعي عليه بيمينه صغير او محبوس بحول النسب غير القبط  
 انه ملكه صدق بيمينه اما الوادعي كالمسقط ملك القبط ولا يقبل منه البرية  
 تشريه بالملك  
 انما هو لا يثبت به الحق وانما هو بيمينه كمدعي  
 اذا تنازع عينا بين عيينة والقبول البداره حاقنا وصفاها ولو ادعى  
 احدهما النقص او اقل او ادعى الاخر الجميع او اكثر عن باقر ما يوجب حلف المدعي  
 الاقل واخذ  
 اذا القدرت الابدية على العين المتنازع فيها وكان يوجبها اقوى من بعض كان  
 هو الذي يوجبها كذا في كمال عدم مثلا لو تنازع قائم الدراج او ساقها او صاحبها  
 لحد الذي يوجبها مع والكرها فري الدراج بيمينه او تنازع اس ثوب او القادر  
 من صاحبها لحد الذي يوجبها لحد

٣٠٦/٦١ ١٩٤١

اذا تنازع الزوجان او ورثتهما او احدهما ورثته الاخر فرائث البينة  
 وفقدت البينة فما يوجب للعدل كالمسلم وهو للزوج وما يوجب للمرأة  
 كالحمل وهو للزوجة وما يوجب لهما كالثمن والوثاق فري سترها سقا كان  
 ذلك بيمينه من هدم او حيا اما اذا كان اكتل فري البينة فريها  
 فان كانت بيمينه احدهما فريه وان كان بيمينه غيره فريه فريها فريه  
 حلف واخذ

٣٠٧/٦١ ١٩٥٠

اذا تنازع صانعا في آتة وكانها فانه كل صنفه صانعا كس  
 فكانت ليست بمركانها ولا بمرجوع احدها فانه كانت بيمينه احدها  
 فريه او في غيره فريه ولم ينافر في اقره فريه فريه فريه فريه  
 من ادعى ما يوجب له او انما هو او في طو طرية ووصفه وهو بيمينه  
 وكذا المدعي القبط

٤٩٤/٦١ ١٩٥١

اذا ادعى اثنان فاخترا ان القبط ولد له ولزوجة او في ضمت بشارها  
 عرض على القافة مع المدعيين او مع اقرار البينة من هاقان  
 الحق بولاده او انيت الحق نسبة بمن الحق فانه لم يوجب فاخته  
 او فخته مع المدعية او اشكال امر على القافة او اخلفت كالثبات  
 او اثنان وتلا شتمه فريه

٤٩٥/٦١ ١٩٥٠

٣٠٨/٦١ ١٩٥٢

الفضل كالمالك في القصة  
 يبرح بين القضاة عيينة اذا تنازع عينا ليست في يد احد او في يد اثنان  
 لم ينافر عاينه ولم يكن لواحد منها بيمينه فريه فريه فريه فريه  
 وكذا انه كانت بيمينه فريه











الباب الثالث في الحلف والفكول  
وفيه اربعة فصول

الفصل الاول فيما علف فيه لغيره عليه وما لا علف فيه

- ٢٢٢/٦١ ١٩٩٠ علف في كل حق لا يوجب الانكاح ورجعة وملاقاة والبلاء واصلاح رقبه وولادته واستلاد  
وذهب وقذف وقصاص وغيره فلا علف فيه واخذ من هذه ولا يفيض فيها  
بالفكول
- ٢٢٣/٦١ ١٩٩١ اذا نكح المهر عليه جاك او عاقبه عليه المال من اليمين في غير ذلك ينكح ولو اراد  
المهر المصير للفقير فانكح الوارث حلف الكورثة فان نكحها افضى عليه
- ٢٢٩/٦١ ١٩٩٨ الفكول لا يفيض في غير المال فلو نكح من اراد عليه بركة من اليمين حكم عليه  
بالمال دون القطع
- ٣٣٣/٦١ ١٩٩٩ لا علف في كسر حق للرفق كد وكناج ونحوها
- ٢٣٤/٦١ ٢٠٠٠ لا علف في كسر حق دينه على غيره
- ٢٣٦/٦١ ٢٠٠١ لا علف في شهادته انك القتل ولا حكم انك الحكم وارشادته انك صادقا في شهادته
- ٢٣٦/٦١ ٢٠٠٢ اليمين على كسر فلو نكح المهر وادركه علف عليه حلف الكورثين جينا الا اذا  
رضوا بيمينه واحدا
- ٣٣٦/٦١ ٢٠٠٣ تنقذ الايمان بقصد الحق كدعي او فلو اراد احد حقه على واحد فعليه  
في كل حق يمين الا اذا اتحدت كدعي فتجب بيمين واحد ولو تعدد كدعي عليه  
حلف كل واحد منهم
- ٢٣٦/٦١ ٢٠٠٤ لا فائدة بايجاب اليمين فيها لا يفيض في بالفكول وكذا لو ادعى ان عليه من  
عليه دين الاخر او سبه عينه لغيره انه وكيل برب او وصيه او اصيل به من ربه عليه  
فانكره لا يجلت الا لا يفيض عليه بالفكول ولو اتفق في صدقه لم يذم دفع ذلك اليه
- ٢٣٧/٦١ ٢٠٠٥ لا ترد اليمين على كدعي بعد استقامته ينكح مثلا لو اتهم شاهد جاك ونكح علف  
الحلف معه حلف المهر عليه وانقضت الحفصة وليس لك دعي ان يجلت مع شاهد  
بعد استقامته

- ٢٠٠٤ ١٩٩/٦١ من ادعى مع ادعي بولائه عن غائب فليس للمدعي عليه ان يحلف ان موكله لم يرض  
الا ان يدعي عليه بالبولاء فلم يحلف عليه فنفق عليه فان نكح اتمتع عليه لم  
لا يوفى حق متعين لا ومثله في فلو ادعى وكيل عن غائب بحق فادعى عليه  
موكله اخذ حقه وعجنه عن البيت فلا يوفى الحق لم يحلف له موكل
- ٢٠٠٨ ١٩٩/٦١ الكوكل بالبيع اذا ادعى عليه المشتري عيبا كسج فانكر حلف فان نكح رده عليه ينكح  
ورده عليه موكل
- ٢٠٠٩ ١٩٩/٦١ من اشترى بالكوكل ثم ادعى الكوكل عيبا كسج فادعى البائع ضمانا موكل به فانكاره  
الموكل غائبا ولا يثبت برضائه حلف الكوكل انه لا يعلم ضمانا موكل به
- ٢٠١٠ ١٩٩/٦١ اذا اشترى الكوكل واسقط ضمان العيب ولم يدعي الكوكل فله رده وانكار البائع  
ان الشراء وقع لموكله ولا يثبت حلف البائع انه لا يعلم ان الشراء وقع له ولا يثبت  
الموكل

الفصل الثاني في حلف المدعي

- ٣٤٨/٦١ ٢٠١١ اليمين الكفاية للبيئة يجب تقديم الشراة عليها ولا يشترط ان يقبلوا بيمين  
وان شاهد في صديق في شهادته
- ٢٤٩/٦١ ٢٠١٢ اذا حلف المدعي بيمينه على فخره او على دعواه على الغير فثبت حلفه  
على البيت فلو ادعى عليه انه فاضيه او اشترى منه او اراد عليه دين او اوجبت  
او ارشاه واقام شاهد او اراد الحلف عنه حلف على البيت
- ٢٤٨/٦١ ٢٠١٣ لو كان الحق لجماعة بين واحد فاقام حلف كل منهم جينا فحلف منهم  
اخذ نصيبه ولا يشاركه من لم يحلف
- ٢٤٩/٦١ ٢٠١٤ نكول الكورثين من اليمين مع شاهد لا يفيض قبول يمين ورثته مع ان شاهد  
اذا استأنفوا كدعي مثلا لو ادعى ساقا فقام به شاهد ونكح عن الحلف  
مع ثم مات كدعي فليس للورثة ان يحلفوا بيمين الحاكم اما لو ماتت  
الكورثة واقاموا الشاهد فلم يرضوا به وجب لهم







؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟: ؟؟؟  
 ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟: ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟  
 ؟؟؟؟؟؟؟؟؟: ؟؟؟: 1362؟؟  
 ؟؟؟: ؟؟؟: 216.3/؟؟.؟؟  
 ؟؟؟؟؟؟؟: ؟؟؟: 741  
 ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟: 118؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ 28؟؟21؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟: 156:1  
 ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟: 156:1 ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ 298:1  
 ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟: ؟؟؟  
 ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟: ؟. ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟. ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟. ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟. ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟